دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي. الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش. م. م

السنة الحادية والعشرون. شتاء 2023م / 1444هـ

شتاء

2023م-1444هـ

74

دراسات وبحوث

- سوريا تفتح أبوابها لـ"حماس" من جديد: قراءة في إعادة تموضع حماس في محور المقاومة — د. علي دربج
- انهيار النظام السياسي العالمي: روسيا – واشنطن – أوروبا: عودة العلاقات دونها تحالفات وجيوبوليتيك النظام الآحادي — د. فؤاد خشيش
- التطبيع بين المغرب وكيان الاحتلال: تطوّراته وتداعياته على القضية الفلسطينية — براءة درزي
- تداعيات الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي — علي قاسم مقداد
- "ازدواجية المعايير لدى منظمة الأمم المتحدة حيال قضايا الشرق الأوسط وأوروبا: دراسة حالة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والصراع الروسي- الأوكراني" — عبد المنعم علي
- العقيدة الأمنية الإسرائيلية — علي حيدر
- التحوّلات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي ودلالاتها — عباس إسماعيل

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش خاصة حول الأزمة السياسية في العراق (أبعاد وتداعيات)
- حلقة نقاش خاصة حول تحوّلات الفعل المقاوم في الضفة والداخل الفلسطيني المحتل

قراءة في كتاب

- الكونفدراليّة المشرقيّة صراع الهويّات والسياسات — حسن صعب

السنة الحادية والعشرون/ شتاء 2023م / 1444هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية
بناية يونس- ط 1
Lebanon/Beirut/Beer Hassan
near Morocco Embassy
Younis bldg. 1st floor
Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800
FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408
e-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد $25 مؤسّسات $40
الدول العربية: أفراد $30 مؤسّسات $50
دول أخرى: أفراد $50 مؤسّسات $75

سعر العدد

- لبنان: 5000ل.ل • سوريا 100ل.س
- الأردن: 2دينار • مصر 15جنيه
- العراق: 75دينار • الكويت: 2دينار
- الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
- البحرين: 2دينار • إيران: 50000ريال
- قطر 20ريال • السعودية: 15ريال
- عُمان: 3ريال • السودان: 75دينار
- اليمن: 150ريال • الصومال: 150شلن
- ليبيا: 5دينار • الجزائر: 25دينار
- تونس: 2دينار • المغرب: 25درهم
- الدول الأوروبية: 7يورو
- أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

74

دراسات باحث

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة الحادية والعشرون/ شتاء 2023 م – 1444 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (74)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- سوريا تفتح أبوابها لـ«حماس» من جديد: قراءة في إعادة تموضع حماس في محور المقاومة (د. علي دربج)..... 9
- انهيار النظام السياسي العالمي: روسيا – واشنطن – أوروبا: عودة العلاقات دونها تحالفات وجيوبوليتيك النظام الآحادي (د. فؤاد خشيش)..... 29
- التطبيع بين المغرب وكيان الاحتلال: تطوّراته وتداعياته على القضية الفلسطينية (أ. براءة درزي).. 87
- تداعيات الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي (بقلم: أ. علي قاسم مقداد). 109
- «ازدواجية المعايير لدى منظمة الأمم المتحدة حيال قضايا الشرق الأوسط وأوروبا: دراسة حالة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والصراع الروسي- الأوكراني» (أ. عبد المنعم علي) 139
- العقيدة الأمنية الإسرائيلية (أ. علي حيدر)..... 171
- التحوّلات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي ودلالاتها (د. عباس إسماعيل) 179

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش خاصة حول الأزمة السياسية في العراق (أبعاد وتداعيات) 189
- حلقة نقاش خاصة حول تحوّلات الفعل المقاوم في الضفة والداخل الفلسطيني المحتل..... 207

مراجعة كتاب

- الكونفدراليّة المشرقيّة صراع الهويّات والسياسات(أ. حسن صعب)..... 225

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

Baheth for studies
باحث للدراسات

الافتتاحية

تتسارع التطورات السياسية والأمنية في المنطقة وخارجها، والتي يمكن وصف بعضها أو معظمها بالتحوّلات التأسيسية، نظراً لاشتمالها على تغيرات جيوسياسية جد مهمة.

فالحرب الروسية – الأوكرانية ليست مجرّد حرب بين دولتين جارتين أو حتى صراعاً إقليمياً محدوداً؛ بل هي تعبّر عن تناقض جذري بين عالم راهن تسيطر عليه الولايات المتحدة بشكل شبه مطلق، وبين عالم ناهض وفي طور التشكّل، وعلى رأسه تقف الصين وروسيا وإيران ودول قوية أخرى.

ومن هذا المنظار يمكن رصد التطورات في أوكرانيا كما في بحر الصين الجنوبي، وصولاً إلى ما يحصل من نزاعات أو تفاهمات «تاريخية» في سوريا (مع حركة حماس) والعراق، إلى رصد اتجاهات التطرف العنصري الطاغية في المجتمع الصهيوني، وتسارع وتيرة التطبيع الخياني بين النظام المغربي والكيان الإسرائيلي، مقابل تطوّر الخيار الفلسطيني المقاوم للاحتلال في الضفة الغربية وغزة والداخل المحتل العام 1948.

في هذا العدد الجديد من فصلية (دراسات باحث)، عدة أبحاث ودراسات حول الملفات المذكورة آنفاً، إضافة إلى حلقتي نقاش خاصتين عُقدتا في المركز حول أبعاد الأزمة السياسية في العراق وتحوّلات الفعل المقاوم في

الضـفـة والداخل الفلسـطيني المحتل؛ فمراجعة لكتـاب (الكونفدرالية المشرقية: صراع الهويات والسياسـات) للباحث في القضـايا الاستراتيجية، الأستاذ الراحل أنيس النقاش.

دراسات وبحوث

سوريا تفتح أبوابها لـ«حماس» من جديد

قراءة في إعادة تموضع حماس في محور المقاومة

د. علي دربج *

المقدّمة

في الخامس عشر من شهر أيلول 2022، شهدت الساحتان الفلسطينية والسورية تحوّلات كبيرة، ستكون لها تداعياتها المستقبلية على المنطقة برمّتها، بعدما أعلنت حركة «حماس» في بيان رسمي، عن عودة علاقتها مع سوريا، وأكدت «مضيّها في بناء وتطوير علاقات راسخة مع النظام السوري، في إطار قرارها باستئناف علاقتها مع سوريا خدمة للقضايا العادلة، وفي مقدّمتها فلسطين».

وكما هو متوقع، لم يمر قرار الحركة مرور الكرام، بل هو أثار جدلاً واسعاً في الجبهتين الحمساوية والسورية، بين من يؤيد قرار الحركة ويعارضه، ومن يرحّب به ويتحفظ عليه في الأوساط السورية.

أما بالنسبة لحماس، فإن هذا القرار أملته ضرورات المصلحة العليا التي تقتضي النظر إلى المستقبل، وأخذ العِبر مما جرى، والسعي الجاد لرأب الصدع بين أطراف «محور المقاومة». فالعدو المتربص ينظر إلى مكوّنات هذا المحور بالعين ذاتها؛ ناهيك عن كونه

* كاتب صحافي وباحث سياسي ومحاضِر في الجامعة اللبنانية –الدولية.

المستفيد الأول من استمرار الشرخ الَّذي كان قد وقع بين الحلفاء، ومن الخراب الذي حلّ بسوريا جرّاء الحرب الكبرى التي شُنَّت عليها.

إضافة إلى ذلك، لم يكن قرار المكتب السياسي لحركة «حماس» وبيانها الأخير، وليدي اللحظة. فهذا المسار كان قد بدأ بالتَّفاعل داخل صفوف حماس منذ انتخابات الحركة الداخلية عام 2017، التي أفرزت وصول بعض الوجوه الجديدة إلى سدَّة القرار، والتي تُعدّ أكثر ارتباطاً بموقف «كتائب عزّ الدين القسّام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، وأقرب إلى قراءتها للأحداث. والأهم من كل ذلك، أن هذه الخطوة ما كانت لتتم لولا الجهود التي بذلها الأمين العام لـ «حزب الله»، السيد حسن نصر الله، كما بات معروفاً، لإعادة ترميم «محور المقاومة»، على أساس كون هذا الأمر ينطوي على مصلحة حيوية ضمن الاستراتيجية الشاملة لمواجهة الكيان المؤقت.

ومع التسليم أنَّ مسار عودة حركة «حماس» إلى سوريا سيأخذ بعض الوقت، لحين تفكيك بعض الملفات التي ما زالت عالقةً جرّاء ما تراكم خلال السنوات العجاف الماضية، لكن سواء عادت علاقة سوريا بحركة «حماس» إلى سابق عهدها أو تمّت صياغة شكلٍ جديدٍ للعلاقة، فمن المؤكَّد أنَّ ما أقدمت عليه الحركة سينعكس على القضية الفلسطينية بشكلٍ عام، وعلى «محور المقاومة» تحديداً، من خلال تعزيز وحدته وقوّته. بالمقابل، أبدت الولايات المتحدة، وبالتأكيد الكيان الغاصب، انزعاجهما (الذي وصل حد تهديد الحركة بالعقوبات)، من مشهد الصورة التذكارية لوفد حماس مع الرئيس السوري بشار الأسد، والتي تحمل الكثير من المعاني والرسائل السياسية للحلفاء والعدو على حدٍ سواء.

أوّلاً: لمحة تاريخية حول العلاقات بين سوريا وحماس

اكتسبت علاقة سوريا بـ«حماس» أهمية كبرى، نظراً للدور المحوري الذي أدّته دمشق، ولا تزال، في المنطقة العربية، خصوصاً على مستوى المواجهة مع العدو الصهيوني، وموقفها الثابت بدعم حركات المقاومة الفلسطينية، وتقديم كافة أنواع الدعم لها؛ وهو

ما عكسه وجود المكتب السياسي لحماس، لعقود طويلة، داخل الأراضي السورية، على الرغم من الخلاف الإيديولوجي بين الطرفين.

فعلى مدى عقود طويلة، قدّمت سوريا الكثير من التسهيلات والمساعدات لحركة حماس، على الرغم من أنها تشكّل امتداداً لـ«حركة الإخوان المسلمين»، والتي كانت تعيش حالة صدام مع النظام السوري؛ ولكن هذا الدعم كان انطلاقاً من إيمان سوريا الراسخ بالقضية الفلسطينية.

وأكثر من ذلك، فقد تميّزت العلاقة بين حركة حماس وسوريا بخصوصيّة تجعلها تختلف عن علاقتها بالدول العربيّة الأخرى[1]، لأنّ الدولة السوريّة هي الوحيدة التي لم تعترف بـ«دولة إسرائيل»؛ فضلاً عن ذلك، كانت تجمع حركة حماس والدولة السوريّة الرؤية المقاومة خياراً استراتيجياً، فضلاً عن انفراد الدولة السورية بالموقف القومي المناهض للسياسة الأميركيّة والصهيونيّة.

يُخبرنا التاريخ الحديث أنه بعد طرد «حماس» من الأردن، استقبلت سورية قيادتها، وفتحت مكتبًا تمثيليًا لها في دمشق، بالإضافة إلى الترحيب بفوزها في الانتخابات التشريعيّة، وتقديم دعم مالي للحكومة الفلسطينيّة في غزّة، وتسهيل حركة الفلسطينيين في سورية. وأكثر من ذلك، تعرّضت سورية لضغوط وعقوبات شديدة من قِبل المجتمع الدولي بسبب إيوائها قيادة حركة حماس، سيما من قِبل الولايات المتحدة الأميركيّة وعدد من الدول الغربية، التي طلبت من دمشق إغلاق مكاتب «حماس»، إلى جانب صدور قرارات دوليّة تدعو لمقاطعة سورية، كونها تهدّد «عمليّة السلام» في الشرق الأوسط، بصفتها حاضنة الحركات الإسلاميّة المسلّحة.

والمثير، أنه وبالرغم من ازدياد هذه التوتّرات والتهديدات، استمرّت العلاقة بين الطرفين مبنيّة على التفاهم والتعاون، وتبادل المصالح؛ إلّا أنّ الاختلافات أيضًا كانت موجودة ضمن هذه العلاقة، ومنها تعارض الرؤية التحرريّة لـ«حركة حماس» مع الرؤية

1 ـ أحمد بسيوني، سورية وحماس .. أي مقاربة لأيّ علاقة، العربي الجديد، 12 أيلول 2022.

الاستراتيجيّة السوريّة للسلام مع «إسرائيل»، وأيضًا اختلاف الرأي حول الغزو الأميركي للعراق عام 2003، حيث كانت «حماس» ترفض التدخل الخارجي في المنطقة، فيما سورية كانت مع التدخّل لإسقاط صدّام حسين.

ومع ذلك، كانت حركة حماس تحظى بمكانة كبيرة جداً في سوريا، وهو ما نقله عبد العزيز حنيني في كتابه «منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية، سوريا نموذجاً 2000–2015» عن لسان قيادات من الحركة التقى بهم و لم يُفصح عن أسمائهم؛ إذ نقل عن هؤلاء القياديين الحمساويين قولهم: «كنّا نشعر بأننا في وطننا وبلادنا؛ نفعل ما نريد دون معوقات... كنّا نشعر بأننا في دولة داخل دولة؛ كنّا نسمع من بعض الأصدقاء السوريين في سوريا أن سوريا فيها رئيسان، بشار الأسد وخالد مشعل».[2]

لكن، مع انطلاق ما يُعرف بـ«الثورات العربية» في العام 2011، وصعود الإخوان المسلمين في مصر وتونس، تغيّرت أولويات حماس، ومعها مواقفها وسياستها الخارجية وفق التغيّرات الإقليمية خاصة تجاه سوريا؛ إذ كان لصعود الإخوان في مصر التأثير الأكبر في تغيير سياستها، بحيث اعتقدت أنها ستكون حليفاً مهماً لها من خلال الروابط الإيديولوجية الواحدة للطرفين، باعتبار حركة حماس امتداداً استراتيجياً للإخوان المسلمين في فلسطين.

لكن المفاجأة أن حماس ما لبثت أن اكتشفت أن موقعها الجديد لا يتلاءم مع استراتيجيتها وأولوياتها المتمثلة بالمقاومة، خصوصاً أن حسابات الحلف الإخواني – القطري– التركي تختلف عن حساباتها وأولوياتها تجاه القضية الفلسطينية. من هنا دفعت المتغيرات الإقليمية حماس إلى طرق باب محور المقاومة، الذي فتح لها حضنه من جديد، بالرغم من الندوب الكثيرة التي خلّفتها حماس على جسم ما يُعرف بـ «محور المقاومة» جرّاء ركوبها موجة «الثورات العربية».

2– عبد العزيز حنيني، «منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية، سوريا نموذجاً 2000–2015»، مركز دراسات الزيتونة (التابع لحركة حماس)، ص 122.

ثانياً ـ أسباب خروج حماس من سوريا

خلال الأزمة السورية، وجّه الاتهام لـ«حماس» بأنها لم تتخذ موقفاً سريعاً وواضحاً من الهجمة التي تتعرض لها دمشق. فبعد مرور الأشهر الأولى على أحداث درعا وما تلاها، شعر الرئيس السوري بشار الأسد بأن ثمة قراراً إقليمياً ودولياً بفتح أبواب تقاسم السلطة مع الإخوان المسلمين. وسرعان ما قرّر الأسد أن حركة حماس التي كان يحتضنها صارت موضع شكوك فعلية، وخصوصاً حين طلب من رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل أن يردّ على الاتهامات التي بدأ يسوقها يوسف القرضاوي ضد النظام؛ لكن مشعل ارتأى أن لا يردّ علانية ويذهب للقاء القرضاوي[3].

بالتأكيد، لم تُفلح جهود مشعل، وإن كانت حقّقت نتائج في غزّة بعدم إبداء أي رد فعل تجاه ما يجري في سوريا.

كذلك، لم تتّخذ «حماس» موقفاً مؤيداً للدولة السورية، وخرجت من سوريا مطلع عام 2012. وقد تفاقمت الأمور سوءاً بعد تصريح إسماعيل هنيّة في مصر، خلال كلمة ألقاها في الجامع الأزهر في القاهرة، في شباط 2012، حين قال: «إذ أُحيّيكم وأحيّي كل شعوب الربيع العربي، بل الشتاء الإسلامي، فأنا أحيّي شعب سوريا البطل الذي يسعى نحو الحرية والديموقراطية والإصلاح»[3].

وما زاد الطين بلّة، هو قيام خالد مشعل بواقعته الشهيرة، برفع علم مثلّث النجمات في مهرجان لـ«حماس» في ذكرى انطلاقتها الخامسة والعشرين في غزة[4]، إذ كان هذا إيذاناً بتغيّر موقف «حماس» من سوريا لتأييد «الثورة» ضد الدولة السورية، ولتتوالى بعد ذلك الأحداث ويتم توجيه الاتهام لأفراد من «حماس»

3- خالد مشعل للجزيرة مباشر: القرضاوي أسهم في توجيه بوصلة حركة حماس منذ بدايتها، موقع قناة الجزيرة القطرية، 28 أيلول 2022 . https://mubasher.aljazeera.net

4- مشعل يرفع علم «الثورة السورية» ـ موقع قناة سكاي نيوز العربي، 28 كانون الثاني 2012 https://www.skynewsarabia.com

بالمشاركة في المعارك في سوريا، وخيانة «حماس» لليد التي امتدّت لها وحضنتها. عند التدقيق في موقف حماس، نجد أن الحركة ظنّت أن ما سمّي بـ«الربيع العربي» سيكون ربيعاً إخوانياً بامتياز، ومن ضمنه سوريا، وأن حركة الشارع العربي والإسلامي المضادة لما يحصل في سوريا، يجب أن تتماهى معه «حماس» وفق مبادئها الأخلاقية والإسلامية[5]؛ وربما اعتبرت هذا صائباً ومفيداً، لكنها كانت قراءة خاطئة أثبتتها الأحداث لاحقاً، كما وصف المراقبون ما أقدمت عليه حماس بالفخ، فيما لم تقع فصائل فلسطينية أخرى، كـ«فتح» و«الجهاد الإسلامي»، في ذات الخطأ؛ وهذا ما جنّب اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وحتى لبنان، أن يكونوا طرفاً في المواجهة.

ثالثاً: الدور التركي- القطري في خروج حماس من سوريا

تفاقمت أزمة حماس على الصعيد الخارجي وخسارتها لأهم حاضنة لها، حين تبيّن لها أن «الإخوان المسلمين» في كلٍ من مصر وتونس غير قادرين على أن يشكّلوا حليفاً إقليمياً للحركة. ولهذا سرعان ما فقدت حماس هالة الفرحة التي ترافقت مع وصول «الإخواني» محمد مرسي إلى سدّة الرئاسة في مصر، وتقدّم حزب النهضة في تونس، فكانت النتيجة أن خسر الإخوان مواقع القيادة في البلدين بطرق مختلفة، لتجد الحركة نفسها في مأزق، ومستقطبة من دول أخرى، أبرزها قطر وتركيا.[6]

ولأنه لا يوجد في السياسة صداقة دائمة أو عداوة دائمة بل مصالح بحتة، اضطرّت حماس إلى تجديد مواقفها السياسية وفقاً للمتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية. فما عرِف بـ«الربيع العربي» غيّر المعادلة بالنسبة إلى حماس، التي وجدت نفسها في مأزق جديد، حيث يصعب عليها الاختيار بين محورين: المحور الأول «السوري ـ الإيراني»،

5- متغيرات إقليمية تدفع حماس سريعاً إلى الحضن السوري، موقع ميدل إيست أونلاين، 11 تشرين الأول 2022. https://middle-east-online.com/

6- حماس تؤكد إغلاق مكاتبها في سوريا، موقع قناة الجزيرة القطرية، 7 تشرين الثاني 2022. www.aljazeera.net

والآخر «القطري ـ التركي».

وما فاقم المشكلة لدى قيادة حماس أن الحركة عانت من أزمة مالية حادّة، بعد خسارتها لأهم حليفين لها: سوريا وإيران؛ والأخيرة كانت تمدّها بالمال والسلاح؛ وهو ما ساعدها في الاستمرار بحركتها المقاومة، من خلال الوفاء بالتزاماتها تجاه الجناح العسكري، وإعمار غزة، وإصلاح البنية التحتية للقطاع، وتحسين الوضع الاقتصادي السيّء للمواطنين في القطاع غزة.

ومن هنا هجرت حماس مقرّاتها في سوريا باتجاه قطر وتركيا؛ وهي كانت في تلك اللحظة تعلم أنها لن تستطيع البقاء هناك في ظل تعاطفها العلني مع القوى المناوئة لحكم الرئيس السوري بشار الأسد. وتعليقاً على ذلك، يقول مصدر في حماس: «إنه في بداية الأزمة حاولت الحركة، بالتعاون مع حزب الله، فتح كوّة في الجدار مع الإخوان المسلمين؛ لكن الكوّة لم تفتح»! ويضيف المصدر المطّلع على تفاصيل تلك المرحلة: «كان الرفض من جانب الإخوان المسلمين السوريين، الذين كانوا يعتقدون آنذاك أنهم ليسوا بحاجة لأي تسوية لأن أيام الأسد معدودة». لم يستمر الجهد طويلاً؛ وفي لحظة حاسمة قرّرت الحركة الخروج من سوريا بشكل نهائي. يومها استشارت «حماس» بعضاً من قيادات الإخوان المسلمين في قرار خروجها من الشام، فكان الجواب: «هو قرار يناسبنا؛ لكن عليكم أن تفهموا أنه في حال اتخاذكم هذا القرار فعليكم تحمّل التبعات، ولن يكون هناك خط رجعة مع النظام في دمشق[7]».

شيئاً فشيئاً كانت العلاقة مع طهران تتأثر، بعدما أصبح مقرّ رئيس المكتب السياسي للحركة في العاصمة القطرية الدوحة، والتي كانت في تلك المرحلة تقود الجهد التسليحي والإعلامي لإسقاط النظام السوري، حليف طهران الرئيس في المنطقة. وهكذا بدأ الشرخ بالاتساع، لكنه شرخ أدّى بدوره إلى شرخ آخر داخل الحركة، بين تيار مؤيّد للعلاقة مع

7– علي هاشم، حماس بين إيران والخليج وتركيا.. ماذا قال سليماني لوفدها في طهران؟ موقع قناة الميادين، 16 آذار 2022 /https://www.almayadeen.net

إيران، وتيار آخر معارض لها وبقوّة، وفي مقدّمتهم كتائب عزالدين القسام في غزة، وقائدها العام محمد ضيف، الذي خاطب قيادات الحركة في ظل هذا الجدل القائم قائلاً لهم: «تحالفوا مع من تريدون واختلفوا مع من تريدون؛ المهم أن تبقى المقاومة»[8]. وفي هذا الإطار، قال مصدر من حماس لموقع الميادين نت: «بالنسبة للقسام، كانت التجربة مع إيران خير برهان على أنهم الوحيدون القادرون على دعم المقاومة. هذه العلاقة قديمة جداً، والتجربة في كل المراحل أثبتت وما تزال تثبت أن إيران لا تساوم في موضوع المقاومة؛ فمن يستخدم طائرة رئيس عربي لتهريب سلاح للفلسطينيين في يوم من الأيام، دون معرفة هذا الرئيس، ومن يرسل السفن ويخاطر بحياته لتصل، يمكن التعويل عليه[9].

رابعاً: دور إيران وحزب الله في ترميم العلاقة بين سوريا وحماس

صحيحٌ أنّ العلاقة بين سوريا وحماس مرّت في مرحلة من البرود، ووصلت إلى القطيعة والحملات الإعلامية المتبادلة، لكنها لم تصل الى نوع من العداء والقطيعة الدائمة؛ بل بقي جناح داخل حركة حماس (كما ذكرنا أعلاه) معارضاً لموقف المكتب السياسي حينها، ويرى أنّ الحركة أخطأت بخروجها من سورية. ومعروفٌ أنّ «حماس» انقسمت في هذا الموقف إلى اتجاهين رئيسين: الأول «حماس» لبنان وغزة، بخاصة الجناح العسكري، الذين رأوا أن «محور الممانعة» حليف استراتيجي لا يمكن التخلّي عنه. والثاني، «حماس» الخارج، التي انسجمت مع الموقف الشعبي العارم، ومع جماهير الحركة وموقف القوى الإسلامية الأخرى، والتي وقفت إلى جانب «الشارع» السوري.

من هنا، وبعد خمس سنوات من التقاطع، وبالتحديد بعد تعديل «حماس» لميثاقها عام 2017، وقوْلها إنها تطمح إلى إعادة بناء العلاقات مع العالم واستكمالها، من أجلِ تطوير الحركة؛ تحسّنت العلاقات مع إيران، وحزب الله، الذين شكّلا عاملاً رئيساً في امتصاص الأزمات بين الطرفين (الأسد وحماس).

8- المرجع ذاته.
9- المرجع ذاته.

ومع تغيّر موازين القوى داخل «حماس»، تعزّز الاتجاه الذي يدفع نحو استعادة العلاقة مع النظام السوري، في إطار التحالف ضمن ما يسمّى حلف الممانعة، بخاصة بعد الانتخابات الداخلية في الحركة في العام 2017.

وعليه، لم يكن ما حدث من زيارة وفد حماس لدمشق، انعطافة مفاجئة، أو تغييراً في مسار الحركة، بعد أن قرّرت تركيا إصلاح العلاقات مع سورية، كما يذهب محلّلون، أو في سياق موجة التطبيع العربية الراهنة مع النظام، أو بناءً على قراءة تقول إنّ هذا النظام انتصر، وموقف الحركة السابق كان بمثابة رهان خاسر على المعارضة السورية؛ أو ما ذهب إليه آخرون من أن ما قامت به «حماس»، هو حركة انتهازية بالقفز من جانب إلى آخر؛ فمثل هذا التحليل يتجاوز تفاصيل مهمة كثيرة[10]، ويختزل موقف الحركة بصورة مُخِلّة. فاليوم لم يعد هنالك خلاف في أوساط الحركة تجاه إصلاح العلاقات مع النظام السوري، حتى من المكتب السياسي في الخارج؛ فهناك بالفعل إجماع ناجم عن الظروف الراهنة التي تحيط بالوضع الفلسطيني عموماً، حول أنّ مصلحة «حماس» ودورها في فلسطين مرتبط بإعادة العلاقات مع دمشق، ومع طهران بصورة كبيرة، بخاصة بعد التحوّلات الهائلة في المنطقة، والتي انتهت إلى انهيار كامل في أي مساندة أو دعم عربي، وبروز سياسات عربية جديدة تقوم على تهميش القضية الفلسطينية؛ إضافة إلى توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية، والفراغ الاستراتيجي في المنطقة، ما يجعل الحالة الفلسطينية اليوم في أسوأ حالاتها الاستراتيجية.[11]

بناءً على ذلك، وبعد معركة «سيف القدس»، عُقِدت عدّة لقاءات بين «حماس» والقيادة السورية، برعاية من الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله (الذي اهتم شخصياً بالوساطة كما صرّح خلال إحدى المقابلات التلفزيونية)، حيث تمّ كسر الجمود

10- وفد من حماس يلتقي الرئيس السوري في دمشق بعد قطيعة استمرت عشرة أعوام، موقع فرانس 24 العربي،19 تشرين الأول 2022. https://www.france24.com/ar

11- صالح صايل، حماس عند الأسد: بين الواقعية والمبادئ، موقع لعبة الأمم، 20 تشرين الأول 2022 /https://lo3batelomam.com

كخطوة أولى، بينما وصل العمل في الفترة الأخيرة إلى مرحلة «بناء الثقة تمهيداً لاستعادة العلاقة بشكل أكبر وأوسع[12].

وخلال اللقاءات، تبادَل مسؤولو الحركة والمسؤولون السوريون، خلال لقاءات دورية جمعتْهم، ملاحظات حول فترة القطيعة وما سبقها، والملفّات التي «تجب معالجتها بشكل جديّ لإنهاء الخلاف»، مع إبداء ملاحظات حول كيفية تجاوُز المسبّبات الخارجية والداخلية التي أعاقت التطبيع سابقاً.

انطلقت حركة حماس في رؤيتها الواقعية الجديدة، من أن النظام السوري يمثّل، في تموضعه وموقفه والخندق الذي ينتمي إليه، حليفاً للحركة، في ضوء الموقف الواضح للعيان من النظم العربية الرسمية تجاه خط المقاومة.

وعلى المقلب الآخر، لا ينفصل موقف الحركة عن التحوّلات الأيديولوجية والفكرية والسياسية التي مرّت بها خلال الأعوام الماضية؛ فلم تعد الحركة ذات الخطاب الأيديولوجي الصلب والواضح، بعد أن انخرطت سابقاً في مرحلة «التسييس». ويمكن بوضوح إدراك ذلك من التعديلات التي جرت على وثيقتها السياسية، ومن الخطاب التكتيكي لها مع دول المنطقة، ومحاولة التركيز على ساحة الصراع الداخلية والوطنية الفلسطينية. فهي بالرغم من حجم الفجوة بينها وبين النظام المصري، تتعاون وتنسّق معه. وبالرغم من الغزل الأخير بين النظام التركي والكيان الإسرائيلي، ما تزال حماس على علاقة وطيدة مع تركيا؛ وهكذا الحال بالنسبة لدول أخرى، بما في ذلك سورية وإيران.

خامساً: دوافع حماس للعودة إلى الحضن السوري

في السنوات القليلة الماضية، بدت «حماس» وكأنها في عزلة ولا تجد مكاناً لها، إذ تفرض عليها جميع الدول التي تحاول الوجود على أراضيها شروطاً على عملها السياسي والعسكري، في ظل التغيرات التي تمر بها المنطقة العربية والإقليمية، حيث كانت تعرضت

12- رجب المدهون، «حماس»: عائدون إلى سوريا، جريدة الاخبار اللبنانية، 16 أيلول 2022.

لتضييق شديد في السنوات الأخيرة من بعض الدول العربية والإقليمية؛ والبيئة السياسية اليوم مختلفة عن السابق[13].

ليس هذا فحسب؛ فقد كانت معظم قيادات «حماس» توجد في تركيا؛ لكن مع استعادة أنقرة كل علاقاتها مع إسرائيل، بدأت تتعرض لضغوط بترك المنطقة. وفي هذا السياق، قالت سفيرة تل أبيب في أنقرة إيريت ليليان علناً إن «إسرائيل بذلت جهوداً لإغلاق مكتب حماس في إسطنبول، ونجحت في ذلك. وتعمل حالياً على ترحيل الناشطين من تركيا». لم تنف «حماس» ذلك، حيث قال عضو المكتب السياسي فيها موسى أبو مرزوق إن «تشويشاً كبيراً طرأ على علاقات حماس بتركيا، وذلك بعد تحسين أنقرة علاقاتها بإسرائيل ودول عربية أخرى؛ وفي ضوء ذلك، نحن ملتزمون بالتفاهمات التي يُجريها الأتراك ونقدّرها»؛ لكن أبو مرزوق رفض أن يؤكد المعلومات حول تضييق السلطات التركية على ناشطي الحركة وطلبها منهم مغادرة البلاد؛ إلاّ أنه أشار إلى أن إسرائيل تشن على أعضاء حركته الموجودين في إسطنبول هجوماً إعلامياً كل يوم[14].

أ ـ الأسباب الرئيسية لعودة حماس لسوريا

ما يجدر معرفته أولاً أن هدف الدول التي احتضنت حركة حماس، كتركيا وقطر، لم يكن دعمها ومساندتها في مقاومتها واسترداد حقوق شعبها وأرضه المغتصب؛ بل «استدراجها» وأخذها إلى خانات التطبيع مع الكيان المحتل والاعتراف به، والانخراط في المشاريع السياسية التي تلائم الحلف القطري ـ التركي.

والأهم أن قيادات حماس توصلت إلى قناعة ملموسة أنه لا يوجد أي بلد في العالم يستوعب وجود حماس على أراضيه، في ظل المتغيرات العالمية السياسية؛ وهذا ما دفع الحركة للعودة من جديد إلى محور كانت قد تظاهرت بأنها قاطعته من سنوات».

13- المرجع ذاته.

14- عزالدين ابو عيشة، خفايا وتفاصيل عودة العلاقات بين "حماس" والنظام السوري، موقع إنديبندنت العربي، 16 أيلول 2022. https://www.independentarabia.com

لكن مهلاً، هذا ليس السبب الوحيد الذي دفع «حماس» للعودة إلى سوريا؛ بل كان لغياب خالد مشعل عن قيادة الحركة، ووصول صالح العاروري إلى منصب نائب رئيس المكتب السياسي، دور كبير في اتخاذ القرار؛ إذ معروفٌ عنه أنه قريب من محور إيران ولديه علاقات قوية مع نظام الأسد[15].

تبعاً لذلك، أجرت حركة حماس مراجعة عميقة لمواقفها وخياراتها، حيث أمضت سنوات في حفر خيارها ورسم طريقه، حتى توّج بزيارة دمشق؛ وقد تبدّلت خلالها قيادات ونشأت صراعات، وحسِمت مواقع وأدوار.

بعدها حسمت حماس خياراتها، وقدّمت أولوية هويتها الفلسطينية والمقاومة على تبعيّتها لحركة الإخوان المسلمين، وعمدت إلى إجراء مراجعة شاملة لخياراتها ومستقبلها، أفضت في النهاية إلى اتخاذ قرارها الاستراتيجي بإعادة العلاقات مع سوريا، باعتباره أفضل البدائل التي يمكن لقيادة الحركة نقل ثقلها إليها، بعد يقينها من عدم وجود بديل يقدّم لها الاحتضان والدعم الكامل سوى دمشق[16].

علاوة على ذلك، أتت عودة حركة حماس لسوريا في مرحلة حقّق فيها محور المقاومة العديد من الإنجازات ذات البعد الاستراتيجي؛ فسوريا قطعت شوطاً كبيراً في إضعاف الجماعات الإرهابية والتكفيرية. وعلى الضفة المقابلة، استطاع لبنان، بشعبه ومقاومته، أن يفرض على دولة الكيان معادلة ردع جديدة بالترسيم البحري، والتي حصل لبنان بموجبها على حقوقه من الثروات الاقتصادية البحرية؛ فيما المقاومة في فلسطين يشتدّ عودها، وتتصاعد في الضفة الغربية والقدس، وتحدِث حالة كبيرة من القلق والخوف عند قادة دولة الكيان، الذين باتوا يخشون خطراً وجودياً عليها.

15- الحية: لقاؤنا مع الأسد هو يوم مجيد ومنه تستأنف حماس حضورها في سوريا، موقع قناة الميادين، 19 تشرين الأول 2022. https://www.almayadeen.net/news

16- نور أبو عيشة، عودة علاقات حماس والنظام السوري.. الدوافع والتداعيات، موقع وكالة الأناضول التركية العربي، 5 تموز 2022. https://www.aa.com.tr/ar

ب ـ تباين داخل جمهور حماس حول قرار العودة لسوريا

لم ينسحب قرار الإجماع الذي اتخذه معظم أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس، ومباركة مجلس الشورى، على جمهورها ونُخبها وحتى بعض قياداتها، إذ جاءت بعض ردود الفعل منسجِمةً مع طبيعة الخطاب الذي كانت تبنّته المنصّات الإعلامية التابعة للحركة طوال سنوات الحرب، ومتماهية مع المبرّرات «الأخلاقية» التي ساقتها بُعيد خروج رئيس المكتب السياسي، خالد مشعل، من دمشق عام 2012 [17].

وقد بدا التباين واضحاً، خصوصاً بين الجمهورَين «الحمساويّين» في غزة والضفة؛ فبينما استبَقت اللجان الداخلية للحركة خطوتها العلنية نحو سوريا، بعقْد جلسات نقاش مكثّفة، قدّم فيها مسؤول العلاقات الخارجية، خليل الحيّة، رؤية القيادة «المقنعة» لدوافع العودة إلى دمشق، لم يخضع الجمهور في الضفة لمثل هذه الجلسات، وذلك بسبب تبدّد الجسم التنظيمي هناك. ولذا، وفي أوّل موقف معلَن، أعلن عيسى الجعبري، وهو وزير سابق في الحكومة العاشرة التي كان يرأسها إسماعيل هنيّة، براءته من إعلان الحركة «إعادة علاقتها بالنظام السوري المجرم»، معرباً عن أمله في أن يعود قادة «حماس» إلى «نهج الحق والصواب».

بالمقابل، يؤكد مصدر «حمساوي» أن «الحيّة استمع، خلال الجلسات الداخلية، إلى مختلف الآراء المؤيّدة والمعارِضة للعودة إلى دمشق، وقدّم ردوداً مقنعة عليها، استندت إلى آراء دينية قدّمتها لجنة الإفتاء التابعة للحركة[18]، وعدد من العلماء العرب الذين يحظون باحترام وتقدير في أوساط أبنائها». وبناءً عليه، كان ملاحَظاً، حتى في أوساط أكثر مُحلّلي «حماس» تصلّباً في الموقف من النظام السوري، صدور مواقف إعلامية متفهّمة لدوافع الحركة.

17– حسن المصري، عودة علاقات حماس مع دمشق.. ردود غاضبة وأخرى متفهمة، موقع عربي 21 18 أيلول 2022. https://arabi21.com/

18– يوسف فارس، العودة تقسم الحاضنة: تفهّم «حمساوي»... واعتراض «إخواني»، موقع جريدة الأخبار اللبنانية، 25 تشرين الأول 2022.

وتعقيباً على ذلك، قال مصطفى الصوّاف، في تصريحات أدلى بها إلى موقع «حفريات» المموَّل إماراتياً، إن «حماس اتّخذت قراراً شورياً جامعاً بالعودة إلى الساحة السورية، ولديها أهداف تريد تحقيقها في ظلّ التغيّرات الإقليمية والدولية، وتريد أن تكون علاقاتها مع الجميع على أساس التعاون بما يخدم القضية الفلسطينية ومقاومتها للاحتلال؛ وسوريا تُعلن دوماً أنها ضدّ الاحتلال الصهيوني وتدعم المقاومة».

ورأى الصوّاف أن «وجود انتقادات لأيّ موقف سياسي داخل أيّ جهة، ينمّ عن وضع صحّي سليم، طالما أنه لم يَخرج عن حدود اللياقة»، معتبراً أن «حماس اتّخذت قرار العودة» انطلاقاً من «مصلحة الشعب الفلسطيني، وليس استجابةً لضغوط إيرانية، بل جاء الترحيب الإيراني استحساناً لقرارها[19].

ج ـ قرار العودة إلى سوريا وزيارة وفد حماس لدمشق

جاء قرار إعلان «حماس» عودة علاقاتها مع الرئيس بشار الأسد خلال وجود رئيسها إسماعيل هنيّة، رفقة أعضاء من المكتب السياسي (أعلى سلطة في الحركة)، في العاصمة الروسية موسكو، والتي كانت أحد الوسطاء الذين تدخلوا لاستئناف العلاقات بين الطرفين؛ كما لعبت دوراً مهماً في إقناع الحركة بالشروط التي وضعتها دمشق.

وتعقيباً على ذلك، يقول رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية في حركة «حماس» خليل الحيّة إنهم «في مرحلة بناء الثقة بشكل أكبر وأوسع مع دمشق»، ويعملون على «بناء وتطوير علاقات راسخة وقوية مع سوريا التي احتضنت القضية الفلسطينية لسنوات طويلة؛ وهذا كان أحد الأسباب التي دفعت الحركة لمراجعة موقفها وإعادة العلاقة معها.

بموازة ذلك، كانت أجواء زيارة الوفد الحمساوي إلى دمشق، إيجابيّة للغاية، حيث تمّ التوافق على البدء بخطوات جديدة لبناء الثقة بين الطرفَين، وتجاوز الأصوات التي تحاول

19- المرجع ذاته.

تخريب العلاقة؛ وأيضاً الاتّهامات المُوجَّهة إلى بعض الأشخاص[20].

وفي هذا الإطار، تَلفت مصادر سورية اطّلعت على مجريات الزيارة، إلى أن «الحيّة حاول التبرّؤ من أنشطة بعض المسلّحين الذين كانوا منضوين ضمن حماس، واعتبر ما قاموا به أعمالاً فرديّة لم تقرّها الحركة ولا تتحمّل مسؤوليتها». وفي المقابل «تعاطى الرئيس بشار الأسد بإيجابية مع خطاب الحيّة، واعتبر كلامه كافياً لتجاوز مرحلة الحرب[21].

أمّا بخصوص إعادة افتتاح مكتب للحركة داخل العاصمة السورية، فتؤكّد المصادر «الحمساوية» أن المسألة «مطروحة حالياً أمام الرئيس الأسد، بعدما أبدت الحركة استعدادها لتجاوز جميع العقبات في هذا السبيل». وتابعت المصادر أن «حماس تنتظر الردود السورية على ذلك الطلب، في ضوء إشارات إيجابية لمستها أخيراً».

وفي هذا المجال، كشفت المصادر السورية أن «القيادة السورية مستعدّة لاستقبال ممثّل عن الحركة في دمشق، لكنها أبلغتها أنها تفضّل شخصية سياسية غير عسكرية، و لم تكن لها مواقف حادّة من الدولة السورية في وقت سابق». وتتطلّع «حماس» إلى استعادة العلاقات مع سوريا بشكل كامل خلال الفترة القريبة، ووصول ممثّلين دائمين لها إلى دمشق، بعد فتح المكتب المُشار إليه.

سادساً: الانعكاسات الإيجابية لعودة حماس إلى سوريا على محور المقاومة

صحيح أن قرار العودة المذكور قد أثار جدلاً وتبايناً ومعارضة من قِبل بعض القيادات الحمساوية؛ لكنها بقيت في سياقها الطبيعي والمحدود، و لم تؤدّ إلى حدوث انقسامات أو انشقاقات كبيرة على المستوى السياسي؛ والأهم أن الجسم العسكري لحماس كان – وما زال– من أشد، بل وفي طليعة المؤيدين بل والمباركين لهذا الخيار الاستراتيجي، والذي ترك

20– المرجع ذاته.

21– رجب المدهون ، ما بعد لقاءات دمشق: «حماس»: نحو وجود دائم في سوريا، جريدة الأخبار اللبنانية، 25 تشرين الأول 2022.

تداعيات إيجابية كبيرة في ساحات الجهاد داخل فلسطين[22].

كما أن لقاء المصارحة في دمشق دشّن مرحلة جديدة بين أهم روافد محور المقاومة . فحماس، بسيطرتها على غزة وتحويلها إلى ترسانة صاروخية، وبما تملكه من تأثير شعبي في الضفة، ومع خلفيتها الفكرية ـ بما يبقيها في علاقة إجبارية مع الطيف الإخواني، سواء في فلسطين عام 48 أو في الإقليم العربي والإسلامي ـــ تبقى التنظيم الفلسطيني الأكثر ضرورة لاكتمال حلقات محور المقاومة، خصوصاً في بعده الاستراتيجي المقاوم.

إن عودة حماس إلى سوريا تعطي محور المقاومة قوّة ودفعاً كبيرين على الصعيدين العسكري والسياسي، رغم التباين الأيديولوجي النسبي. والأكثر أهمية أن هذه العودة تزامنت مع فرض حماس معادلة غاز بحرها بقوّة السلاح، بما يوسّع فضاءات الحركة ضمن معادلة كهذه ليس فيها استجداء الحياة.

لقد جاء هذا التطور في العلاقات بين حماس وسوريا في إطار تعزيز المحور الداعم للقضية الفلسطينية، خصوصاً أن «سوريا في حالة مواجهة مستمرّة مع الاحتلال، وفي ظلّ التغيّرات الإقليمية والدولية والتضييق الذي تتعرّض له الحركة في مناطق عدّة من العالم[23].

كما أن تثبيت حماس قاعدة تفكيرها ونشاطها وبرنامجها على أساس أولوية المقاومة ضد الاحتلال، ساعدها على البقاء في قلب المشهد، وفتح لها الأبواب لترميم شبكة واسعة من العلاقات العربية والإسلامية، وحتى الدولية، من باب المقاومة.

أما الأهم، فهو أن استئناف العلاقات بين الجانبين ستكون له العديد من «النتائج الاستراتيجية»، والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

22– الحيّة: لقاؤنا مع الأسد هو يوم مجيد ومنه تستأنف حماس حضورها في سوريا، مرجع سابق.
23- Jack Koury, Hamas Delegation Meets Syrian Officials in Damascus for First Time Since 2012, haaretz website.19 Oct 2022. https://www.haaretz.com.

1) غنيٌ عن التعريف أن حماس تسيطر على قطاع غزة، وتعدّ من أقوى الفصائل الفلسطينية تنظيماً وتسليحاً على مستوى قدارتها العسكرية في مواجهة الكيان الغاصب. ومن هذا المنطلق ، فإن استئناف العلاقات مع الحكومة السورية ساعد على ترميم محور المقاومة بعد تشظّيه خلال مرحلة «الثورات العربية».

2) إن إعادة العلاقات بين حماس وسوريا وحلّ الخلافات بينهما، سيتيح إمكانية التنسيق بشكل أكبر وأكثر فاعلية بين أطراف محور المقاومة، لمواكبة التطورات المتسارعة في فلسطين المحتلة، ولمواجهة استراتيجية الضغط الأقصى التي يمارسها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني (خصوصاً بعد فوز اليمين الإسرائيلي الفاشي في الانتخابات الأخيرة)، والمتمثلة بالجرائم والإعدامات الميدانية للمدنيين؛ فضلاً عن الاقتحامات العسكرية للمخيّمات والبلدات والقرى الفلسطينية، وإطلاق إرهاب المستوطنين الذي يفتك بالبشر والحجر[24].

3) إن نهاية الخلافات بين سوريا وحماس ستؤدّي إلى «تسهيل وتسريع عملية نقل المساعدات العسكرية والعتاد» لفصائل المقاومة عبر سوريا إلى قطاع غزة، ومنها إلى الضفة الغربية، التي يعتبرها الاحتلال الجبهة الأخطر وبمثابة تهديد وجودي له.

4) إن ردّات الفعل الإسرائيلية والأميركية الساخطة على خطوة حماس، تثبت بشكل واضح مدى الجزع والقلق الصهيوني من انعكاس هذا التحوّل على أي حرب مستقبلية، على مستوى التنسيق الميداني بين أطراف محور المقاومة؛ وبالتالي تحقّق نظرية وحدة الساحات التي تقض مضاجع الكيان الغاصب[25].

5) إن بيان الحركة حول عودة علاقاتها مع سوريا، يختصر موقفاً استراتيجيّاً ورؤية واضحة لدى حماس وقيادتها حول الدور السوري المهم والمحوري في العمل المقاوم،

24– صالح صايل، حماس عند الأسد بين الواقعية والمبادئ، موقع لعبة الأمم، مرجع سابق.
25– سامي عبد الرحمن، حماس ونظام الأسد.. ماذا وراء استعادة العلاقات بعد قطيعة 10 سنوات؟ موقع نون بوست، 18 أيلول 2022. https://www.noonpost.com/

وضرورة العمل لحلّ الخلافات بشكل نهائي، لما في ذلك من مصلحة لمحور المقاومة ولفلسطين وسوريا، بحسب رؤية قيادات محور المقاومة. من هنا جاء تثمين الحركة للمواقف والدور السوري في هذا البيان.

6) تُظهر هذه العودة الدور الكبير والمحوري للمقاومة الإسلامية في لبنان، بشخص الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله[26]، في إعادة اللحمة بين أركان محور المقاومة، والذي كان بذل جهوداً جبّارة وتاريخية لرأب كل التصدّعات التي أحدثها المشروع المعادي في الجبهة الحليفة، انطلاقاً من مسؤولية تاريخية تقتضي رصّ الصفوف وجمع كلمة المقاومين للوقوف صفّاً واحداً في وجه مشروع يستهدفهم جميعاً، والاستعداد لمواجهةٍ حاسمةٍ قد تكون أخطر من كل المواجهات السابقة على مستوى القضية الفلسطينية تحديداً، ما يقتضي منع تشتيت جهود المقاومين وقدراتهم، ليتمكّنوا معاً من تحقيق نصرٍ كبير واستراتيجي.

الاستنتاجات

لا شك أن حماس اليوم أمام تحديات جديدة. وكلّما زاد تمسكها بخيار المقاومة، ستجد أنها أكثر ثباتاً داخل فلسطين وأكثر حضوراً وفعالية في المنطقة العربية، وسيكون محور المقاومة أمام وقائع جديدة.

إن أكثر ما ساعد على الوصول إلى طيّ صفحة الخلافات التي طرأت عام 2012، هو قيادة حماس الحالية برئاسة إسماعيل هنيّة، الذي انتُخب رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس، والقائد يحيى السنوار، رئيس حركة حماس في قطاع غزة؛ وهي القيادة التي دعت مراراً وتكراراً إلى ضرورة تعزيز العلاقة مع أطراف محور المقاومة في المنطقة، بما يخدم المقاومة القضية الفلسطينية ومشروع تحرير فلسطين.

26- كفاح زبون، عودة «حماس» إلى سوريا في حسابات «حرب التمثيل الفلسطيني، موقع جريدة الشرق الأوسط السعودية، 18 أيلول 2022.

من هنا، يمكن القول إن مرحلة جديدة من العلاقة بدأت بين حركة حماس وسوريا، بعد جهود بذلتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله اللبناني على مدار المراحل الماضية، وتكلَّلت بالنجاح هذه المرة في طيّ صفحة الخلافات وكسر الجليد الذي استمر عشر سنوات، وستُترجم إلى خطوات عملية عمّا قريب، وستكتب فصولاً جديدة من العلاقة بين الطرفين مستقبلاً، على قاعدة أن تصويب العلاقة يُعدّ مصدر قوّة لكلٍ من حركة حماس وسوريا ومحور المقاومة كافة.

وفي الواقع، إن محور المقاومة في إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، وكل أذرع المقاومة الفلسطينية، يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التوحّد في مواجهة «إسرائيل» أمام حالة التحالفات العربية معها، والتي يجري البحث في شأنها في الوقت الحالي، عبر تشكيل تحالف إقليمي عربي بمشاركة «إسرائيل» لمواجهة إيران؛ وهو الردّ الأمثل على هذا التحالف الذي تعمل له كلٌ من الإمارات والبحرين كركيزة أساسية في قبول «إسرائيل» وتسهيل تغوّلها أكثر في المنطقة العربية والخليج.

لذا، فإن مصلحة حركة حماس في أن تكون لها علاقات جيدة مع جميع الدول التي تعادي «إسرائيل»، وموقفها واستراتيجيتها واضحتان في عنوان العداء لـ»إسرائيل»، على قاعدة أنها كيان سرطاني عنصري يجب مواجهته.

وعلاوة على ذلك، إن علاقات التحالف والصداقة ووجود الظهير السياسي والسند الدولي أمرٌ لا غنى عنه لأي حركة سياسية، خاصة إذا كانت تعمل في ظل احتلال وتواجه ظرفاً دولياً وعسكرياً صعباً وبالغ التعقيد.

وعليه، فإنَّ استئناف العلاقات بين حماس من جهة، وسوريا وإيران وحزب الله من جهة ثانية، هي نتيجة ضرورية وحتمية للمشهد في المنطقة العربية، خاصة أن حماس راهنت على القوى البديلة المحتملة، لكنها خسرت الرهان؛ لا بل إن الدول العربية التي تعادي إيران شنّت حملات اعتقال وتنكيل ضد كلّ من يُشتبه في انتمائه لحماس، وصنّفت الحركة على أنها منظمة إرهابية؛ ولم تجد حماس أمامها سوى طهران ودمشق وحزب الله، كحلفاء يُعتمد عليهم وقت الشدّة.

انهيار النظام السياسي العالمي

روسيا – واشنطن – أوروبا: عودة العلاقات دونها تحالفات وجيوبوليتيك النظام الآحادي

د. فؤاد خشيش*

مقدّمة

لم يتوقّع أحدٌ أن تُقدِم روسيا على مهاجمة أوكرانيا، على اعتبار تشعّب موضوع المواجهة العسكرية وتداعياته المعقّدة، إقليمياً ودولياً وجيوسياسياً، خاصة أن أوروبا تحوّلت مجدّداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى جغرافيا صدامية تتصارع فيها روسيا وأوكرانيا، بعد أن ظلّت أوروبا بعيدة عن الصراعات العسكرية لمدّة طويلة من الزمن.

لكن المواجهة الحالية، في حقيقة الأمر، باتت مواجهة مباشرة بين الغرب وروسيا بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى. ولا نتصوّر أن استراتيجية الأمن الروسي لم تضع نصب أعينها أنه بعد التدخل الروسي العسكري سيظلّ الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مكتوف الأيدي؛ كما أن أوكرانيا وضعت في اعتبارها أن الغرب سوف يقدّم لها المساعدة اللازمة، وخاصة حلف الناتو والقوى الكبرى.

طرحت روسيا بدءًا من نوفمبر 2021 مطالب محدّدة توجهت بها إلى حلف «الناتو» والولايات المتحدة، تحت عنوان الضمانات الأمنية. وركّز الخطاب الروسي الرسمي في تلك المرحلة على أن هذه الضمانات صارت ضرورية لأمنها. وصيغت المطالب المتعلقة

* باحث سياسي وأستاذ جامعي.

بهذه الضمانات في وثيقتين متشابهتين إلى حد كبير، قُدّمت إحداهما إلى قيادة حلف «الناتو»، والثانية إلى الإدارة الأميركية. وفي هاتين الوثيقتين، وخاصةً الوثيقة المقدّمة إلى «الناتو»، ما يُعبّر بدقة عن هدف روسيا السياسي – الاستراتيجي، الذي سعت إلى تحقيقه بالسياسة لعدة أسابيع؛ ثم حاولت الحصول عليه بواسطة الحرب منذ 24 شباط (فبراير) 2022. وبالتالي هذا الهدف هو المرجع الذي يتعيّن تقدير نتائج الحرب على أساس ما تحقق منه، وما لم يتحقق. وهو أيضًا المعيار الذي تُقاس في ضوئه هذه النتائج.

شهدت الأزمة الأوكرانية سلسلة من التطورات بعد تصاعد الأزمة مع موسكو؛ وهو ما أدّى إلى قيام الجيش الروسي بشنّ عملية عسكرية واسعة اجتاح على إثرها الحدود الأوكرانية.

وفي الوقت الذي سعى فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإظهار القوّة العسكرية لموسكو لتحقيق أهدافه الخارجية، أفرزت هذه الأزمة سلسلة من الردود الدولية المتباينة، حيث تبنّت الدول الغربية وحلف الناتو مواقف معارضة تجاه الحرب، مع فرضها لسلسلة من العقوبات للضغط على الجانب الروسي؛ فيما اتخذت عدة دول مواقف مؤيّدة للجانب الروسي، إذ رأت هذه الدول أحقيّة لموسكو في تنفيذ تدخل عسكري في أوكرانيا.

دوافع وخلفيات

لا شك أن الحرب الروسية – الأوكرانية تحرّكها العديد من الدوافع والخلفيات، والتي يمكن إجمالها في تراكمات أنتجتها طبيعة النسق الدولي والنظام العالمي الذي أعقب الحرب الباردة، ونهاية القطبية الثنائية التي كانت تقوم على أساس الصراع بين الغرب والشرق، وقدرة الولايات المتحدة الأميركية على فرض مفردات الهيمنة على العالم، بعد تقزيم الاتحاد السوفييتي والتمكن من إرجاعه إلى حدود جغرافية لما يُعرف بروسيا الاتحادية، بعد انفراط عقد المعسكر الشرقي.

يؤكد المعلّق ديفيد إغناطيوس، في مقال له في صحيفة «واشنطن بوست»، بعد إشارته

إلى التحوّلات الجيوسياسية العالمية بسبب الحرب الأوكرانية المشتعلة، أن العالم يعيد ترتيب نفسه، والمثال هو كوريا الشمالية التي أصبحت قريبة من روسيا والصين.

ويضيف: «في اللعبة الدولية للقوّة والتأثير، اقتربت كوريا الشمالية من الصين وروسيا، وتخلّت عن الرغبة في التعامل مع الولايات المتحدة. ويمثّل موقف بيونغيانغ المتشدّد علامة على إعادة ترتيب عالمي يحدث في أعقاب الحرب بأوكرانيا».

ومع استمرار الحرب في أوروبا، فإن العالم بات منقسماً، وبشكل حاد، بين الشرق والغرب. ورغم قوّة شراكات الولايات المتحدة، إلاّ أن معسكر أعدائها قويٌ أيضاً. وتقوم ضمن هذا الانقسام العالمي كلٌ من كوريا الشمالية وإيران بإرسال الأسلحة والصواريخ لروسيا المحاصرة، حسب البيت الأبيض؛ فيما تحاول الدول المتأرجحة، مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا، تحويط رهاناتها بين القوى العظمى المتصارعة[1].

تعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى العام 1991 مع تفكُّك الاتحاد السوفياتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في العام نفسه. وفي العام 1994، جرى توقيع «مذكّرة بودابست»، التي تعهَّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلِّي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي لصالح روسيا. لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدّد شرقاً؛ فانضمَّت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف، عام 1999. وبين عامي 2004 و2009، انضمّت 9 دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كلٌ من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية. وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمّت للحلف بين 1999 و2020 نحو 14 دولة، تشكّل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام 1949.

ولم يعد متبقياً من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا. وترى

1- https://www.alquds.co.uk/%d9%88%d8%a7%d8%b4%d9%86%d8%b7%d9%86 .

روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها؛ وقد تصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمّة الناتو التي عُقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام 2008، عندما رحَّب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيْل عضويته، وهو ما كان، من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب. فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية–الجورجية، عام 2008، وقيام روسيا بضم إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية–الأوكرانية، عام 2014، ثم قيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية[2] .

يزداد التوتر الحاصل بين روسيا والغرب يوماً بعد يوم، إذ لم يعد سرّاً أن الحرب في الحقيقة تدور بين الطرف الروسي والغربي، وتحديداً أميركا، وفقاً لما يتم من دعم علني سياسي وعسكري مباشر؛ لكن الأطراف العظمى تحاول الابتعاد عن المواجهة العسكرية المباشرة قدر الإمكان لتفادي حصول حرب عالمية ثالثة، كما صرّح بذلك الرئيس الأميركي جو بايدن قبل الغزو، عندما قال إن الأمر سيكون بمثابة حرب عالمية إذا بدأ الأميركيون والروس بتبادل إطلاق النار.

وتشير الأحداث إلى أن الطرف الغربي يصبّ الزيت على النار بزيادة الدعم العسكري لأوكرانيا، بل وجعله أكثر نوعية ودِقّة. لكن من الواضح أن روسيا ليست مستعجلة في عمليتها العسكرية، كما صرّح بذلك أكثر من سياسي وعسكري روسي[3] .

في بداية الحرب الروسية – الأوكرانية، تحدّث المراقبون ووسائل الإعلام الدولية حول استخدام الكرملين تقنيات مختلطة في الحرب، التي تنوّعت بين القوّة العسكرية على الأرض والمعلومات المضلّلة والهجمات السيبرانية وعمليات تخريب البنية التحتية. كما

2– د عصام عبد الشافي، الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، 3 مايو 2022، مركز الجزيرة للدراسات. الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361
3– خالد عيّاد، الحرب الروسية الأوكرانية.. إلى أين، 24 أبريل 2022، مركز الجزيرة للدراسات.

تلقّت روسيا هجمات سيبرانية بشكل أقل خطورة من قِبل تحالف من المتطوعين الدوليين الذين وصِفوا بأنهم متعاطفون مع أوكرانيا، مما حدا بالبعض إلى الاعتقاد بانتهاء عصر الحروب التقليدية وبدء حقبة جديدة من الحروب الحديثة الأقل دماءً؛ وهو ما أتت بنقيضه الحرب نفسها.

إن إرسال الأسلحة والمدرّبين إلى أوكرانيا شيء، وهو ما يفعله الغرب مع إفلاته من العقاب تقريباً ؛ وشيء آخر تماماً السماح للنزاع بالانتشار مباشرة إلى أراضي دول الناتو. من الواضح أن موسكو ليست مستعدة لذلك. لكن الولايات المتحدة، على ما يبدو، تشارك روسيا رغبتها في منع التصعيد غير المنضبط.

ولذلك، يمكن القول إن التواصل بين مدير المخابرات الروسية الخارجية، سيرغي ناريشكين، ورئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وليام بيرنز، بشأن مسألة الاستقرار الاستراتيجي خبر جيّد[4].

في الغرب، اعتادوا على إمكانية، بل وجوب، أن يتّهموا الروس بالمسؤولية عن أي حالة غير مفهومة. الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو ردّة الفعل المتحفظة إلى حد ما من قِبل المسؤولين الغربيين ووسائل الإعلام على الحادث الذي وقع في قرية بشيفودوف البولندية. لأوّل مرّة منذ بداية الصراع في أوكرانيا، سقط صاروخ على أراضي دولة عضو في الناتو. وكما لو أن ذلك كان لحظة مناسبة جداً لهستيريا معادية لروسيا، لكن الغرب بدا هادئاً بشكل مريب، وعقلانياً بصورة غير عادية في تقويم الوضع.

ماذا يعني ذلك؟ يشير ذلك إلى أن الولايات المتحدة غير مستعدة لإثارة صراع مع روسيا على أراضي الناتو. فواشنطن تدرك ما يمكن أن يؤدّي إليه مثل هذا التصعيد في التوتر. حتى لو بذلت أوكرانيا أو بولندا نفسها قصارى جهدهما لجرّ حلف شمال الأطلسي إلى صدام عسكري مباشر مع روسيا، فمن المستبعد أن ينجحا. فبوضوح، لا تريد واشنطن ولا عواصم أوروبا الغربية اللجوء إلى آليات المادة 4، ناهيكم بالمادة 5 من ميثاق الناتو.

/4- https://www.pravda.com.ua/rus/news/2022/11/14/7376254

فبعد مضي أكثر من سبعة أشهر على الصراع الذي اشتمل على عديد من الأسلحة والأدوات غير التقليدية، فإن الحرب ما زالت تقليدية من حيث السلاح الأكثر فاعلية ونطاق العنف الذي يعتقد مراقبون أنه سيحدّد كيف تنتهي المعركة. فوفقاً لكليّة كييف للاقتصادات، فإن القوّة الضاربة الروسية تسبّبت في خسائر للبنية التحتية الأوكرانية تزيد على 108 مليارات دولار، وتركت 3.4 مليون شخص مشرّد، فيما بلغ إجمالي الأوكرانيين الذين فرّوا لاجئين إلى دول الجوار نحو 6.5 مليون شخص. وبحسب الأمم المتحدة، فإنه حتى منتصف سبتمبر (أيلول) الماضي، بلغ عدد القتلى من الجانب الأوكراني أكثر من 5800 شخص، والمصابين نحو 8 آلاف. وبينما لا تزال الأرقام مجهولة على الجانب الروسي، تشير الاستخبارات الغربية إلى آلاف القتلى في صفوف القوات الروسية والأوكرانية.

يتّفق المراقبون على أن روسيا تخوض حرباً تقليدية في أوكرانيا، بتركيز من القوات البرية وقوّة النيران الثقيلة التي تهدف إلى تدمير عدوّها، وذلك جنباً إلى جنب مع استخدام كل تقنيات قواعد اللعبة المختلطة في محاولة لإنجاز أهدافها. ويقول المحاضِر في كلية الدراسات العليا البحرية في مونتيري بكاليفورنيا سكوت جاسبر، في مقال بمجلة «ناشيونال إنترست»، إن قرار موسكو بالتعبئة العسكرية الجزئية لجنود الاحتياط يشير إلى التزامها القوى بحرب تقليدية طويلة الأمد في أوكرانيا. لكن من المؤكد أن الإجراءات الهجينة، من حرب المعلومات والهجمات السيبرانية وتخريب البنية التحتية لخطوط الطاقة، سترافق السلاح التقليدي لاستنفاد القوى الأوكرانية وداعميها الغربيين.

بلوغ التوتر في أوكرانيا مستويات عالية مُقلقة لا يعني حكماً أن التواصل مستبعد كلياً بين الولايات المتحدة وروسيا. فهناك تقييم جديد عند بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية يشير الى توافر مناخ لعقد تفاهمات بين الدولتين الكبيرتين، قد تؤدّي إلى إيقاف الحرب الدائرة، ويتم بموجبها توزيع قواعد الاشتباك البارد على أسسٍ حديثة، تأخذ في الاعتبار إبقاء الفضاء الأوروبي تحت تأثير الضغوط الأمنية والاقتصادية، وتفتح للقوّتين الجبّارتين قنوات جديدة تسمح بالتعاون من خلف الستار، من أجل ضبط التمرُّد الذي خرج عن

السيطرة على الساحتين الصينية والأوروبية.

الصين التي جدّدت للرئيس شي جين بينغ لولاية ثالثة، أكدت في توصيات مؤتمر الحزب الشيوعي الأخير سياسة الانفتاح، وهي تتجنب اعتبارها حليفاً عسكرياً لروسيا في الحرب الأخيرة في أوكرانيا، وتكتفي بتأكيد علاقاتها المميزة مع موسكو، بما لا يؤثّر في تبادلاتها التجارية مع الدول الغربية. وبعض الشركات الصينية قلّصت بالفعل من نشاطها في روسيا تجنّباً لوصول العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا إليها[5].

لا تنفك روسيا عن التذكير بأن أوكرانيا ليست مجرّد دولة مجاورة لها؛ فهي تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من تاريخها وثقافتها وفضائها المعنوي. وتعطي روسيا أهمية كبيرة لصلات الدم والروابط العائلية بين الروس والأوكرانيين، قبل أن تتأسس جمهورية أوكرانيا على يدّ البلاشفة. فكيف ذلك؟

في كل خطاباته المتعلقة بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، يذكّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن أوكرانيا تأسست على يد البلاشفة. فبعد انتصار الثورة البولشيفية عام 1917، «عمل فلاديمير لينين وأصدقاؤه ضد مصالح روسيا من خلال فصل جزء من أراضيها التاريخية وتمزيقها»[6].

حدود أوكرانيا

في نهاية سبتمبر/ أيلول 2022، جرى استفتاء في جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك ومقاطعتي خيرسون وزابوروجيا، حيث صوّت السكان للانضمام إلى الاتحاد الروسي. وبالفعل، في 30 سبتمبر، تم التوقيع على اتفاقيات بشأن انضمام هذه المناطق الأربع إلى روسيا. يجب أن تكون الفترة الانتقالية عدة سنوات، وأن تستمر حتى عام 2026.

5- https://anbaaonline.com/news/180649

6– موقع قناة الميادين، 24–3–2022

حدّدت هذه المعاهدات الحدود الجديدة للدولة الأوكرانية، والتي تقلصت أراضيها بشكل كبير. في الوقت نفسه، يظل السؤال مفتوحًا حول الحدود التي ستبقى الدولة الأوكرانية في المستقبل.

نشرت روسيا المعاهدات التي سيتم بموجبها انضمام جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين ومنطقتي خيرسون وزابوروجيه إلى الأراضي الروسية.

وأهم ما جاء في هذه المعاهدات:

– يتم تحديد حدود مناطق جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، ومنطقتي خيرسون وزابوروجيه من خلال حدودها في يوم انضمامها إلى الاتحاد الروسي.

– حدود الكيانات الأربعة الجديدة المرتبطة بأراضي دول أجنبية هي حدود الدولة الروسية.

– ستتم تسوية قضايا الخدمة العسكرية في المناطق الجديدة خلال فترة المفاوضات حتى 1 كانون الثاني/ يناير من عام 2026.

– سيتم تشكيل حكومتي منطقتي خيرسون وزابوروجيه من قِبل حكّام بالإنابة وفقاً للقوانين الروسية.

– ستستمر سلطات جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين بممارسة سلطاتها حتى تشكيل حكومتين جديدتين.

– تطبّق الوثائق بشكل مؤقت من تاريخ التوقيع وتدخل حيّز التنفيذ من تاريخ التصديق على المعاهدات[7].

رسمت الحدود الجديدة للدولة الأوكرانية خطاً في مرحلة طويلة من التطور، عندما كانت أوكرانيا تمتلك أكبر مساحة في تاريخها. خلال الحقبة السوفيتية، وسّعت الدولة

7- https://www.vedomosti.ru/politics/articles/2022/10/03/943530-novie-regioni-prisoedinyatsya-v-granitsah-oblastei

الأوكرانية أراضيها. وكان آخر «استحواذ» هو شبه جزيرة القرم، التي تم نقلها إلى أوكرانيا السوفيتية. في الوقت نفسه، لم يتم حل التناقضات الأقاليمية، التي حدّدتها الطبيعة المعقّدة والمتناقضة للأقاليم الفردية التي كانت جزءًا من دول مختلفة لعدة قرون. تعايشت القومية الجاليكية مع الأيديولوجية الشيوعية. علاوة على ذلك، فإن وجود مؤيّدي القومية الجاليكية في مناطق غرب أوكرانيا كان يُستخدم في كثير من الأحيان في الصراع بين المجموعات المختلفة في الحزب ونظام الدولة في جمهورية أوكرانيا السوفيتية انذاك.

شكّلت أحداث مارس/آذار 2014، عندما أصبحت شبه جزيرة القرم جزءًا من روسيا، بداية انهيار الدولة الأوكرانية. خلق الصراع العسكري في شرق أوكرانيا، الذي بدأته كييف في أبريل من العام نفسه، مخاطر إضافية على وحدة أراضي أوكرانيا. أدّت السياسة التي انتهجها الرئيس السابق بترو بوروشنكو، في السنوات اللاحقة، تجاه جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين، في الواقع، إلى استبعاد المناطق الخارجة عن السيطرة من فضاء سياسي واقتصادي واحد. وهكذا خُلقت الظروف لمزيد من التفكك في البلاد. واصل الرئيس الحالي للبلاد، فولوديمير زيلينسكي، تعميق الصراع مع روسيا، وإخضاع السياسة الخارجية الأوكرانية لمصالح الغرب.

لم يُغيّر إطلاق روسيا في شباط/ فبراير 2022 لعملية عسكرية خاصة من سياسة كييف، مما خلق مخاطر جديدة لتفكك الدولة الأوكرانية. تم تشجيع هذه السياسة في أوكرانيا من قِبل الدول الغربية. سعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى استخدام كييف ضد روسيا، على أمل إحداث أكبر قدر من الضرر للاقتصاد الروسي. من خلال استفزاز السلطات الأوكرانية لمواصلة الصراع في شرق البلاد، وتقديم المساعدة الاقتصادية من خلال المؤسسات المالية الدولية وتخصيص مساعدات واسعة النطاق، ساهم الغرب في الواقع في انهيار الدولة الأوكرانية. ونتيجة لذلك، أدّت سياسة تفاقم الوضع في شرق البلاد، والتي كانت الدول الغربية مهتمة بها بشكل خاص، إلى خسائر إقليمية جديدة.

وعليه، فإن عملية انهيار الدولة الأوكرانية قد تستمر. من ناحية أخرى، أدّت الحرب

بالفعل إلى تشكيل حدود جديدة للدولة الأوكرانية. لا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح، التي أعلنها الرئيس الروسي، دون تغيير النظام السياسي في كييف. من ناحية أخرى، تعتمد الدولة الأوكرانية على المساعدات الاقتصادية الخارجية من الدول الغربية التي تدعم الاقتصاد الأوكراني. إن الضخ الهائل لأوكرانيا بالمال والأسلحة الغربية يثير استمرار الصراع ويزيد من خطر تفكّك أوكرانيا[8].

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إنه «وفقاً للتقديرات، فإن الأضرار التي لحقت بالأوكرانيين خلال العملية الخاصة تبلغ 600 مليار يورو»[9].

حلف «الناتو» يعترف

كشف الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، أن الناتو قدّم مساعدة عسكرية كبيرة لأوكرانيا قبل بداية العملية العسكرية الروسية الخاصة في أراضيها.

وقال ستولتنبرغ في خطاب ألقاه في جلسة الجمعية البرلمانية لحلف الناتو في مدريد: «إذا كانت هناك عِبرة من الوضع في أوكرانيا، فتقول إنه كان من الضروري أن ندعم أوكرانيا في وقت سابق وعلى نطاق أوسع. كانت بلدان الناتو تقدّم مساعدة لأوكرانيا منذ عام 2014؛ لكن كان بإمكان الناتو أن يعمل أكثر من ذلك، قبل الغزو». وأضاف أن بلدان الناتو تتصرف بحذر كبير لمنع تحوّلها إلى طرف في النزاع الأوكراني.

وتابع: «كانت مسألة إنشاء منطقة حظر الطيران تُطرح منذ البداية. أعتقد أنه من المهم جداً بالنسبة لبلدان الناتو ألاّ نصبح طرفاً في النزاع. وإذا بدأنا في نشر قواتنا في أوكرانيا، فسنتحوّل إلى طرف في النزاع. لكن بلدان الناتو تهدف إلى مساعدة أوكرانيا في حماية مجالها الجوي؛ لذلك نقدّم أسلحة الدفاع الجويّ لكييف، كما نقدّم الدعم في تدريب العسكريين لاستخدام أنظمة الدفاع الجوي؛ وتلعب بريطانيا الدور الرئيسي في هذه الجهود».

8- https://www.ng.ru/dipkurer/2022-10-16/11_8566_ukraine.html
9- https://arabic.rt.com/business/1412671

وعبّر عن أمله بأن «تزيد الدول الأعضاء في الحلف في قمة فيلنيوس في صيف عام 2023 التزاماتها الخاصة بالإنفاق الدفاعي؛ لأننا نكمِل حالياً الالتزامات التي تعهدنا بها في عام 2014 حتى عام 2024؛ وتوقّع أن يكون ذلك التزاماً أقوى لزيادة النفقات على الدفاع؛ على أن يتم الوصول إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ولن يكون هذا هو السقف... المفاوضات جارية، وأكد زيادة الطموحات، لأن الجميع يرون الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات»[10].

وحول ما إذا كانت أوكرانيا تستحق الانضمام إلى الناتو، قال ستولتنبرغ: «من المهم أن تبقى أوكرانيا كدولة مستقلة في أوروبا.. إذا لم تظل أوكرانيا كدولة مستقلة وذات سيادة، فلن يكون هناك أي سؤال حول عضوية الناتو على الإطلاق».

يُذكر أن دول الناتو في قمّة بوخارست عام 2008، أكدت أن جورجيا وأوكرانيا لهما الحق في العضوية في الحلف[11].

من الثورة إلى الحرب

كانت فترة «يورو ميدان»، من أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 حتى 22 شباط/ فبراير 2014، للقرارات الصغيرة، والتي كانت لها آثار كبيرة وغير متوقعة في كثير من الأحيان. وأدّى قرار أوّلي بضرب المتظاهرين في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى تصعيد كبير في حركة الاحتجاج. فيما أدّى إقرار «قوانين الدكتاتورية» في منتصف كانون الثاني/ يناير إلى إحياء حركة احتجاج أخذت في الانحسار بسرعة في البداية؛ وأدّت الاشتباكات بين المحتجّين وقوات الأمن يومَي 18 و20 شباط/ فبراير إلى انقسام الموالين ليانوكوفيتش. وكان من المتوقع لقرار المحتجّين برفض اتفاق جرى التفاوض عليه بين دبلوماسيين أوروبيين وروس، أن يدفع يانوكوفيتش إلى قمع شديد؛ ولكن بدلًا من ذلك، انهار النظام

10– وكالتا نوفوستي وتاس/ 2022.11.21

11- https://tsargrad.tv/news/stoltenberg-osadil-ukrainu-vam-sejchas-ne-o-chlenstve-v-nato-nado-dumat_675510

في غضون ساعات.

وفي حين كان من المستحيل التنبّؤ بمسار الاحتجاجات، بدا تأثير النتائج واضحًا: كانت أوكرانيا على وشك التحوّل نحو أوروبا. وردَّت روسيا باستفتاء عودة شبه جزيرة القرم وانضمام مناطق في شرق أوكرانيا إلى روسيا . ويبدو أن البديل بالنسبة إلى بوتين كان قبول خسارة أوكرانيا. ومن الواضح أنه كان خيارًا متاحًا؛ إذ إن روسيا تعهدت بالتزامات في معاهدات في هذا الصدد.

ومن جهة أخرى، يمكن لفت الانتباه إلى أن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا تثير مخاوف أخرى لدى بكين، تتمثَّل في أنها قد تعمل على تعزيز بناء شراكات جديدة بين الغرب ودول منطقة المحيطين الهندي والأطلسي، الأمر الذي يُشكل تهديدًا بالنسبة للصين، التي ترغب في بناء عالم متعدد الأقطاب. هذا فضلًا عن المقارنات المُتصوّرة بين وضع أوكرانيا وتايوان، والتخوّف من أن تحذو بكين حذو موسكو في تايوان.

إذاً، المعركة الجارية عالمية وأوروبية على حد سواء. فعلى الصعيد العالمي، السؤال المطروح هو: أكان العالم سيكون أحادي القطب أم متعدد الأقطاب؟ لدى روسيا حلفاء عديدون، وأهمهم الصين. ولكن مع استمرار تآكل هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، فإنه من المرجّح أن تستمر جاذبية النموذج الغربي على الرغم من محنته الحالية. التأثير الصيني كبير، غير أنه يكاد يكون عمليًا بالمطلق تقريبًا؛ أي معتمدًا على الحوافز المادية الملموسة بدلًا من أيّ قِيم مشتركة. أظهرت روسيا قدرتها على الأذى وتكوين صداقات بين الأنظمة التي تسمّى «منبوذة»؛ ولكن سيبقى رهنًا بالمستقبل رؤيةُ إذا ما كان ممكنًا أن تكون هذه الأنظمة مساهِمة فاعلة في نوع القوّة العظمى الذي تتوق إليه[12].

من جهته، أشار نائب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي ألكسندر فينيديكتوف، إلى أن « العلاقات مع الغرب سوف تتغير بشكل راديكالي جديد على صعيد السياسة

12- https://ria.ru/20220927/referendum-1819828053.html

الخارجية، وستكون هناك مراحل سياسية مغايرة في العلاقات»[13].

أوروبا وروسيا

نشرت «إكسبرت .رو» الروسية مقالاً حول إبقاء موسكو أبواب التعاون مع أوروبا مشرعة، قالت فيه: الذكرى السنوية الستّون لأزمة الكاريبي مناسبة لمقارنات مقلقة، وللبحث عن أبعاد أخرى. فلم يؤدّ الخوف من قيامة نووية في العام 1962 إلى وضع الأساس لاستراتيجية التعايش بين النظامين دون اللجوء إلى حلول متطرفة فحسب، بل أدّى أيضاً إلى رفع علاقات الاتحاد السوفيتي مع أوروبا إلى سويّة غير مسبوقة من التعاون الاقتصادي.

لقد دخلت أوروبا الغربية في سلسلة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع موسكو، كانت جوهرتها «صفقة القرن»: «أنابيب الغاز». لم يول الأوروبيون أي اهتمام للحظر الذي فرضته واشنطن؛ بل بدأوا في إمداد الاتحاد السوفيتي بأنابيب ذات قطر كبير مقابل حصولهم على الغاز من الحقول في غرب سيبيريا.

وضع هذا التعاون الأساس لعقود من الصناعة الأوروبية المزدهرة المبنيّة على الطاقة الرخيصة القادمة من الشرق. وكان يمكن أن تستمر هذه القصّة إلى الأبد، بعد أن اكتسبت روسيا مكانة دولة طاقة والتحوّل غير العقلاني في إنتاج الطاقة الذي أعلنته أوروبا. لكن أوروبا في بداية القرن الحادي والعشرين فقدت استقلاليتها للمرّة الثانية وخضعت لسيطرة مشدّدة من واشنطن[14].

في خطابه في منتدى فالداي، ذكر بوتين بشكل مباشر أن من شأن «عالم متعدد الأقطاب فقط أن يتيح لأوروبا استعادة استقلاليتها»، ما يعني أن كلّ من يرغب يمكنه العودة إلى فكرة أوراسيا موحّدة ومسالمة.

13– صحيفة « نيزافيسيمايا» الروسية – 2022/ 10/30
https://www.ng.ru/dipkurer/2022–10–30/9_8578_west.html
14- https://arabic.rt.com/press/1404035/2-22-2022

فلاديمير بوتين يعبّر باستمرار عن أن أوروبا تبقى شريكاً محتملاً لروسيا، ولا يقطع إمدادات الطاقة عن العالم القديم. بل يقترح تشكيل قنوات بديلة من خلال مركز تركي، وفي الوقت نفسه يجذب تركيا إلى العملية[15].

الحقيقة هي أن اتحاد روسيا مع أوروبا في اللعبة الجيوسياسية الكبرى يشكّل خطوة تحلّ بشكل أساسي مشكلة الهيمنة الأمريكية. هذا تحالف من شأنه وحده أن يتيح لأوروبا الحفاظ على ثقافتها الصناعية وقوّتها، ويفتح، في ظل ظروف جديدة، أسواق الجنوب الواسعة للأوروبيين. أما بالنسبة للولايات المتحدة، ففقدان نفوذها على العالم القديم سيعني الفشل الذريع لفكرة النظام العالمي أحاديّ القطب. في جميع أنحاء العالم، جاهزون منذ فترة طويلة لسقوط القوّة المهيمنة والانتقال إلى بناء عالم متعدّد الأقطاب.

أوروبا ومعاداة روسيا

اعتمد البرلمان الأوروبي، بتاريخ23 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، قرارًا يصف روسيا بأنها «دولة راعية للإرهاب»، على خلفية هجومها على أوكرانيا، داعياً دول الاتحاد الأوروبي الـ27 إلى أن تحذو حذوه. وفي النصّ الذي أقِرّ في ستراسبورغ بأغلبية 191 صوتاً مقابل معارضة 58 صوتاً وامتناع 44 عن التصويت، وصف النوّاب الأوروبيون «روسيا بأنها دولة راعية للإرهاب ودولة تستخدم وسائل إرهابية».

وأضافوا أن «الهجمات والفظائع المتعمدة التي ارتكبها الاتحاد الروسي ضد السكان المدنيين في أوكرانيا، وتدمير البنية التحتية المدنية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ترقى إلى أعمال إرهابية»[16].

وفي الإطار عينه، أكدت المحلّلة السياسية الروسية، ناتاليا إيريمينا، أن الدول الأوروبية لا تتمتّع بالقدر اللازم من السيادة لتغيير موقفها تجاه روسيا.

15- http://kremlin.ru/events/president/news28.10.2022
16- https://www.ng.ru/world/2022-11-22/1_8596_sponsor.html
Европарламент собирается признать РФ страной – спонсором терроризма

وعلّقت إيريمينا، وهي أستاذة قسم الدراسات الأوروبية في كليّة العلاقات الدولية بجامعة بطرسبورغ الروسية، على تصريح الخبير الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس، قائلة: «الدول التي تنتهج سياسة عدوانية تجاه روسيا تنتمي إلى الناتو؛ هذا هو حال معظم دول الاتحاد الأوروبي».

وأضافت: «هم يتعاونون بشكل مكثّف مع الولايات المتحدة في قضايا السياسة المعادية لروسيا، بما فيها العقوبات ضد روسيا. وبهذا المعنى، فهم أقل حرّية، لأن لديهم ترتيبات واتفاقيات مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. العديد من الدول الأوروبية ليس لديها موقف مشترك وواضح تجاه روسيا، والنزاع في أوكرانيا بشكل خاص[17].

كذلك، قال الخبير الاقتصادي الأميركي جيفري ساكس، إن أوروبا تخاطر بالحصول على «أفغانستان جديدة» عند حدودها ممثّلة بأوكرانيا، إذا لم تغيّر موقفها الحالي تجاه روسيا.

وأشار الخبير في مقابلة مع قناة «آر تي بي» التلفزيونية البرتغالية، إلى أنه يتوجب على أوروبا المراهنة على العودة إلى طاولة المفاوضات بالذات.

وأضاف: «كانت أوروبا بطلة الدبلوماسية. لكنها في الوقت الراهن تعتمد وتوافق على الطرح الأمريكي: يجب علينا هزيمة بوتين! ونحن لن ندخل في المفاوضات، ألخ».

وتابع : «ولكن هذا المسلك في غاية الخطورة للاتحاد الأوروبي، لأنه يقف في المقدّمة، ويمكن أن يتضرّر بشكل كبير من كلّ هذا».

ويرى ساكس أن مثل هذه السياسة تجاه بوتين هي الخطأ الرئيسي، لأنه لو تفاوضت أميركا وأوروبا، كان من الممكن إيجاد حلّ للنزاع الأوكراني؛ لكن بروكسل تتبع الأجندة الأميركية وليس ما يُمليه العقل والفكر السليم.

ويعتقد ساكس أن الولايات المتحدة ستحوّل أوكرانيا إلى أفغانستان ثانية، وتتركها في

17– روسيا اليوم 2022/11/5

حالة خراب، لأن هذا هو الأسلوب الأميركي.

ويضيف: «قبيل اندلاع هذا النزاع، قلت إنه إذا استمرت الولايات المتحدة بنفس النهج، فستتحوّل أوكرانيا إلى أفغانستان لاحقة؛ لأن واشنطن أحبّت أفغانستان لدرجة أنها قامت بتدميرها. هذا هو الأسلوب الأمريكي»[18].

بدوره، أظهر استطلاع رأي أجراه معهد Infratest dimap للدراسات الاجتماعية، بطلب من قناة ARD، أن 55% من الألمان يعتقدون أن برلين لا تبذل جهوداً دبلوماسية كافية لإنهاء النزاع في أوكرانيا. وارتفع هذا الرقم بنسبة 14% مقارنة بنتيجة استطلاع مماثل في شهر أكتوبر الماضي.

وقد اختلفت الآراء حول العقوبات ضد روسيا، حيث اعتبر 37% من المستطلَعين أنها ليست قوية بما فيه الكفاية، ورأى 31% أنها كافية، فيما قال 23% إنها مفرطة في الشدّة.

من جهته، دعا السناتور البلجيكي آلان ديتكس، أوروبا إلى عدم الانصياع لأوامر الولايات المتحدة «راعية الحروب»، وإعادة النظر في سياستها تجاه روسيا وأوكرانيا.

وقال ديتكس: «من أجل مصلحة أوروبا والأوروبيين، علينا التخلّي عن نهج زيلينسكي المتشدد، والاتفاق مع روسيا بشأن تقسيم أوكرانيا ورفع العقوبات؛ هذا هو السبيل إلى النجاة.. في هذه المرحلة، الحلّ الدبلوماسي أفضل من تصعيد النزاع الذي يشجّعه البيت الأبيض».

وتحدث السناتور عن وثائق بنما، التي يُشار فيها إلى أن زيلينسكي «متآمر خارجي»؛ وقال: «لا ينبغي أن يتم النظر إلى مثل هذا الشخص على أنه رئيس جدير، ولكن على أنه دمية أميركية، مهووسة بالغطرسة وتجرّنا إلى الحرب».

وأضاف ديتكس أن عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا تُلحق الضرر فقط بأوروبا

18- https://arabic.rt.com/world/1405066/05/11/2022

نفسها، وتستفيد منها الولايات المتحدة من خلال تزويد الدول الأوروبية بالأسلحة والغاز.

وعلّق على كلمات زميلته إليزابيث بورن، التي قالت إن فرنسا تريد أن تجعل ثمن النزاع لا يُطاق بالنسبة لروسيا، قائلاً : «لا عجب أن روسيا تريد أن تجعل ثمن الطاقة لا يُطاق بالنسبة للفرنسيين![19]»

بدورها، أكدت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن الغرب سيتعيّن عليه التفاوض مع روسيا عندما يزداد الوضع الاقتصادي في أوروبا سوءاً، وتواجه الولايات المتحدة ركوداً اقتصادياً بدأت ملامحه بالظهور.

وأضافت الصحيفة أنه إذا ساءت الظروف الاقتصادية في أوروبا ودخلت الولايات المتحدة في الركود، فليس من المبالغة الإشارة إلى أن الدعوات إلى التسوية ستصبح ملموسة أكثر إذا ساعدت في تخفيف العبء الاقتصادي عنها.

وأشارت إلى أن ألمانيا، وهي أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، اضطرّت إلى رصد 200 مليار يورو لمساعدة المستهلكين والشركات المتضررة من ارتفاع أسعار الطاقة.

وأكدت أن الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا وإسبانيا انكمش خلال الشهور الثلاثة الماضية، فيما بلغ معدّل التضخم في منطقة اليورو 10.7% في أكتوبر، وهو رقم قياسي.

أما في دول البلطيق فقد تجاوز هذا الرقم 22% بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء[20].

حان وقت الدبلوماسية

قالت الكاتبة كاترينا فاندن هوفيل، في مقال رأي بصحيفة واشنطن بوست، إنه يتوجب على الدول الغربية أن تبدأ عملية التفاوض مع روسيا لإنهاء الصراع في أوكرانيا.

19- https://arabic.rt.com/world/1406787
20- https://arabic.rt.com/world/1404716

وأضافت: «ربما حان الوقت لمنح الدبلوماسية فرصة لحلّ الصراع في أوكرانيا».

ولفتت الكاتبة إلى أن الجنرال الأميركي مارك ميلي كان يضغط على إدارة بايدن للضغط على أوكرانيا لتحقيق نهاية دبلوماسية للحرب، على الرغم من حقيقة أن هناك من يختلف مع هذه المبادرة.

وأضافت: «أثار الصراع في أوكرانيا الغضب في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن الكثير من دول العالم اختار عدم الانحياز إلى أي طرف في هذه المعركة. وفي الولايات المتحدة،.. سيحاول المتشددون خنق الدعوات للسلام أو المفاوضات، ولكن المخاطر أكبر من أن نجلس مكتوفي الأيدي، بينما تنتشر الكارثة وتستمر التكاليف والمخاطر في الارتفاع»[21].

من جهته،أشار المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، إلى رفض روسيا شروط الرئيس الأميركي جو بايدن للتفاوض حول التسوية في أوكرانيا، وأكد استمرار العملية العسكرية الروسية حتى تحقيق أهدافها.

وقال بيسكوف: «في الحقيقة ما قاله بايدن هو أن المفاوضات ممكنة فقط في حال مغادرة بوتين لأوكرانيا»[22]. وعلّق بيسكوف على طلب الصحفيين توضيح أن «الكرملين ليس مستعداً لذلك» بالقول: «حسناً، بالطبع... العملية العسكرية الروسية مستمرة» حتى تحقيق أهدافها.

من جهته، أقرّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: «ما زلنا في زمن حرب»، بعدما دعا، مدة طويلة، إلى التفاوض، واتهِم باعتماد موقف مهادن حيال روسيا؛ لكنه أضاف أن الحرب «لن تنتهي بمعاهدة سلام، بل في التوقيت والشروط التي يختارها الأوكرانيون»،

21- https://arabic.rt.com/press/1408389
https://www.washingtonpost.com/opinions/2022/11/15/ukraine-war-end-diplomacy-negotiations/ Katrina vanden Heuvel

22- https://www.interfax-russia.ru/main/kreml-otverg-vydvinutye-baydenom-usloviya-dlya-nachala-peregovorov/ 2 декабря 2022 г /

ولو أن باريس تردّد أن الخروج من الحرب يجب أن يأخذ أيضاً بالضرورات الأمنية الأوروبية[23].

كما وصف سياسيون فرنسيون الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي بـ «الشخص الخطير»، واتّهموه بالسعي لتأجيج حرب عالمية ثالثة، ودعوا حكومة بلادهم للكفّ عن تزويد نظامه بالأسلحة.

ودعا عضو البرلمان الأوروبي السابق، فلوريان فيليبو، في تغريدة عبر «تويتر» الرئيسين الأمريكي والفرنسي، جو بايدن، وإيمانويل ماركون، ورئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، لمطالبة زيلينسكي بإعادة المليارات التي قدّمها له الغرب، والتحقق من وجهات إنفاقها».

أوروبا والأضرار والعقوبات

نشرت وكالة «بلومبيرغ» مقالاً تحت عنوان «أوروبا تخشى أن تتضرر اقتصادياً إذا تم فرض عقوبات شديدة على روسيا»، جاء فيه أنّ بعض الدول الأوروبية الكبرى قلقة بشأن التداعيات الاقتصادية،إذ أعرب أعضاء رئيسيون في الاتحاد الأوروبي عن مخاوفهم بشأن احتمال إلحاق الضرر باقتصاداتهم.

ولفت المقال إلى أنّ الدول الأوروبية تشعر بالقلق أيضاً من أنّ روسيا قد ترد على الأرجح، وربما تقطع إمدادات الغاز المهمة عن قارّة تعاني بالفعل ارتفاعاً قياسياً في أسعار الطاقة؛ وقال كاتب المقال: «سيتعيّن الموافقة على الجزء الأكبر من أي استجابة على مستوى الاتحاد الأوروبي بالإجماع من جانب جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 27، وهي مجموعة لها وجهات نظر متباينة بشأن روسيا بشكل عام».

وبحسب الموقع، يُعَدّ الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، إذ مثّل حوالى 37% من إجمالي تجارة البلاد مع العالم في أوائل عام 2020، وفقاً للمفوضية الأوروبية، وكانت

23- https://www.france24.com/ar/ 12/10/2022

روسيا أيضاً مصدر نحو 25% من واردات الكتلة النفطية.

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي وافق على الحزمة الثامنة من العقوبات ضد روسيا، والتي تشمل وضع سقف لسعر برميل النفط الروسي، وفرض حظر على واردات بضائع روسية بقيمة 7 مليارات يورو.

ومنذ بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة ضد أوكرانيا في 24 فبراير الماضي، أمطر الغرب روسيا بوابل من العقوبات شملت سياسيين، وعلى رأسهم بوتن نفسه وكافة أركان نظامه. كما فصلت العقوبات موسكو بشكل كبير عن الاقتصاد العالمي؛ ورغم وجود توقعات بانهيار كبير للاقتصاد الروسي، إلاّ أنه ظل صامداً، ما أرجعه محلّلون لـ»استعدادات روسية ضخمة منذ 2014».

من جهتها، كتبت كسينيا لوغينوفا، في صحيفة «إزفيستيا»، الروسية مقالاً حول استمرار السلطات الأوروبية في فرض عقوبات ضد روسيا على الرغم من الأضرار التي تتسبب بها لمواطني أوروبا.

وقالت: «تواجه روسيا في العام 2022 عقوبات غير مسبوقة. فحتى الآن، تم إقرار ثماني حزم من الإجراءات التقييدية ضد موسكو. القيود تغطّي مجالات مختلفة من الحياة. هذه المرّة تضمّنت أيضاً تحديد سقف لأسعار النفط الروسي. ولا يزال من الصعب تقدير نتائج هذه الحرب الاقتصادية. ومع ذلك، فإن العقوبات تصيب بشكل متزايد المستهلكين الأوروبيين، ما يتسبب في استياء كبير بين مواطني أوروبا».

وأضافت لوغينوفا «إن الحديث عن مخاطر العقوبات بات داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. أحد المنتقدين الرئيسيين لسياسة العقوبات هو رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان».

في كلّ خطاب تقريباً، يستشهد رئيس الحكومة المجرية بمقارنات حيّة تصف الضرر الذي تُلحقه الدول الأوروبية بنفسها. وهو يقول: «في البداية اعتقدتُ بأننا نُطلق النار

على أقدامنا. ولكن يبدو الآن أن الاقتصاد الأوروبي قد أطلق النار على رئتيه، وبالتالي فهو الآن يختنق».

وفي الصدد، قالت أستاذة العلوم السياسية في جامعة سان بطرسبرغ، ناتاليا إيريمينا، لـ «إزفستيا»، إن الاتحاد الأوروبي يعمل في إطار أوروأطلسي مشترك للتفاعل مع الولايات المتحدة.

ووفقاً لها، من المستبعد أن تنحرف بروكسل عن هذا النهج. وقالت: «بدأ الاتحاد الأوروبي سياسة مناهضة لروسيا، وراح يتّهم موسكو بجميع المشاكل. إذا توقفت بروكسل عن فرض العقوبات الآن، فكيف ستشرح لمواطنيها سبب فرضها للعقوبات من قبل[24]؟

في أكتوبر، بلغ التضخم في منطقة اليورو 10.6٪ على أساس سنوي، في الاتحاد الأوروبي – 11.5٪، وهو أعلى معدّل منذ منتصف السبعينيات. التضخم في روسيا أقل بالفعل من إيطاليا (12.6٪ على أساس سنوي)، في بولندا (16.8٪ على أساس سنوي)، وعلى مستوى ألمانيا (11.6٪ على أساس سنوي). وفي دول البلطيق وأوروبا الشرقية، كان التضخم أعلى منذ فترة طويلة مما هو عليه في روسيا.

أزمة الطاقة في أوروبا

لم تكن أزمة الطاقة في أوروبا وليدة اللحظة أو حتى بسبب الحرب الروسية–الأوكرانية، وإنما كانت بسبب توجهات صانعي القرار بوضع أمن المناخ على حساب أمن الطاقة. وتعود جذور أزمة الطاقة الأوروبية إلى أكثر من عقود؛ والحرب الأوكرانية فاقمت هذه الأزمة، ودول القارّة الأوروبية وقعت ضحيّة قرارات قادة الدول فيما يتعلق بأمن الطاقة، لأنه منذ عام 2010 أحدث صُنّاع القرار الأوروبي تغييرًا جذريًا فى معادلة الطاقة الأوروبية؛ ونقصد هنا عناصر الطاقة العالمية الأبرز، وهي: الغاز الطبيعي والنفط

24- https://iz.ru/1419412/kseniia-loginova/upriamo-po-kursu-pochemu-strany-es-gotovy-vredit-sebe

الخام والفحم.

نتج عن الحرب الروسية – الأوكرانية ارتفاع في أسعار الطاقة في أوروبا إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، على نحوٍ أضرّ بشدّة بالقطاع الصناعي بالقارّة، لا سيما الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة، إذ ارتفعت تكاليف الإنتاج بشدة في صناعات، مثل الحديد والصلب والألمنيوم والأسمدة وغيرها، مع ارتفاع أسعار الطاقة،

وتتّجه دول أوروبية نحو خطط تقشفية قاسية أثارت رفضاً لدى فئات من المواطنين، وحتى من بعض المصانع، لأن من شأنها تخفيض الإنتاج، وإحالة العمّال على البطالة، وإدخال القارّة العجوز في حالة ركود.

لذلك، أمام الاتحاد الأوروبي عدة خيارات لمواجهة شتاء بدون غاز روسي، وتخفيف حدّة الأزمة الطاقوية، ليس فقط على المدى القصير، بل أيضاً على المديين المتوسط والطويل.

فالولايات المتحدة، التي أصبحت أكبر مصدّر للغاز المسال في العالم، وجّهت 71 بالمئة من صادراتها من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2022، مقارنة بنحو 30 بالمئة في 2021، وفق بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ويمكن للصادرات الأميركية أن تغطّي من 70 إلى 80 بالمئة من الغاز الروسي المصدّر إلى أوروبا، وفق صادرات يناير/كانون الثاني الماضي؛إذ إن «أكثر من 50 بالمئة من الطاقة التي تستوردها أوروبا تأتي من الولايات المتحدة»، وفق وكيل وزارة الخارجية الأميركية، خوسيه فرناندیز.

غير أن أكبر عيب في الغاز الأميركي أنه أغلى من الغاز الروسي بنسبة 50 إلى 70 بالمئة، نظراً لتكاليف استخراج الغاز الصخري مقارنة بالغاز الطبيعي، وعمليات التسييل وإعادة "التغويز"، وتكاليف النقل عبر السفن.

والإشكال الآخر، الذي لا يمكن للغاز الأميركي أن يعوّض نظيره الروسي، عدم امتلاك دول أوروبية بُنية تحتية لاستقبال الغاز المسال، خاصة التي كانت تعتمد على الغاز الروسي

بصفة شبه كاملة، والواقع أغلبها شرق أوروبا، أو تلك الداخلية التي لا تملك موانئ لاستقبال سفن الغاز.

تستحوذ الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في أوروبا على حصّة كبيرة من استهلاك الغاز الطبيعي في القارّة الأوروبية، وهو ما يُمكن إيضاحه على النحو التالي:

1 – القيمة المضافة: تساهم صناعات التكرير، والكيماويات، والصناعات المعتمدة على المعادن مثل: الحديد والصلب، وصناعات الأسمنت، والزجاج، والورق، والأغذية والمشروبات بحوالي 5% من إجمالي القيمة المُضافة بالاقتصادات الأوروبية سنوياً، وذلك وفقاً لتقديرات "روديم جروب" (Rhodium Group).

وتزداد المساهمة الاقتصادية لهذه الصناعات عند حساب الأثر غير المباشر، أي من خلال تأثيرها الممتد إلى القطاعات الأخرى. بينما توظّف تلك الصناعات حوالي 4% من إجمالي العمالة في الاتحاد الأوروبي.

2 – استهلاك واسع للغاز: تستحوذ القطاعات المذكورة سابقاً على 87% من إجمالي استهلاك الغاز بالقطاع الصناعي في القارّة الأوروبية. وبشكل عام، استحوذ قطاع الصناعة على حوالي 26.1% من إجمالي استهلاك الطاقة في منطقة اليورو في عام 2020، وفق ليور ستات.

3 – مساهمة عالية في التكاليف: تشير بعض التقديرات إلى أن الطاقة تُمثّل حوالي 26% من التكاليف الخاصة بالصناعات التعدينية في أوروبا، فيما تصل النسبة إلى 19% في الصناعات الكيميائية، وهي حصّة كبيرة من إجمالي تكاليف الإنتاج.

ويتصاعد النقاش بشأن استخدام الطاقة النووية بديلاً عن الطاقة الأحفورية (فحم ونفط وغاز)، في كلٍ من ألمانيا والسويد وفرنسا، وإن بدأت ترجح الكفّة لصالح المؤيدين لها.

وأرجأت ألمانيا غلق محطتين نوويتين، وقرّرت تمديد عملهما إلى غاية أبريل/نيسان المقبل، بينما ستُغلق المحطة الثالثة كما كان مقرراً لها نهاية العام الجاري، بعد وقف ضخ

الغاز الروسي.

في الوقت الحاضر، تعاني الشركات الأوروبية كثيفة الاستهلاك للطاقة من العديد من الضغوط التشغيلية، والتي تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار مواد الطاقة، وتتزامن أيضاً مع تراجع الاستهلاك الخاص مع احتمالات دخول الاقتصاد الأوروبي في حالة ركود قريباً. وقد ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بنسبة 170% خلال الفترة من فبراير إلى يوليو 2022،نتيجة لتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية. أدّى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالشركات العاملة في الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة في أوروبا؛ بل ووصلت للحدّ الذي جعل بعض الشركات تتكبّد خسائر اقتصادية.

إن خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي ألقاه في مناسبة إعلان انضمام 4 أقاليم أوكرانية إلى روسيا، ألقى الضوء على عناوين خلافية جديدة بين روسيا والغرب، تتجاوز تفاصيل الحرب التي تدور في أوكرانيا. وتفجير خطّي إمدادات الغاز التي تعبر بحر البلطيق من روسيا إلى أوروبا زاد من المخاوف، وأكد وجود اختلافات جوهرية بين الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية من جهة، وروسيا وحلفائها من جهة ثانية، ذلك أن واشنطن كانت قد اعترضت على إنشاء خط نورد ستريم – 1 وخط نورد ستريم – 2، لأنهما يعطيان حوافز مالية كبيرة للاقتصاد الروسي، ويزيدان من منسوب التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وهو ما لا يروق لها على المدى البعيد[25].

وفي تحليله لمسار التطورات في أوكرانيا، اعتبر بوتين أن أوكرانيا لم تكُن دولة متكاملة عبر التاريخ، لا من حيث الجغرافيا ولا من حيث هوية السكان، والغرب يحاول محاصرة روسيا الواعدة من خلالها، مشيراً إلى أن الوقائع تفرض احترام الفكرة الأوراسية. وطالب بوتين الدول الغربية بضرورة إعادة النظر بسياسة توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً، محذّراً من قبول عضوية أوكرانيا، وأكد أن روسيا سترد على محاولات حصارها العسكري والاقتصادي من خلال خيارات موجعة، قد يتألم منها الجميع؛ واستهداف نورد ستريم –

25- https://arabic.rt.com/russia/1404059

1 ونورد ستريم – 2 وتفجير جسر كاريش يحصل من ضمن سياسة الحصار التي تعتمدها واشنطن ضد بلاده، رغم أن روسيا لديها بدائل عن هذين الخطّين لبيع غازها الطبيعي في الأسواق الدولية؛ وهي أقدمت على الفور بإصلاح جسر كاريش، وأعادت ربط جزيرة القرم بالبرّ الروسي[26].

وفي هذا الإطار، قال غرهارد مانغوت، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة إنسبروك النمساوية، إن نشر روسيا أسلحة نووية يعدّ بالأمر الخطير، مشيراً إلى أن القطار وتعبئة الغوّاصة «كا–329 بيلغورود» ربما يحملان في طيّاتهما رسائل نووية، على حدّ قوله. وأضاف أن «القيادة الروسية ترغب في بعث رسالة لأوكرانيا وللحكومات الغربية، مفادها أن روسيا قادرة بل وربما مستعدة لاستخدام الأسلحة النووية. ويعدّ هذا في الوقت الحالي بمثابة رسالة ردع لدفع أوكرانيا إلى الكف عن هجماتها، ولدفع الغرب إلى عدم مواصلة تسليح كييف».

لكن مانغوت حذّر من أنه إذا فشلت التهديدات الروسية في وقف الهجمات التي تشنّها القوات الأوكرانية، فإن بوتين قد ينتقل إلى المرحلة التالية المتمثلة في "إجراء اختبار سلاح نووي تكتيكي فوق البحر الأسود أو في شبه جزيرة كامتشاتكا."

وحذّر أيضاً من أنه في حالة عدم نجاح هذا السيناريو، فإن روسيا قد تنتقل إلى السيناريو الأخطر، وهو استخدام سلاح نووي تكتيكي، مضيفاً: «لن يُستخدم هذا السلاح في الخطوط الأمامية أو خط المواجهة، وإنما في أماكن بعيدة عن المناطق الأوكرانية الحضَرية المأهولة بالسكان».

بدوره، يعتقد رالف تيله، الخبير العسكري والكولونيل السابق في الجيش الألماني، أنه إذا فشل سيناريو استخدام روسيا للسلاح النووي في استهداف مناطق غير مأهولة، فإن موسكو قد تُقدِم على محاولة «مهاجمة أهداف سياسية واقتصادية في أوكرانيا».

26– روسيا اليوم –27 –10 –2022.

وأوضح: «قد يكون ذلك عبارة عن انفجار ينجم عنه نبضة كهرومغناطيسية من القوّة، بما يكفي لتدمير كلّ شيء يعمل بالكهرباء في منطقة تبلغ مساحتها مئات الكيلومترات المربّعة: السيارات، التلفزيونات، الأقمار الصناعية، أجهزة الكمبيوتر ومحطات الكهرباء... قد يكون هذا خياراً»[27].

تحذيرات أميركية

يتّفق معظم الخبراء الدوليين على أن أي اختبار نووي من قِبل روسيا سيؤدّي إلى عواقب وخيمة على موسكو. وفي هذا الصدد، قال مانغوت إن أي اختبار سيمثّل «في الواقع انتهاكاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي صادقت عليها روسيا، مما سيؤدّي إلى عقوبات اقتصادية ومالية شديدة».

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، قد شدّد في سبتمبر / أيلول الماضي على أن واشنطن أبلغت موسكو أنها ستواجه "عواقب كارثية" إذا اتخذت هذا الخيار، مضيفاً: «كنّا واضحين معهم، وأكدنا أننا سنرد بشكل حاسم، جنباً إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا».

وانضمّ لاحقاً إلى سلسلة التحذيرات الأميركية الجنرال الأمريكي المتقاعد، ديفيد بتريوس، الذي قال إن الولايات المتحدة وحلفائها سيدمّرون الجيش الروسي في أوكرانيا ويغرقون أسطول البحر الأسود التابع له في حال استخدام روسيا السلاح النووي لضرب الأوكرانيين.

وفي مقابلة مع شبكة «آي بي سي نيوز»، قال بتريوس «لنفترض (أن بوتين استخدم السلاح النووي)، فإن الولايات المتحدة سوف تقود جهوداً مشتركة يقوم بها الناتو لتحييد القوات الروسية التي يمكن تحديد مكانها في ساحة المعارك في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، بما في ذلك تدمير كل سفينة في البحر الأسود».

27– سبوتنيك، 14–10–2022.

وفي المقابل، قال مانغوت إن مثل هذه الضربة ستكون «غير متكافئة» بسبب أنها قد تنطوي على استخدام أسلحة تقليدية؛ لكنه قال إن الرئيس الروسي «يُجرى إحاطته ليس فقط حيال كيف سيكون الردّ الغربي على أي هجوم نووي؛ ولكن يُجرى إحاطته أيضاً بأن روسيا ستكون معزولة على الصعيد العالمي، بما يشمل إدانة الصين والهند لمثل هذه الخطوة».

زيلينسكي طلب أسلحة كيميائية

كشف نائب سابق في البرلمان الأوكراني أن الرئيس فلاديمير زيلينسكي طلب من الولايات المتحدة أسلحة كيمياوية لاستخدامها لاحقاً في دونباس.

وكتب البرلماني السابق على قناته في «تلغرام» أنه «ووفقاً لمصدر من مكتب الرئيس، طلب زيلينسكي من واشنطن توفير أسلحة كيميائية بشكل عاجل للقوات المسلحة الأوكرانية، لتستخدمها في دونباس».

وبحسب المصدر ذاته، فإن «نظام كييف في حالة ذعر، وإن الأمر قد لا يقتصر على هجوم إرهابي على محطة الطاقة النووية في زابوروجيه».

وفي نهاية أغسطس الماضي، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن موسكو تعد وثائق تؤكد قيام أوكرانيا بأعمال إرهاب كيميائي، وأنها سترسلها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ووفقاً لوزارة الدفاع الروسية، فإن أوكرانيا استخدمت في نهاية يوليو الماضي مواد سامة ضد الجيش الروسي في منطقة زابوروجيه[28].

بدورها، كتبت سفيتلانا سامو فالوفا مقالاً في صحيفة «موسكوفسكي كومسومولیتس» الروسية، حول ابتزاز الرئيس الأوكراني العالم بإمكانية انتشار الإشعاع النووي، والوكالة الدولية للطاقة الذريّة تدرك ذلك، كشفت فيه أن المدير العام لشركة «روس آتوم» الروسية،أليكسي ليخاتشوف، أشار في منتدى «آتوم إكسبو–2022»، إلى خطر وقوع

28 - https://www.gazeta.ru/politics/news/2022/11/24/19112179.shtml

حادث نووي في محطة الطاقة النووية في زابوروجيه. وفي رأيه، أوكرانيا «لا تستبعد في خططها استخدام الحوادث النووية بما يخدم مصلحتها»[29].

وفي الصدد، قال أستاذ العلوم السياسية في المدرسة العليا للاقتصاد، مارات بشيروف:

«يقوم زيلينسكي،بإعطائه أمراً بقصف مكثّف لمحطة زابوروجيه، بابتزاز الاتحاد الأوروبي علناً بالتلوّث النووي. ومن خلال ذلك، يوضح لهم أن القدرة القتالية للقوات المسلحة الأوكرانية ستنخفض إذا استمرت البنية التحتية للطاقة في الانهيار، و لم تصل أسلحة جديدة وأموال كبيرة، وأنهم سيشكّلون تهديداً لأوروبا، من خلال ترتيب حادث في محطة الطاقة النووية في زابوروجيه؛ وسينتهي الأمر بالجميع إلى الجحيم».

وذكّر بشيروف بأن رعاة زيلينسكي موجودون في الولايات المتحدة، ولا يقلقهم الأمن النووي في أوكرانيا. وأضاف: «بل هذا الوضع مفيد لهم. فبهذه الطريقة يمكن تدمير سوق أوروبا المنافسة. سوف ينتقل العديد من الشركات إلى الولايات المتحدة أو الصين لتكون في مأمن وتحصل على غاز رخيص».

ووفقاً لبشيروف، كل خطط الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنشاء منطقة أمنية لا معنى لها من دون أوامر من رعاة كييف الغربيين. يجب على الولايات المتحدة منع كييف من مهاجمة محطة الطاقة النووية في زابوروجيه[30].

موقف الصين

يرى مراقبون أن الصين قد تلعب دوراً في ردع روسيا عن استخدام السلاح النووي، فيما دعا الكولونيل السابق تيله الغرب إلى بذل المزيد من الجهد لدفع الصين للاصطفاف إلى جانبه، وأن تكون الصين بمثابة «الحليف الاستراتيجي للغرب».

وأضاف: «يعتمد بوتين على الصين؛ لكن في حالة دفع الصين للانخراط بشكل أكبر،

29– صحيفة موسكوفسكي كومسومولیتس الروسية 2022/11/22.
30– روسيا اليوم/ 2022/11/22.

فسيكون أمام العالم فرصة لتحقيق هدنة كخطوة أولى».

لكن الكولونيل السابق في الجيش الألماني شدّد على أنه يتعيّن على الغرب ألاّ يُجبر الصين على الانضمام إلى العقوبات ضد روسيا، نظراً لأن هذا الأمر لن يصبّ في صالح بكين، مضيفاً «الصين ترغب في إنهاء الحرب في أوكرانيا بشكل خاص لأسباب اقتصادية، فضلاً عن أنها لا تريد نشوب صراع نووي».

وقال: «يريد (السياسيون الأوروبيون) إبعاد الصين عن أوروبا بسبب اعتقادهم بأنه سيكون من الصعب في المستقبل التعامل مع قوّة الصين الاقتصادية ونفوذها السياسي؛ لكنّني أعتقد أن وجود الصين – القوي وغير المرحّب به – هنا سيكون بمثابة أهون الشرّين».

القرم ..خط أحمر

من جانبه، يرى مانغوت أن التطورات الحالية في أوكرانيا ستقرّر في نهاية المطاف ما إذا كانت التحذيرات التي أطلقتها الولايات المتحدة عمدت إلى ردع روسيا أم لا؛ لكنه قال إن روسيا قد تعتبر أي هجوم على شبه جزيرة القرم بمثابة تجاوز "للخط الأحمر".

وأضاف: «لا يمكنني أن أتخيّل أن يقف بوتين صامتاً إذا استعادت أوكرانيا شبه جزيرة القرم، لأن هذا من شأنه أن يعرّض وضعه ومركزه إلى خطر حتمي وفوري، وسيؤدّي إلى سقوطه. لكن السؤال الأهم هو: هل بوتين يمتلك ما يكفي من القوة، وبدم بارد، ليُقدِم على استخدام السلاح النووي لتجنّب الهزيمة».

وقال: «أخشى ذلك. لكن هناك بعض الأمل في أن أوامره بنشر أسلحة نووية لن ينفّذها من هم منوطٌ بهم تنفيذ ذلك»، مضيفاً أنه حتى الآن لا توجد مؤشرات على أن القيادة الروسية حسمت قضية استخدام الأسلحة النووية.

وأوضح: «لم نصل بعد إلى هذه المرحلة المتمثلة في خطر خسارة روسيا الحرب على نحوٍ كارثي؛ لكن مع كل هزيمة تتكبّدها روسيا في ساحة المعارك، أو مع استعادة الجيش

الأوكراني للأراضي التي احتلّتها روسيا، فإن الاحتمالات تتزايد بأننا نسير صوب هذا المسار».

قواعد جديدة في الحرب

سريعاً ردّت روسيا على تفجير جسر القرم، والذي ألقت فيه المسؤولية عن تنفيذه للأمن الأوكراني. لذا، قامت القوات الروسية بتنفيذ عمليات هجومية صاروخية (وبعض المسؤولين الأوكرانيين يتحدثون عن هجمات بطائرات مسيّرة انتحارية)، طالت أكثر من 11 منشأة مهمة في مناطق مختلفة من أوكرانيا.

وقد علّق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على عملية الردّ هذه، حيث اعتبر بأن النظام الأوكراني بأعماله وضع نفسه في موقع واحد مع العمليات الإرهابية العالمية، محذّراً من أنه في حال تكرار العمليات الإرهابية الأوكرانية، فإن الردّ الروسي سيكون قاسياً جداً ومناسباً، مبيّناً بأن ترك الأعمال الإجرامية الأوكرانية دون رد هو شيء مستحيل، وكاشفاً بأن روسيا نفّذت ضربة مركّزة بأسلحة دقيقة بعيدة المدى على عدد من الأهداف الأوكرانية.

ووصف الرئيس بوتين عملية تفجير جسر القرم بالعمل الإرهابي، متّهماً الأجهزة الخاصة الأوكرانية بالوقوف خلفه. واعتُبرت إعادة نشاط هذا الجسر بعد ساعات من عملية التفجير، من أهم عمليات الرد الروسية، بحيث استطاع الروس تفعيل عمل خط سكة الحديد، وإتاحة السير في نصف الطريق السريع.

أما عن نتائج هذا الهجوم، فهو لم يكن بمستوى استراتيجي يقلب موازين المعركة؛ فالهجوم لم يؤدّ الى عزل كليّ للجزيرة، أو يمنع وصول الإمدادات المدنية أو العسكرية لها؛ بل هو شكّل ضربة موضعية تكتيكية فقط، من الطبيعي حصولها خلال أي مواجهة عسكرية، بحيث انهار جزء من جسر الطريق السريع في الانفجار، واشتعلت النيران في سبع خزّانات وقود في قطار متّجه نحو شبه جزيرة القرم، عبر جسر قريب للسكك

الحديدية. وأدّى الحادث إلى مقتل 3 أشخاص على الأقل.

أما عن كيفية حصول عملية تفجير الجسر، فقد بات معلوماً بأنه تم تنفيذها بواسطة شاحنة محمّلة بالمتفجرات، وقد وصلت الشاحنة إلى روسيا من بلغاريا عبر جورجيا وأرمينيا.

أهمية الجسر

– بدأ بناء هذا الجسر الذي يسمّى أيضًا جسر «كيرتش»، بعد عامين من استفتاء سكان شبه جزيرة القرم للانضمام إلى روسيا عام 2014، واكتمل بناؤه في العام 2018، بهيكل يبلغ طوله 19 كم – أطول جسر في أوروبا؛ ولذلك أصبح رمزاً لإعادة توحيد شبه الجزيرة مع روسيا – ومجهّز بأقواس طولها 35 مترًا، والتي تسمح للسفن بالمرور تحتها.

– استغرق البناء 4 سنوات، وتكلّف 228 مليار روبل، أي حوالي 3.7 مليار دولار.

– هو زوج من الجسور المتوازية، أحدهما لطريق من 4 مسارات، والآخر لطريق مزدوج؛ كما يضم مسارين لسكة حديد، واحدة للركّاب وواحدة للشحن، تمتد عبر مضيق كيرتش.

– خلال العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، كانت القوات الروسية تستخدمه لنقل المركبات المدرّعة وغيرها من المعدّات العسكرية والبضائع. ولذلك أصدر العديد من المسؤولين والقادة العسكريين الأوكرانيين في الأشهر الأخيرة تهديدات بأن الجسر قد يصبح هدفاً.

وقد شهد الجسر الذي يربط الأراضي الروسية بشبه جزيرة القرم انفجاراً قوياً، أدّى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وقطع حركة مرور العربات والقطارات.

وبينما لم يتبنّ أي طرف مسؤولية تفجيرات أنبوبي غاز نورد ستريم 1و2 في 26 سبتمبر/ أيلول المنصرم، أعلن مستشار الرئيس الأوكراني ميخايلو بودولياك، في شبه اعتراف

رسمي، وقوف بلاده وراء التفجير، معتبراً إياه «البداية.. ويجب تدمير كل شيء غير شرعي».

وكتب بودوليباك، في تغريدة على تويتر: «إن كل شيء سرقته روسيا من أوكرانيا يجب استعادته.. ويجب طردها من كل المناطق التي احتلّتها».

لكن نفس الشخص عاد وتراجع عن تغريدته الأولى، واتّهم الروس أنفسهم بالوقوف وراء تفجير الجسر، في تعليق نشرته الرئاسة الأوكرانية؛ وقال: «الشاحنة التي انفجرت وفق كل المؤشرات دخلت الجسر من الجانب الروسي. إذن، ينبغي البحث عن الأجوبة في روسيا (..) كل ذلك يشير بوضوح إلى ضلوع روسي».

إن حرباً خفيّة تُشنّ على روسيا، والهجوم الإرهابي المعلن منذ مدة طويلة على جسر القرم لم يعد مجرّد تحدٍ بل إعلان حرب بلا قواعد»؛ هذا ما صرّح به أوليغ موروزوف، نائب رئيس مجلس الدوما (البرلمان) لوكالة «سبوتنيك» الروسية[31].

فالحديث عن «حرب خفيّة» فيه إشارة إلى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بالوقوف وراء هذه الهجمات القوية والمهينة دون أن تتبنّاها.

أما «حرب بلا قواعد»، فالمقصود بها استهداف المنشآت المدنية والبنية التحتية «في الداخل الروسي»، دون اعتبار للخطوط الحمراء التي وضعتها موسكو، رغم تلويحها بالسلاح النووي.

فالعالم مقبلٌ على تفجيرات فوضوية متعمدة، تقف وراءها دولة أو مجموعة دول، دون أن يتبنّاها أحد؛ إذ سبق لروسيا وأن فاخرت بإسقاط طائرة مسيّرة قرب جسر القرم في أغسطس/آب، وتعزيز دفاعاتها الجوية والبحرية، وحتى في عمق البحر، لصد أي هجوم بطائرات مسيّرة أو صواريخ أمريكية متوسطة المدى، أو حتى بغوّاصات وضفادع بشرية وقوات خاصة[32].

31- https://sputnikarabic.ae/20221008/
32- https://alkhanadeq.com/post.php?id=3881/10.10.2022

شقاق مع الغرب

رجّحت صحيفة «إيكونوميست» أن تؤدّي محاولة أوكرانيا السيطرة على القرم إلى شقاق مع الغرب،إذ تعتقد كييف أن واشنطن والأسلحة التي تقدّمها هي «مفتاح» ما إذا كان نجاح الجانب الأوكراني ممكناً؛ وأشارت المجلة إلى أن رئيس هيئة الأركان الأمريكية، الجنرال مارك ميلي، قال في شهر نوفمبر « إن نجاح القوات الأوكرانية في شبه جزيرة القرم بالكاد ممكن «في المستقبل القريب».

وفي الوقت نفسه، يقرّ القادة السياسيون في كييف «بشكل خاص» بصعوبة إعادة دونباس وشبه جزيرة القرم إلى السيطرة الأوكرانية. وذكرت المجلة أن فلاديمير زيلينسكي «ربما كان يحشر نفسه في الزاوية» عبر التصريحات حول عودة شبه جزيرة القرم إلى السيطرة الأوكرانية.

وأكدت مقالة المجلة أن «محاولة إعادة شبه جزيرة القرم إلى السيطرة الأوكرانية ستكون مهمة عسكرية باهظة الثمن – وستؤدّي إلى شقاق مع الحلفاء الذي لن يستطيع تحمّل نفورهم»[33].

خطر استخدام قنبلة مشعّة

كتب بوغدان ستيبوفوي وأندريه فيودوروف مقالاً في صحيفة «إزفيستيا» الروسية، حول تبعات تفجير كييف المحتمل لقنبلة قذرة.

أشار الكاتبان في البداية إلى قول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم 26 أكتوبر، في اجتماع مع رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات في بلدان رابطة الدول المستقلة، إن الولايات المتحدة حوّلت أوكرانيا إلى ساحة تجارب للتجارب البيولوجية العسكرية، وهي تغضّ النظر عن رغبة نظام كييف في الحصول على أسلحة نووية.

وكما قال الخبير في مجال الإشعاع والسلامة الكيميائية والبيولوجية، أوليغ

33- https://arabic.rt.com/russia/141190/27/11/2022

جيلتونوجكو: «أوكرانيا هي مركز أوروبا؛ وأي حوادث بيولوجية ونووية خطيرة لن تؤثّر فقط على أقرب الجيران– روسيا وبيلاروس– إنما على القارّة بأكملها».

وأضاف: كارثة تشيرنوبيل أثّرت على أوروبا بأكملها بسبب التيارات الهوائية. تم تسجيل تداعيات التساقط الإشعاعي حتى في النرويج. الأنهار الأوكرانية تتدفق بغزارة في البحر الأسود؛ وأي حدث على أراضيها سيؤثّر على الفور في منطقة البحر الأسود بأكملها. ولا يجدر نسيان أن أوكرانيا واحدة من أكبر منتجي المحاصيل الزراعية في العالم. سيؤثّر التلوّث الخطير في صادرات الحبوب والثروة الحيوانية. وأي وباء هناك سيكون خطيراً على الأقل بالنسبة لأوروبا بأسرها.

أوكرانيا تقع على حدود العديد من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية. لهذه الأسباب، لا ينبغي علينا وحدنا، بل يجب على أوروبا بأسرها أن نأخذ على محمل الجد احتمال وقوع حوادث نووية أو بيولوجية في هذه المنطقة».

وأشار جيلتونوجكو إلى أن رعاة أوكرانيا قد لا يحسبون عواقب ما يمكن أن يحدث. وقال: «بالنسبة للمحلّلين المؤهّلين تأهيلاً عالياً، أصبحت المقاربة السياسية أهم من الواقع الحقيقي للأمور».

بدوره، أكد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف، أن بلاده ستقوم بكلّ ما بوسعها لمنع امتلاك الدول المجاورة المعادية لها سلاحاً نووياً، متوعداً بلجوء روسيا نفسها إلى النووي «عند الضرورة».

وكتب مدفيديف في منشور على قناته على «تلغرام»: «سنقوم بكل ما بوسعنا لمنع امتلاك الدول المعادية لنا سلاحاً نووياً؛ ومثال على ذلك أوكرانيا النازية التي تُدار من دول الناتو مباشرةً اليوم»[34].

34- //iz.ru/1416478/bogdan-stepovoi-andrei-fedorov/griaznye-igry

شركة الطاقة النووية الروسية تحذّر

صرّح مستشار رئيس شركة «روس إنيرغو آتوم»، رينات كارتشا، بأن استخدام «القنبلة الذريّة القذرة» سيزيد بشكل كبير من مخاطر نشوب حرب نووية عالمية.

وتابع خلال حديث له لقناة «روسيا 24»: «إن أسوأ شيء هو ما نراه؛ ومهما بدا ذلك فجاً، من حقيقة أن حياة الأشخاص الذين سيتم قتلهم جرّاء استخدام هذه القنبلة القذارة، ليست سوى جزء صغير مما يمكن أن يحدث فيما بعد، حيث ستصبح يد من يأمرون بهذا النوع من التجارب البربرية طليقة، وسيدخلون في الصراع بالكامل؛ وهو ما سيرفع من مخاطر اندلاع الحرب العالمية الثالثة عدة مرّات، وستتحوّل إلى تهديد حقيقي. إنه حقيقي للغاية»[35].

وأشار كارتشا إلى أن انفجار قنبلة نووية «قذرة» سيؤدّي إلى تلوّث إشعاعي يطال عشرات الآلاف من الأشخاص، وإغلاق النشاط الحيوي لبعض المناطق لمدة تصل إلى 50 عاماً. وتابع: «حينما نتحدث عن استبعاد الأراضي الملوّثة لـ 50–30 عاماً، فإنه من المستحيل الإجابة على هذا السؤال بدقّة، لأن معايير القنبلة القذرة غير معروفة بالأساس»، مؤكداً على أن باستطاعة أوكرانيا، بإمكانياتها العلمية والتقنية، صنع قنبلة ذريّة «قذرة»، وسوف يكون هناك تلوّث إشعاعي بالتأكيد، وسيطال عشرات الآلاف من الأشخاص على الأقل[36].

بايدن: إشارات بوتين «خطيرة للغاية»

أكد الرئيس الأميركي جو بايدن، أن الإشارات المتكررة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للأسلحة النووية «خطيرة للغاية».

يأتي هذا حسب صحيفة «ذا هيل» الأميركية، بعد ساعات من إعلان بوتين أنه ليست

35- https://www.kommersant.ru/doc/5632564/24=10-2022
36- https://tass.ru/politika/16137589/24/10/2022

لديه النيّة لاستخدام مثل هذه الأسلحة النووية. لكن بايدن تساءل إذا كان الرئيس بوتين ليست لديه النيّة، فلماذا يواصل الحديث عنها، وعن قدرة بلاده لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية؟ مشيراً إلى أن أسلوب بوتين في التعامل مع هذه القضية بالغ الخطورة، ويمكنه إنهاء هذا الأمر برمّته، بالخروج من أوكرانيا[37].

هوس بريطاني من استخدام روسيا أسلحة نووية

كشفت وسائل إعلام بريطانية أن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، ليز تراس، كانت تدرس بجديّة في الأيام الأخيرة لها في منصبها، إمكانية استخدام روسيا للأسلحة النووية.

وذكرت صحيفة «ذا ميل أون صنداي» نقلاً عن مصادر، أن تراس كانت مهووسة في اعتقادها بأنه بعد الهجوم الإرهابي على جسر القرم، الذي نفّذته الاستخبارات الأوكرانية، قد يختبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أسلحة نووية تكتيكية فوق البحر الأسود، بهدف أن يُظهر لسلطات كييف أن روسيا مستعدة لاتخاذ إجراءات صارمة.

وقالت الصحيفة إن المخاوف دفعت رئيسة الوزراء تراس آنذاك إلى متابعة التنبؤات الجوية واتجاه الرياح، معتقدة أنه إذا تم استخدام الأسلحة النووية، فقد يصل الإشعاع إلى شواطئ المملكة.

وأكدت الصحيفة أن تراس كانت تفكّر في كيفة تنفيذ «خطة الحماية والبقاء»، وهي حملة عامة لإعلام عامة الناس بكيفية حماية أنفسهم في حالة وقوع هجوم نووي[38].

وأعلنت تراس استقالتها (20 أكتوبر) بعد فشل سياساتها الاقتصادية، وسط استياء متزايد بين زملائها في حزب المحافظين الحاكم؛ وهي أمضت في المجموع أقل من 50 يوماً كرئيسة للوزراء.

من جهتها، رأت مجلة ناشيونال إنترست الأميركية أن فرصة استخدام روسيا للأسلحة

37– وكالات – 28–10–2022
38– روسيا اليوم :30–10–2022

النووية في أوكرانيا منخفضة، لكنها آخذة في الازدياد.

وأشارت الصحيفة إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هدّد باستخدام الأسلحة النووية في بداية عمليته العسكرية في أوكرانيا قبل ثمانية أشهر تقريبًا.

ولفتت إلى أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تسير منذ ذلك الحين على خط رفيع بين دعم أوكرانيا بما يكفي للقتال ضد روسيا، ودون استفزاز بوتين لتصعيد الحرب و»التحوّل إلى استخدام السلاح نووي».

تمتلك روسيا عددًا كبيرًا جدًا من الأسلحة النووية في مخزونها (حوالي 4500)، لا تستطيع معه الولايات المتحدة حتى التفكير في أي نوع من الهجوم الوقائي. ولا يمكن للدفاعات الصاروخية أن تعترض بشكل موثوق هجومًا روسيًا على الولايات المتحدة أو أوكرانيا.

لذلك، يسعى المسؤولون الأمريكيون إلى «ردع» بوتين عن استخدام الأسلحة النووية. والردع هو فن توجيه التهديدات المضادة. ولذا، فإن أفضل ما يمكننا فعله هو محاولة إقناع بوتين بعدم الهجوم.

في الآونة الأخيرة، حذّر مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، من «عواقب كارثية». كما حذّر وزير الخارجية أنتوني بلينكن من عواقب «مروعة».

لكن وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، أكد أن الاستخبارات الأمريكية لم ترصد أي تحرّك مريب في روسيا يُنبّئ باستخدام السلاح النووي، مشيراً إلى أن الأمر مستبعد حالياً.

وأشارت المجلة إلى أن الوضع الحالي خطير للغاية، لأن قرار استخدام الأسلحة النووية يعود في النهاية إلى بوتين، وليس لنا نحن، ولا نعرف ما يفكّر فيه، لأن الرجل الذي يتخذ هذا القرار – أعني، إنه رجل واحد. وقد صرّح وزير الدفاع الأميركي لشبكة سي إن إن: «لا توجد قيود على بوتين. مثلما اتخذ قرار «غزو» أوكرانيا، يمكنه اتخاذ قرار آخر».

وخلصت المجلة إلى أن الردع هو كل ما لدينا؛ هو أن نقوم برمي النرد النووي مرة أخرى، تمامًا كما فعلنا قبل ستين عامًا أثناء أزمة الصواريخ الكوبية[39].

لمدة 9 أشهر، تم نقل أسلحة ومعدّات عسكرية أخرى، بقيمة 75 مليار دولار، إلى أوكرانيا، بالإضافة إلى أموال لدعم الاقتصاد. هذا أكثر من الميزانية العسكرية السنوية لروسيا.

وفي الوقت نفسه، فإن الغالبية العظمى من الأسلحة السوفيتية القديمة في أوكرانيا قد تمّ تدميرها أو نفادها. ومع ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من المعدّات التي يوفّرها الغرب يتم تحريكه على عجلات، والذي من المحتمل أن يكون غير فعّال للغاية في فصل الشتاء.

كذلك نشهد زيادة حادّة في عدد طائرات لانسيت الروسية وطائرات «غيران/ الشهيد» الإيرانية التي تستخدمها روسيا، فضلاً عن حقيقة أن الصواريخ الروسية لا تنفد.

الصين حليف استراتيجي لروسيا

تُعدّ الصين بالنسبة لروسيا أكبر شريك اقتصادي، حيث بلغ التبادل التجاري بين البلدين نحو 140 مليار دولار في العام 2021؛ ولقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بنظيره الصيني شيجين بينغ، ببكين في 4 فبراير، تكلّل بتوقيع صفقات بقيمة 117 مليار دولار لشراء البترول والغاز.

إذ إن الصين تستورد أمرين أساسيين من روسيا: المحروقات (نفط وغاز) والسلاح، بينما تُصدّر لها كل شيء تقريباً؛ وهذا ما يجعل الاقتصادين متكاملين، رغم أن الاقتصاد الصيني أكبر بكثير من نظيره الروسي.

فالناتج الداخلي الإجمالي لروسيا يبلغ نحو 1.5 تريليون دولار، في حين أن الناتج الداخلي الإجمالي للصين يبلغ 18 تريليون دولار.

39- https://al-ain.com/article/how-prevent-nuclear-war-ukraine

والاقتصاد الصيني الضخم يمثّل المنقذ للاقتصاد الروسي بعد تشديد العقوبات الغربية، خاصة ما تعلق باستمرار تصدير النفط والغاز إلى السوق الصينية في حال أغلقت الأسواق الأوروبية والغربية أبوابها أمام صادرات الطاقة الروسية.

وكذلك الأمر بالنسبة للواردات الروسية من الدول الغربية، التي يمكن لموسكو استبدالها بأخرى صينية، ما يخفّف من وطأة العقوبات، ويمنع الاقتصاد الروسي من الجثو على ركبتيه، خاصة أن الطرفان يتعاملان بالروبل الروسي واليوان الصيني، في إطار اتفاق موقّع بين البلدين عقب احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم في العام 2014، ما يسمح لروسيا بالالتفاف حول العقوبات الأمريكية والأوروبية.

ولا تنتظر روسيا من الصين أن تقاتل إلى جانبها في أوكرانيا، لكن أكثر ما تتمنّاه أن تقف إلى جانبها اقتصادياً، للصمود أطول فترة ممكنة أمام العقوبات الغربية.

بينما لا ترغب الصين أن ينهار الاقتصاد الروسي، لأن ذلك سيدفع واشنطن لتركيز جهودها لإضعاف الاقتصاد الصيني الصاعد بقوّة، والذي تجاوز ناتجه الداخلي الخام المعادل للقدرة الشرائية (24.2 تريليون دولار) نظيره الأمريكي (20.8 تريليون دولار(.

وفي ظلّ العقوبات واسعة النطاق التي تفرضها واشنطن وحلفاؤها ضد روسيا، تمثّل الصين حبل النجاة الرئيسي لموسكو، لامتصاص شدّة الصدمة التي ستخلقها العقوبات على اقتصادها، خاصة إن طالت قطاع النفط والغاز. لكن هل تقف بكين إلى جانب روسيا فعلاً في حربها ضد أوكرانيا؟

اختارت الصين رسمياً الحياد في الأزمة الروسية–الأوكرانية، وإن كانت من الناحية الاستراتيجية تقف في نفس الخندق مع موسكو في مواجهة المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

دبلوماسية الغاز الروسية

فعلها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، عندما قطع الغاز الطبيعي عن أوروبا، في إطار الرد على الحرب الاقتصادية الشرسة التي يخوضها الغرب ضد موسكو منذ غزوها

أوكرانيا نهاية شهر فبراير/شباط الماضي.

وأوقف بوتين إمدادات الغاز الروسية عن دول القارّة، في إطار محاولته «تركيع» أوروبا اقتصادياً واستنزافها مالياً، وقبلها العمل على تجفيف الوقود الأزرق من خزّانات دول القارّة قبل قدوم فصل الشتاء؛ وهو ما يعني دخول أوروبا في شتاء قارس، وانقطاعات في التيار الكهربائي، وقفزات في فواتير الكهرباء والتدفئة، وإفلاسات في الأنشطة الاقتصادية والمصانع وشركات الإنتاج، خاصة وأن البدائل المتاحة للقارّة مكلِفة مالياً في حال اللجوء للغاز الأميركي مثلاً .

ورغم مساعي إدارة بايدن لشلّ عائدات النفط الروسية، لكن رغبة واشنطن في تجنّب الصراع مع شركاء موسكو، مثل الصين والهند، قوّضت هذه المحاولات.

ووفقاً لمجلة «ناشيونال إنترست» الأميركية، أصدرت وزارة الخزانة والتجارة والخارجية في 14 أكتوبر/ تشرين الأول، تقريراً يشرح كيف تمكنت العقوبات الأميركية وضوابط التصدير من الحد من قدرة روسيا على شنّ حربها في أوكرانيا.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والغرب، لجأت روسيا إلى قنوات وشبكات بديلة تقوّض المبادرات الغربية؛ فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات يقظة على المؤسسات المالية وشركات الدفاع والبنوك، لكنها لم تركّز بشكل كبير على قطاع الطاقة في موسكو.

وقال التقرير إن الحكومة الأميركية تمكّنت، بالتعاون مع الشركاء والحلفاء، من تجميد أصول بقيمة 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي للاتحاد الروسي. لكن أسعار الطاقة واستقرار الروبل الروسي لن يمكّنا هذه العقوبات من الضغط على روسيا لوقف الحرب في أوكرانيا.

ورأت المجلة أن الولايات المتحدة لم تفعل منذ مارس/آذار هذا العام، سوى القليل لوقف الأرباح الهائلة التي تتمتع بها روسيا من قطاع الطاقة، سوى فرض قيود على الواردات.

وفي مايو/ أيار، كشفت معلومات أن إدارة بايدن كانت تضع خطة لشلّ عائدات النفط الروسية؛ لكن الرغبة في تجنّب الصراع مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل الصين والهند، جعلت واشنطن تفكّر مرّتين في فرض إجراءات شاملة.

ومع استفادة هاتين القوّتين الآسيويتين من أسعار الغاز الطبيعي المسال الروسي المخفّضة، تتردّد الولايات المتحدة في فرض عقوبات إضافية من شأنها زعزعة استقرار السوق.

ونتيجة لذلك، تمكنت روسيا من كسب الوقت لإقامة تعاون قائم على الطاقة مع جيرانها الآسيويين؛فعقد الرئيس الروسي شراكات مع دول آسيا الوسطى (كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان)، لبناء محطات لتوليد الكهرباء وبناء محطات الطاقة النووية وإدخال التقنيات الرقمية.

ونظراً لسيطرة روسيا على 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والذي تأتي غالبية أرباحه من صادراتها من الطاقة، تمتلك روسيا القول الفصل في الأسعار التي يتعيّن على الدول الأعضاء الأخرى دفعها مقابل الموارد الطبيعية.

وأشارت الصحيفة إلى أن سيطرة روسيا على أمن الطاقة في منطقة أوراسيا، تجعل دول آسيا الوسطى، مثل كازاخستان، غير قادرة على الانفصال عن روسيا.

كما سعى بوتين إلى إنشاء خطوط أنابيب جديدة في دول آسيا الوسطى لنقل الغاز إلى الصين، التي قامت خلال الأشهر القليلة الماضية ببيع فائض الغاز الطبيعي المسال الذي اشترته من روسيا إلى أوروبا.

وفي حال أرادت موسكو إحكام سيطرتها على هذه الصادرات، فلن تكون هناك خطة أفضل من تشجيع بناء خط أنابيب إلى الصين يمر عبر دول صديقة للكرملين[40].

الكلّ يتألم في معركة الغاز، سواء دول الاتحاد الأوروبي، التي تجد صعوبة في تعويض

40- https://arabic.rt.com/world/1401582

الغاز الروسي قبل الشتاء المقبل، ناهيك عن الأسعار المضاعفة؛ بينما تشهد مداخيل روسيا من النفط والغاز تراجعاً شهرياً، بداية من أغسطس/آب الماضي، رغم ارتفاع الأسعار.

وعلى المدى القصير والمتوسط، من المرجّح أن تفقد موسكو النسبة الأكبر من السوق الأوروبية؛ ومن الصعب على السوق الآسيوية استيعاب كامل الصادرات الروسية.

وتحتاج روسيا لإعادة بناء شبكة جديدة من أنابيب الغاز نحو الصين، وربما الهند على المدى المتوسط، بينما ستذهب معظم استثمارات خطوط أنابيب الغاز الروسية نحو أوروبا مهب الريح، إلاّ إذا تحسنت العلاقات مستقبلاً؛ فلا يوجد مستحيل في السياسة.

يستند مفهوم أمن الطاقة الروسي إلى مبدأ تحقيق أمن الطلب، وأسعار مرتفعة، والتزامات وإمدادات طويلة الأجل بشكل مستدام، والوصول الآمن إلى الأسواق العالمية، خاصة القارّة العجوز، دون الإعاقة من دول العبور؛ والعمل على مد أنابيب الطاقة والغاز إلى قلب الاتحاد الأوروبي؛ والعمل بقوّة على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع تقييد الدبّ الروسي بسوق واحدة.

ووفقًا للخبير الاقتصادي الروسي بافيل ريابوف، يبلغ متوسط أسعار تصدير غاز الأنابيب الروسي إلى دول خارج رابطة الدول المستقلة في عام 2021 حسب الربع، 194 دولارًا و 224 دولارًا و 313 دولارًا و 549 دولارًا لكل ألف متر مكعب من الغاز. في الربع الأول من عام 2022، تتجاوز الأسعار 800 دولار، وفي الربع الثاني من عام 2022 يتجاوز السعر 1000 دولار، وهو ما سيعوّض الانخفاض في إمدادات الغاز المادية بمقدار 1/3. عائدات غازبروم لعام 2021 إلى البلدان غير الأعضاء في رابطة الدول المستقلة حسب الأرباع: 9.2 مليار دولار، و 10 مليارات دولار، و 13.2 مليار دولار، ورقم قياسي 19.6 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2021. ومع ذلك، في الربع الأول من عام 2022، تصل الإيرادات إلى 29.2 مليار دولار – وهذا رقم قياسي مطلق. انخفضت شحنات الغاز الطبيعي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 27٪ مقارنة بالربع الرابع من عام 2020، لكن الإيرادات كانت رقماً قياسياً. في الربع الأول من عام 2022، انخفضت الشحنات المادية لخطوط الأنابيب

بنسبة 30٪ لدول الاتحاد الأوروبي (25.6 مليار متر مكعب في عام 2022 مقابل 36.7 مليار متر مكعب في عام 2021) في أول 12 أسبوعًا من العام. بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، مع الأخذ في الاعتبار تركيا والصين، يمكن أن تكون عمليات التسليم في الربع الأول أقل بنسبة 22–24٪ مقارنة بعام 2021.

قلّلت روسيا من تأثير العقوبات الغربية على عائداتها من الطاقة، وتوقعت انخفاض إنتاجها من النفط في 2022 سيتراوح بين 8 – 5 بالمئة مقارنة بـ2021.

وبينما كانت توقعات الخبراء لمداخيل النفط والغاز الروسي لعام 2022، تبلغ 321 مليار دولار، وصلت، بحسب خبراء، إلى أكثر من 337 مليار دولار، بزيادة تقدّر بـ38 بالمئة عن عام 2021، وفق وزارة الاقتصاد الروسية[41].

كانت الولايات المتحدة قد أعلنت في مارس/آذار الماضي، فرض حظر كامل على واردات النفط والغاز الروسية، في حين تخطّط لحظر مصادر الطاقة الروسية بصورة كاملة بحلول عام 2030.

وفي نهاية مايو/أيار الماضي، توصّل قادة الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق يتضمن حظرًا فوريًا لقرابة 75% من النفط الروسي المنقول بحرًا، ترتفع إلى 90% بحلول نهاية العام الجاري 2022، بحسب بيانات رصدتها منصّة الطاقة المتخصصة.

دور إيران و«إسرائيل»

تؤكد الشواهد ما تنفيه رسمياً إيران و»إسرائيل» حول انخراطهما في الحرب الروسية–الأوكرانية، التي قد تكون ساحة جديدة لفائض التصعيد بينهما، حيث تخوضان باستمرار جولات متقطعة من التصعيد في الساحة السورية، كما خاضتا من قبل جولات معارك ناقلات النفط في بحر العرب. إلاّ أن حسابات الطرفين في الإعلان الصريح عن حدود

41- https://arabic.rt.com/business/1353220
https://www.aleqt.com/2022/04/02/article_2290471.html

انخراطهما قد تضع كلاً منهما في مأزق. فدعم إيران لروسيا في هذه الحرب سيجلب لها المزيد من العقوبات الغربية، ويُضفي تعقيدات إضافية على مسار تسوية الاتفاق النووي المتعثر. وعلى الجانب الآخر، ربما سيقوّض حركة إسرائيل في استهداف الوجود الإيراني على الساحة السورية، إذا ما قرّرت روسيا اعتراض تحركاتها.

لكن هذه الحسابات التقليدية لن تدوم طويلاً، في ظل انكشاف طبيعة انخراط كلا الطرفين في الحرب. فعملياً، يمكن تصوّر أن إسهام إيران و«إسرائيل» مهمٌ لطرفي الحرب: روسيا وأوكرانيا. فقد منح الدعم الإيراني لروسيا بـ«الدرونز» («شاهد 136» – «مهاجر 6») بديلاً أقل كلفة لاستهلاك قدر من المخزون الصاروخي الروسي خلال الأشهر الثمانية الماضية على نطاق واسع، وعوضاً عن حشد قواتها وآلياتها خارج مناطق السيطرة الرئيسية في الشرق والجنوب؛ كما يتيح لها هامشاً زمنياً لإعادة تعبئة القوات التعويضية (الاحتياط) وتدريبها خلال فصل الشتاء، استعداداً لجولة قد تكون صعبة في الربيع المقبل. كذلك، فإن اصطفاف إيران إلى جانب روسيا فى معركتها الحالية، يشكّل عامل دعم مهم لموسكو في إطار فرزها للقوى الحليفة والقوى (غير الصديقة)، بتعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وبمجرّد ظهور دور إيران على الساحة الأوكرانية،كان من المتوقع أن تكون «إسرائيل» طرفاً على الساحة المقابلة. ووفقاً للعديد من التقارير والتصريحات الرسمية الإسرائيلية، فإن تل أبيب قدّمت لأوكرانيا دعماً لوجستياً استخبارياً، كحدٍ أدنى من الدعم خلال الفترة السابقة، بينما تلحّ كييف عليها في المرحلة الحالية لتقديم دعم دفاعي نوعي، كتقديم منظومة «القبّة الحديدية»، أو بدائل أخرى تمكّن القوات الأوكرانية من التصدي لتحدّي «الدرونز». كما تتوقع كييف أن تمدّ طهران موسكو بصواريخ مثل «فاتح 110»؛ وبالتالي تحتاج أوكرانيا إلى سدّ الاحتياجات الدفاعية بشكل عاجل لحين تسلّم منظومات دفاع أمريكية وأوروبية تم الوعد بها موخراً[42].

42– أحمد عليبة – باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية–
https://acpss.ahram.org.eg/News/17643.aspx

حدود الفاعلية والتأثير

وفقاً للتقارير الأوكرانية، تم اعتراض نسبة كبيرة من تلك الطائرات بمرور الوقت. وتقريباً، من بين كل 50 طائرة يمكن اعتراض وإسقاط 40 منها، حتى وإن كانت هناك مبالغة إلى حدٍ ما في هذه التقديرات. لكن هناك ثغرات تم رصدها خلال تلك الهجمات، ومنها الصوت العالي أثناء حركة الطائرة، ما يسهّل إمكانية رصدها، خاصة خلال فترة النهار؛ وربما يصعب ذلك ليلاً، حيث يصعب على أجهزة الرؤية اكتشافها بسبب جسمها الخارجي غير المعدني، إضافة إلى عامل بطء السرعة.

من ناحية أخرى، يبدو أن الطائرة «مهاجر 6» تلعب دوراً أكثر فاعلية على المستوى التكتيكي، بالنظر لإمكانياتها. فهي تقوم بدور استطلاعي وهجومي في الوقت ذاته، حيث تستكشف بنك الأهداف التي يتم تحميلها على نظام (GPS) في طائرات «شاهد 136»؛ كما يمكن لـ»مهاجر 6» التحليق لاستكشاف أهداف ميدانية واستهدافها بالصواريخ التي تحملها. وكنتيجة أوليّة، فإنه بالإضافة إلى ما تشكّله من تهديد في المرحلة الحالية كمعطى جديد في عملية التسليح ما يتطلب وجود وسائل اعتراض أكثر فعالية، سيرتفع التهديد في المرحلة المقبلة في ظل وجود منظومات الدفاع الغربية المعلن عنها.

السيناريو الآخر في هذا الصدد، هو عدم مغامرة إسرائيل بقلب هذه الموازين، بالاكتفاء بنقل خبرات دفاعية إلى أوكرانيا، خاصة منظومات التشويش الفعّالة في مواجهة «شاهد 136» التي تحتاج إلى تفعيل نظام (GPS)، بالنظر إلى أن بعض التجارب العملية الميدانية الإسرائيلية تشير إلى أن إسرائيل عملت على السيطرة في المقام الأول على الدرونز التي تخترق المجال الإسرائيلي من لبنان أو الجولان، حيث تخترق أنظمة التشغيل الإلكترونية. هذا المنظور شكّل دافعاً لدى إيران في رفض إمداد موسكو بأنواع أخرى من الطائرات التي تخشى من السيطرة عليها وفحصها.

وعملياً، يمكن تصوّر أنه لم يكن هناك توجه إسرائيلي–إيراني للتصعيد بعيداً في أوكرانيا. لكن حتى لو لم تكن هذه الفرضية قائمة من قبل، إلاّ أنها أصبحت قائمة بغضّ النظر عن

حقيقة التوجهات التي يتبنّاها كل طرف. وبالإضافة إلى ما يتعيّن على كل منهما تقديمه لطرفي الحرب، فإن كلاً منهما سيختبر أدواته. لكن إجمالاً، ما يجب وضعه في الحسبان هو مدى تطوّر مشهد الحرب بشكل عام.

الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية- الإيرانية

كادت الأزمة الأوكرانية أن تفرض تداعيات سلبية على العلاقات بين إيران وروسيا، بعد أن اتجهت الأخيرة إلى محاولة استغلال دورها في الاتفاق النووي لممارسة ضغوط على الدول الغربية في الأزمة الأولى. إلاّ أن حرص طهران على الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موسكو ساهم في النهاية في احتواء التوتر المؤقت واستئناف التفاهمات القائمة بين الدولتين حول العديد من الملفات الإقليمية والدولية.

حرصت إيران وروسيا على تأسيس علاقات قوية بينهما في ظل التقارب الملحوظ في التعامل مع العديد من الملفات. ويتمثّل أبرز محاور التلاقي بين البلدين في الحفاظ على استقرار منطقة القوقاز، وعدم السماح بهيمنة قوى من خارج المنطقة على دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، إلى جانب دعم سوريا. وقد شجّعت العزلة الدولية إيران خلال السنوات الأخيرة على تبنّي سياسة «التوجه نحو الشرق»، التي يصرّ على تفعيلها المرشد علي خامنئي، بهدف قطع الطريق على الضغوط الأمريكية، من خلال تعزيز العلاقات مع روسيا والصين. وقد تم تعزيز هذا الاتجاه بالفعل بعد انتخاب الرئيس إبراهيم رئيسي، بخلاف الرئيس السابق حسن روحاني، الذي دعم سياسة الانفتاح على الدول الغربية. وقد أبلغ رئيسي نظيريه الروسي والصيني، في أول اتصالين منفصلين بينهما عقب تولّيه منصبه، منتصف أغسطس 2021، بأن أولوية سياسته الخارجية ستكون تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع موسكو وبكين[43].

كما دعمت وسائل الإعلام الإيرانية المحافظة وقطاع من الرأي العام الموقف الإيراني

43– روسيا والصين «أولوية» رئيسي في السياسة الخارجية الإيرانية، الشرق الأوسط اللندنية، 20 أغسطس 2022، متاح على: https://bit.ly/3ucWQNB

الرسمي المساند لروسيا فى حربها في أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، قدّمت صحيفة «كيهان» اليومية المتشددة أوكرانيا كـ«ضحيّة للنفوذ الغربي»؛ وأشار تعليق نشرته الصحيفة في 27 فبراير الماضي، إلى أن «الحرب في أوكرانيا لم تبدأ في أواخر شباط/فبراير، ولكن قبل بضع سنوات، عندما قادت الولايات المتحدة الأمريكية الثورات الملوّنة في البلاد، ووضعت فنّاناً كوميدياً في مقعد الرئيس». كما وصل الأمر إلى خطباء الجمعة في المساجد، حيث أشار إمام صلاة الجمعة في طهران أحمد خاتمي، إلى الناتو باعتباره المسؤول عن الهجوم العسكري دون تسمية روسيا. وقال خاتمي إن تصرفات الناتو الاستفزازية وتصرفات الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر نفسها بشكل غير مبرّر قوّة عظمى، أدّت إلى تعقيد الوضع في المنطقة[44].

تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على الإرهاب:

تكثر التداعيات للحرب الروسية–الأوكرانية على الإرهاب، ليس فقط في منطقة أوراسيا، لكن في المناطق التي ينشط فيها الإرهاب، خاصة الشرق الأوسط والقارّة الإفريقية. ومن أهم التداعيات المحتملة:

– إضعاف الجهود الدولية في مجابهة الإرهاب، وذلك بعد ترجيحنا للسيناريو الثاني، على أساس انشغال القوى الكبرى في الحرب الدائرة في أوكرانيا، مما سيعزّز من فرص صعود النشاط الإرهابي.

– تزايد انتشار التنظيمات الإرهابية، حيث تؤثّر الأزمة الأوكرانية على أوضاع كثير من الدول، وخاصة الأوضاع الاقتصادية، وبخاصة المناطق التي تتموضع فيها التنظيمات الإرهابية المختلفة.

– تزايد فرص تحوّل أوكرانيا إلى بؤرة إرهابية، بما تقدّمه من تسهيلات لهم للمشاركة

44– خامنئي يعتبر أوكرانيا «ضحية» للسياسة الأمريكية، فرانس 24 ، 1 مارس 2022، متاح على:
https://bit.ly/3imaUim

بجانبها في الحرب، لاسيما من جانب الجهاديين الروس والشيشان الذين لديهم تاريخي تجاه موسكو نتيجة حربها في أفغانستان والشيشان.

– إمكانية تكرار ظاهرة «العائدين» لتصبح «العائدون من أوكرانيا»، مقارنة بظاهرة «العائدون من أفغانستان»، وما تثيره هذه القضية من انتشار التطرف العنيف، سواء نشر أفكار التطرف اليميني أو التطرف الديني، خاصة وأنه تم توظيف بعض الأبعاد الدينية في هذه الأزمة.

– زيادة انتشار تيّارات اليمين المتطرف في أوروبا، وأهمها قيام اليمين النازي من جديد.

– إن للأزمة الأوكرانية تداعيات عدة على التنظيمات الإرهابية والمسلّحة، ليس على المدى الإقليمي الأوراسي فقط، ولكن على الشرق الأوسط وإفريقيا أيضًا، مع إمكانية امتداد هذه التداعيات لإنتاج كيانات وجماعات إرهابية أكثر خطورة من سابقتها.

تأثير العقوبات على روسيا

أثّرت العقوبات المفروضة على روسيا في المقام الأول على المبادرين إليها، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما أدّى إلى:

- سقوط عملات – الدولار واليورو.
- ركود يهدّد اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي.
- مستوى قياسي للتضخم في الاقتصاد.

لا يدعم السياسة الغربية ضد روسيا الآن أكثر من 15 في المائة من سكان العالم، في حين أن عدد مؤيّدي عزل روسيا يتناقص بسرعة، بسبب تدهور الجودة ومستوى المعيشة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الوضع الحالي محزن بالنسبة للطبقة المتوسطة وذوي الدخل المنخفض في الاتحاد

الأوروبي. لقد توقفت عمليًا التدفقات المالية الناتجة عن السياحة الروسية إلى الاتحاد الأوروبي، فضلًا عن ازدياد عدد الفقراء في الاتحاد الأوروبي، بسبب موجات اللاجئين القادمين من إفريقيا. وللمفارقة، يجري إطعام هؤلاء اللاجئين من جيوب الأوروبيين الفقراء.

لقد أدّت سياسة العقوبات الغربية بالفعل إلى وضع حد «للعالم أحاديّ القطبية».

وفي التغييرات الجيوسياسية التي تجري حاليًا، يمكن ملاحظة بناء سلاسل لوجستية جديدة لتدفق وتوريد البضائع بشكل مستقل عن الولايات المتحدة وحلفائها. تفتح التحديات الاقتصادية الحديثة آفاقًا لا حدود لها لتنمية بلدان إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث ستصبح روسيا مركزًا ومهندسًا للنظام العالمي الجديد.

أنهت العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا سياسة العقوبات: فقد أصبح عبثيًا وغير مجدٍ قيام الأوروبيين «باختراع» حزم عقوبات جديدة ضد موسكو، لأنه سبق وأن فرض الغرب عقوبة واحدة شاملة، وهي حظر جميع مظاهر التواصل مع روسيا: السياسية والتجارية والاقتصادية والثقافية.

من الواضح أن فصل البنوك الروسية عن أنظمة الدفع الدولية أدّى إلى نوع جديد من السياحة للروس: سياحة «بطاقة الائتمان»، حيث أصبحت وكالات السفر تقدّم للسيّاح الروس حِزم سفر إلى طاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان ودول رابطة الدول المستقلة الأخرى، والتي يمكن فيها امتلاك بطاقات ائتمان صادرة عن بنوك تلك الدول، بسعر لا يزيد عن 200 دولار، واستعمالها على أراضي الدول الأخرى، بما فيها الدول الأوروبية ذاتها. ألا يُعدّ هذا مؤشّرًا على أن العقوبات المفروضة على روسيا تعود بالفائدة على اقتصادات آسيا ورابطة الدول المستقلة الحليفة لروسيا؟

كان هناك نقاش في الاتحاد الأوروبي منذ بداية العام حول الحظر الكامل على تأشيرات شنغن لمواطني روسيا. ومع ذلك، أعلنت ألمانيا وفرنسا أنهما تعارضان بشكل قاطع مثل هذا الحظر، حتى أن برلين وباريس أدانتا كلام رئيس الوزراء الإستوني كاي كالاسو الذي قال:

«إن زيارة أوروبا امتياز وليست حقًا من حقوق الإنسان».

هناك قول مأثور في روسيا: "لا يمكنك أن تكون ضدّ من تعتمد عليه"؛ ومع ذلك، يبدو أن الأوروبيين في واقع الأمر يتصرفون بخلاف ذلك؛ فهم يعتمدون بشدّة على روسيا في مجال الطاقة ويريدون محاربتها في ذات الوقت. بغضّ النظر عن مقدار ما ينكره الغرب، لكن الحقيقة هي ما هي عليه الواقع الحالي.

على أي حال، فقد تم إغلاق نورد ستريم تمامًا مرّة أخرى للصيانة الوقائية. وعلى الرغم من أن الإغلاق لمدة ثلاثة أيام فقط، يبدو أن قضية العقوبات المفروضة على إمدادات الغاز الروسي مُجمّدة في الوقت الحالي، أوروبا أيضًا باردة في الشتاء، وهو ما لا ينطبق على آسيا الدافئة، والتي تتطور بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة[45].

عزّز الاتحاد الأوروبي نظام الجزاءات المفروضة على بيلاروس اعتبارًا من عام 2020 عقب الانتخابات الرئاسية؛ ثم في عام 2021 بسبب ما أسماه عمليات «القمع» المستمرة في بيلاروس، وعملية إرغام طائرة ركّاب تابعة لشركة رايان إير على الهبوط في أراضيها، وتدبير بيلاروس أزمة مهاجرين مع الاتحاد الأوروبي.

واعتمد الاتحاد الأوروبي 8 رزم من الجزاءات إزاء روسيا بالتنسيق مع شركائه، ولا سيّما البلدان الأعضاء في مجموعة الدول السبع، وذلك منذ شباط/ فبراير 2022 وبداية الاعتداء الروسي على أوكرانيا. ويستمر ذلك التعهد على المدى الطويل، إذ اعتمد الجزء الأخير من الجزاءات في تشرين الأول/ أكتوبر 2022،في أعقاب التصعيد الجديد الذي مثّله ضمّ روسيا بصفة غير مشروعة كل من دونتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية.

وفرض الاتحاد الأوروبي أيضًا جزاءات محدّدة على بيلاروس بسبب ضلوعها في الحرب الروسية.

45– فاينا غازدييفا–نائبة مدير مركز الدراسات للشرق الأوسط ووسط آسيا
/https://annasher.com/exclusive/8626

وتؤثّر تلك الجزاءات تأثيرًا شديدًا في الاقتصاد الروسي بالفعل؛ وهو تأثير سيتعاظم، ويعيق مواصلة روسيا تحمّل كلفة الحرب.

روسيا والعقوبات الغربية

تستند آلية الجزاءات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي إزاء روسيا، والرامية إلى زيادة أعباء الحرب على كاهل النظام الروسي، على عدة ركائز:

أوّلاً: الجزاءات الفردية التي ترمي إلى الضغط على الجهات السياسية والاقتصادية التي تدعم النظام الروسي، وعلى زعماء الهيئات الانفصالية في دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا التي ضمّتها روسيا بصفة غير مشروعة. وتنص هذه الجزاءات على تجميد الأصول ومنع دخول أراضي الاتحاد الأوروبي، وتستهدف أكثر من 1،300 شخص وكيان روسي، من بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الشؤون الخارجية سيرغي لافروف.

ثانياً:الجزاءات المالية الشاملة التي ترمي إلى نفاد القدرة التمويلية للاقتصاد الروسي، والتي تشمل بصورة خاصة:

– منع المعاملات على أصول المصرف المركزي الروسي واحتياطه.

– فرض قيود على شراء الديون السيادية الروسية وعلى التدفقات المالية الآتية من روسيا.

– إقصاء بعض المؤسسات المصرفية الروسية من نظام «سويفت» للرسائل الآمنة، ومن بينها مصرفا سبيربنك (Sberbank) وفي تي بي،(VTB) وهما أهم مصرفَين في روسيا.

ثالثاً: الجزاءات الاقتصادية التي تستهدف القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الروسي، مثل قطاعات الطاقة والمواصلات والطائرات والصناعات الدفاعية والمواد الأوليّة.

وتشمل هذه الجزاءات بصورة خاصة منع عمليات استيراد وتصدير بعض السلع من

روسيا وإليها، مثل الطائرات والمعدّات الخاصة بها، والسلع الثنائية الاستخدام، والسلع العالية التقنية، والمستلزمات، وغيرها، فضلًا عن منع السفن التي ترفع العلم الروسي من الرسو على المرافئ، إلى جانب محظورات إضافية على قطاع تزويد الخدمات.

وتستهدف الجزاءات على وجه الخصوص قطاع الطاقة الذي يعدّ استراتيجيًا من ناحية تمويل كلفة الحرب التي تتكبّدها روسيا. وقرّرت الدول الأعضاء بصورة خاصة حظر استيراد الفحم الروسي والواردات التي تمر بالطرق البحرية والنفط الخام والمنتجات النفطية الآتية من روسيا؛ أي ما يقرب الكميّة الكاملة من النفط الذي تصدّره روسيا إلى الاتحاد الأوروبي. وتشتمل التدابير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي كذلك على آلية وضع حد أقصى لأسعار النفط الذي تبيعه روسيا إلى البلدان الأخرى. وتهدف هذه الآلية المكمّلة للحظر الأوروبي إلى تقليص العائدات التي تحصل عليها روسيا من خلال تصدير النفط مع تجنّب الصدمة جرّاء الأسعار العالمية.

رابعاً: الجزاءات التي تستهدف حملات التضليل الإعلامي والتلاعب بالمعلومات، بما فيها تعليق بث قنوات «سبوتنيك» و»روسيا اليوم» وروسيا 24» في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى نهاية الاعتداء الروسي على أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، فُرضت قيود محدّدة على المبادلات التجارية والاستثمارات مع كيانات في منطقتي دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا التي ضمّتها روسيا بصفة غير مشروعة يوم 30 أيلول/ سبتمبر 2022. واعتمد الاتحاد الأوروبي بعض الاستثناءات الإنسانية كيلا يعيق إيصال المساعدات إلى السكان الأوكرانيين.

وأخيرًا، نُفّذت تدابير محدّدة من أجل مكافحة التحايل على الجزاءات. وعليه، فقد تستهدف تلك الجزاءات الكيانات والأشخاص في البلدان الأخرى الذين قد يُيسّرون عملية انتهاك الجزاءات الأوروبية.

خلاصة روسية

أولاً، إن تقسيم أوكرانيا هو خطوة لتصحيح بعض أخطاء التاريخ بشقّيه البعيد والقريب، بما في ذلك حماية ذوي الأصول الروسية.

وثانياً، وضع عراقيل عملية أمام أي تفكير لضم القسم الأوكراني الآخر التابع للغرب لحلف الناتو، ومن ثمّ وقف تمدّده كخطوة أولى تدعم المطالب الأخرى الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ومنظومات الصواريخ الباليستية الأميركية التي تم نشرها في عدد من بلدان شرق أوروبا.

وثالثاً، إن أمن روسيا له الأولوية على أي تهديدات غربية بتوقيع عقوبات اقتصادية أو سياسية.

ورابعاً، إن روسيا لن يمنعها شيء من استخدام أسلحة دمار شامل إذا استدعت الضرورة.

ومن اليسير الاستنتاج بأن التحرك الروسي المزدوج سياسياً وعسكرياً تجاه دونباس، يعني إلى جانب تغيير الخريطة الجيو سياسية لأوكرانيا، تغييراً أيضاً للمجال الحيوي الروسي.

ومن اليسير أيضاً الجدل بأن هذه التطورات تخالف مبدئياً القانون الدولي. بيْد أن السياسة العملية لا تعترف إلاّ بالقوّة؛ والأمثلة كثيرة على انتهاك الغرب، والولايات المتحدة تحديداً، لمبادئ القانون الدولي في الكثير من القضايا والأزمات الإقليمية. وحالات فلسطين المحتلة والعراق وسوريا، وفيتنام من قبل، وأفغانستان طوال عقدين من الزمان، كلها تؤكد أن القوى الكبرى لها معاييرها الخاصة في التعامل مع مبادئ القانون الدولي من حيث تجاوزها وتجاهلها ما دام الأمر يتعلق بمصالحها المباشرة، وما دامت لديها القدرة على فرض أمر واقع يتناسب مع تلك المصالح.

وفي حالة أوكرانيا، فإن واقعها الجديد لا يقتصر عليها وحسب، بل على هيكل النظام الدولي ذاته، والآخذ في التحوّل، وإن لم يصل بعد إلى نقطة النهاية.

روسيا في حالة حرب مع أميركا، وليس مع أوكرانيا، حتى على أراضي أوكرانيا.

وروسيا، باعتبارها إحدى القوّتين النوويتين الرئيسيتين، لا يمكن أن تخسر في ساحة المعركة؛ وهذا أمر غير وارد. تمرّ الحرب بين أميركا وروسيا من خلال زعزعة استقرار الوضع الداخلي لبعضهما البعض. تتمثل مهمة أميركا في إلحاق ضرر غير مقبول بروسيا في أوكرانيا، وخسائر فادحة ستفجّر المجتمع الروسي، وانهيار الاقتصاد الروسي؛ ولكن حتى لا ينهار الغرب نفسه. لذلك، فإن ما يحدث في أوكرانيا له أهمية ثانوية. يمكن لروسيا الدخول والمغادرة، والدخول مرّة أخرى من الجانب الآخر؛ الشيء الوحيد المهم في هذا هو ما إذا كان الاستقرار سيبقى داخل روسيا وما إذا كان الغرب يزعزع الاستقرار. لذلك، فإن السؤال حول «من يلوم الأميركيون العاديون أو الألمان على الأزمة» هو أحد أهم الأسئلة.

إنّ توافق روسيا والغرب، وتحديداً واشنطن، هو من يحدّد آفاق الدولة الأوكرانية ومستقبلها وحدودها.

إن الأزمة في أوكرانيا هي عمل مخطّط له من قِبل واشنطن ولندن لإضعاف أوروبا وروسيا والصين. الحرب بالنسبة للولايات المتحدة هي وسيلة لاستمرار وجودها كقوّة مهيمنة على العالم.

ملامح المواجهة المستقبلية

– لقد أصبحت ملامح المواجهة المستقبلية في أوروبا واضحة، والمستفيد الرئيسي منها هو الولايات المتحدة وبريطانيا. أوروبا الموحّدة ليست مفيدة لواشنطن، لأنها منافس اقتصادي وسياسي للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يتم توجيه ضربة إلى زعيمة أوروبا، ألمانيا، التي تعتمد رفاهيتها الاقتصادية على إمدادات الطاقة الرخيصة من روسيا مقابل الولاء السياسي لموسكو.

– أضعفت الولايات المتحدة موقف ألمانيا من خلال استفزاز موسكو لبدء الأعمال القتالية في أوكرانيا؛ وبالتالي تحقيق قطع العلاقات بين روسيا وألمانيا. وهذا يعني أن

الولايات المتحدة تشنّ حربًا ضد روسيا على يد أوكرانيا من أجل خلق أزمة في أوروبا، لإخضاع الاتحاد الأوروبي لها.

– نتيجة للأزمة المقبلة، ستصبح الصناعة في الاتحاد الأوروبي غير مربحة؛ وسيُجبر التهديد الأمني الشركات الكبيرة على مغادرة أوروبا والانتقال إلى الولايات المتحدة. سيؤدّي ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية، وستتوقف الدول عن شراء الديون الخارجية للدول الأوروبية بسبب انخفاض جاذبيتها وخطر التخلف عن الوفاء بالتزاماتها.

– الأموال والموارد البشرية القيّمة سوف تتدفق إلى الولايات المتحدة. ومن أجل منع التدفقات المالية من الذهاب إلى أي مكان آخر (أوّلاً وقبل كل شيء، نحن نتحدث عن الصين)، بدأت واشنطن بلعب «ورقة تايوان». فهي أعلنت بالفعل أن «الصين معتدية». ومع تطوّر الوضع حول الجزيرة، سيتم فرض عقوبات على الصين، كما كان الحال مع روسيا، ولن يكون حلفاء الولايات المتحدة قادرين على رفض الامتثال للعقوبات. سيسمح هذا لواشنطن بالاحتفاظ بمواقعها في العالم لبعض الوقت.

– ستنتقل بعض التدفقات المالية من أوروبا إلى المملكة المتحدة، حيث أن جزءاً من التأثير السياسي لبرلين ستستولي عليه لندن أيضًا.

– حاولت باريس، قبل بدء الأعمال القتالية في أوكرانيا، التأثير بطريقة ما على الوضع من أجل احتلال مكانة أكثر جدارة؛ لكن هذه المحاولات كانت مشهداً يُرثى له؛ ومن غير المحتمل أن يتغيّر أي شيء في المستقبل القريب.

– ربما حان الأوان لمنح الدبلوماسية فرصةً في حرب أوكرانيا. ففي «حين تكون هناك فرصة للتفاوض، وحين يمكن تحقيق السلام، عليك أن تغتنم الفرصة». كاتب هذه الكلمات هو الجنرال مارك ميلي، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الذي أفادت بعض التقارير بأنه يحثّ إدارة بايدن على الضغط على أوكرانيا من أجل السعي وراء نهاية دبلوماسية للحرب.

ووفق تقارير إخبارية، تواجه آراء ميلي معارضة في البيت الأبيض. فحين انسحبت القوات الروسية من خيرسون مؤخراً، وصف مستشار الأمن القومي الأميركي جايك سوليفان ذلك بأنه «لحظة كبيرة» بالنسبة لأوكرانيا، وجدّد التأكيد على أن الإدارة لن تدفع في اتجاه نهاية دبلوماسية للحرب[46].

ويتعلق هذا السؤال بقضية ابتعاد حلف «الناتو» أو اقترابه من حدود روسيا. فالهدف السياسي الاستراتيجي للحرب هو إبعاد الحلف عن روسيا. فهل هذا ما سيتحقق، أم عكسه؟ ومن الضروري، هنا أيضًا، متابعة المدى الذى سيبلغه تعزيز قوات «الناتو» وأسلحته فى دول شرق أوروبا الأخرى الأقرب إلى روسيا.

ويبقى السؤال عمّا سيتحقق من هدف روسيا السياسي– الاستراتيجي هو المرجع والمعيار الذي تُحدّد بناءً عليه نتائج الحرب. فهل سيحدث تغيير في نظام الأمن في شرق أوروبا في الاتجاه الذي حدّدته روسيا في صياغتها لهدفها السياسي– الاستراتيجي في الوثيقة التي سبق عرض أهم ما تضمّنته، أم سيبقى الوضع على ما كان عليه، أم سيحدث تغيير ولكن في اتجاهٍ آخر مغاير لذلك الذي تهدف إليه موسكو؟

46- https://www.alittihad.ae/opinion/4331554

ملحق/ استطلاع

أظهر استطلاع أجرته مؤسسة الرأي العام في روسيا أن غالبية الروس (77٪) يرون أن الرئيس فلاديمير بوتين يؤدّي عمله بشكل جيّد. كما أعرب 76٪ من المستطلعين عن ثقتهم في رئيس الدولة.

ووفقاً للاستطلاع، يعتقد 77٪ من المستطلعين أن بوتين يؤدّي مهامه في منصبه بشكل جيّد، و 11٪ يرون عكس ذلك، و 12٪ لم يجيبوا.

كما أعرب 76٪ من المواطنين عن ثقتهم في بوتين، و 14٪ لا يثقون ببوتين، و 11٪ امتنعوا عن الإجابة.

وقد تمّ إجراء الاستطلاع في الفترة من 11 إلى 13 نوفمبر على 1.5 ألف شخص في 53 منطقة روسية[47].

47- https://wciom.ru/analytical-reviews/analiticheskii-obzor/reitingi-doverija-politikam-ocenki-raboty-prezidenta-i-pravitelstva-podderzhka-politicheskikh-partii-18-11-2022

التطبيع بين المغرب وكيان الاحتلال:
تطوّراته وتداعياته على القضية الفلسطينية

أ. براءة درزي*

مقدّمة

لم ينجح الدعم الغربي الذي حظِي به كيان الاحتلال منذ نشأته، وعلى مدى العقود التي تلت، في إعطاء هذا الكيان شرعية ومكانة طبيعية في المنطقة. فـ «إسرائيل» لا تزال إلى اليوم كيانًا غاصبًا، ارتبط إنشاؤه واستمراره بالجرائم التي لا يزال يرتكبها على مرأى من العالم، حتى وإن درجت بعض الدول على التغاضي عن هذه الجرائم، بل وحتى دعمها وتبريرها.

لذلك، فإنّ التطبيع بين الاحتلال والأنظمة العربية تحديدًا، يأتي ضمن سياق محاولات تحويل الكيان إلى جزء من المنطقة عبر العلاقات التي ينسجها مع تلك الأنظمة، في مختلف المجالات، بما يكرّس لها دورًا أساسيًا في المنطقة، ويدفع هذه الأنظمة باتجاه الدفاع عن هذه العلاقات لحماية ما ينشأ عنها من مصالح؛ وهو ما يعني، في نهاية المطاف، حماية دولة الاحتلال لضمان استمرار المصالح المرتبطة بها[1].

* باحثة في الشؤون الفلسطينية.

1- حسام مطر: «إسرائيل فالي» ومغامرة الدور الجديد، صحيفة الأخبار، 152/2019. https://al-akhbar.com/Opinion/266273

وفي هذا السياق، كانت موجة التطبيع التي عصفت بالمنطقة عام 2020 برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي أعلن عن تطبيع أربعة أنظمة عربية علاقاتها مع دولة الاحتلال، ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2020، من دون أن تنتهي المساعي والمحاولات لانضمام مزيد من الأنظمة إلى ركب التطبيع[2].

ففي 28/1/2020، كشف ترامب رسميًا عن خطته لتصفية القضية الفلسطينية، وهي الخطة التي عُرفت باسم «صفقة القرن»، وتعاطت مع فلسطين على أنّها مسألة عقارية، وقدّمت التطبيع مع الدول العربية والإسلامية على أنّه مقدّمة لحلّ «الصراع بين دولة إسرائيل والفلسطينيين»، وفق ما نصّت وثيقة ترامب التي جاء فيها: «نعتقد أنه إذا قام عدد أكبر من الدول الإسلامية والعربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فسوف يساعد ذلك على دفع حلّ عادل ومنصف للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويمنع المتطرفين من استخدام هذا الصراع لزعزعة استقرار المنطقة»[3].

وهكذا، لم تمرّ بضعة أشهر بعد الإعلان عن الصفقة حتى كان ترامب يعلن عن تطبيع العلاقات بين كلّ من الإمارات العربية والبحرين من جهة ودولة الاحتلال من جهة أخرى، تحت عنوان «الاتفاقيات الإبراهيمية». ففي 13/8/2020، أعلن ترامب أنّ دولة الاحتلال والإمارات توصّلتا إلى اتفاق لإقامة علاقات رسمية بينهما. وقال ترامب، في بيان مشترك مع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، إنهم يأملون في أن «يؤدّي هذا الاختراق التاريخي إلى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط»[4].

وفي 15/9/2020، وقّعت الإمارات والبحرين اتفاقيتي تطبيع مع الاحتلال، في البيت

2- موقع عربي 21، 30/9/2022. https://arb.im/1464880
3- Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People، https://trumpwhitehouse.archives.gov/peacetoprosperity/
الوثيقة مترجمة على موقع الميادين، 2020/2/9 . https://mdn.tv/5mon
4- بي بي سي عربي، 2020/8/13
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53750517

الأبيض، برعاية ترامب[5]، لتلحق بهما السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتلاها التطبيع المغربي مع الاحتلال في كانون الأول/ديسمبر.

ومن دون التقليل من خطورة التطبيع في أيّ حال من الأحوال، فإنّ التطبيع مع الرباط له بعد خاص، نظرًا إلى أنّ المغرب يترأس لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الشريف، وما يعنيه ذلك من دور خاص للمغرب في القدس على وجه الخصوص؛ علاوة على أنّ هذا التطبيع يشرّع أبواب القارّة الإفريقية أمام دولة الاحتلال، لا سيّما بلحاظ تسارع وتيرة التطبيع المغربي – الإسرائيلي على غير صعيد.

العلاقات بين المغرب وكيان الاحتلال

لمحة تاريخية

يعود الاهتمام الإسرائيلي بالمغرب إلى ما قبل إعلان قيام كيان الاحتلال رجوعًا إلى بدايات الحركة الصهيونية. ففي عام 1900، أي بعد ثلاثة أعوام من المؤتمر الأول للحركة الصهيونية، جرى تأسيس ثلاث جمعيّات للتغلغل في المجتمع اليهودي في المغرب، وذلك في إطار خدمة المصالح التعليمية الصهيونية، عبر تأهيل اليهود المغاربة وإعدادهم لتوطين شتاتهم إلى جانب غيرهم من يهود العالم[6].

وقد شكّل اليهود المغاربة أساسًا في التأسيس الديمغرافي لدولة الاحتلال، حيث عملت الحركة الصهيونية على تهجير يهود المغرب، وعمل المغرب على رفع القيود التي كان

5– بعد ساعات من حفل التوقيع على الاتفاقين، أصدر البيت الأبيض ثلاثة نصوص تتضمن نص إعلان "اتفاقات أبراهام" بين دولة "تل أبيب" وأبو ظبي والمنامة، ونص اتفاقية التطبيع الثنائية بين الإمارات ودولة الاحتلال، ويتألف من أربع صفحات، وملحقًا من 3 صفحات، ونسخة من اتفاقية البحرين مع دولة الاحتلال. وكالة الأناضول، 16/9/2022. http://v.aa.com.tr/1975348

6– للمزيد حول بدايات العلاقات المغربية الإسرائيلية: نبيل زكاوي: ملامح العلاقات المغربية – الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2020/3/9.
http://studies.aljazeera.net/ar/article/5317

يفرضها على هجرة اليهود، وذلك بعد غرق سفينة «أغوز» عام 1961، وموت اليهود المغاربة الذين كانوا على متنها، وما تبع ذلك من ضغوط مارستها الصحافة الأمريكية على المغرب. وتطوّرت العلاقات بين الجانبين في السنوات اللاحقة[7].

في عام 1963، أرسل ملك المغرب الحسن الثاني رسالة لرئيس جهاز الموساد الإسرائيلي إيسير هاريل، ضمّنها مخاوفه من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر؛ فمهّد ذلك لتعاون بين الموساد من جهة والمخابرات المغربيّة من جهة أخرى[8].

وفي عام 1986، زار رئيس حكومة الاحتلال شمعون بيريز المغرب، حيث التقى الملك الحسن الثاني. واتخذت العلاقات بين الجانبين مسارًا منخفضًا على أثر توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال. وفي عام 1994، زار رئيس حكومة الاحتلال إسحاق رابين ووزير الخارجية شيمون بيريز المغرب كضيفين للملك الحسن الثاني؛ وفي العام ذاته تبادل الجانبان افتتاح مكاتب اتصال.

في تشرين الأول/أكتوبر 2000، أعلن المغرب عن قراره وقف علاقاته الدبلوماسية مع دولة الاحتلال، على خلفية انتفاضة الأقصى التي اندلعت على أثر اقتحام أرئيل شارون المسجد الأقصى في 28/9/2000. وقرّرت المملكة إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط، ونظيره المغربي في «تل أبيب». وبرّر البيان هذا القرار بإعلان حكومة الاحتلال توقيف عملية السلام؛ وهو ما وصفه المغرب بأنه خطوة متعنّتة[9].

7- للمزيد حول تطور العلاقات المغربية الإسرائيلية، انظر:
إلهام جبر شمالي: مسار التطبيع بين المملكة المغربية و»إسرائيل»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/12/17. https://bit.ly/3zO6QQY؛ نبيل زكاوي: ملامح العلاقات المغربية – الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2020/3/9.
http://studies.aljazeera.net/ar/article/5317
8- الهدهد، 2020/12/12 . https://hodhodpal.com/post/17436/
9- بي بي سي عربي، 2020/10/23
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_987000/987242.stm .

سياقات التطبيع المغربي - الإسرائيلي

شكّل اتفاق التطبيع بين المغرب ودولة الاحتلال إحياءً لعلاقات قديمة بين الجانبين المغربي والإسرائيلي، كانت قد جمّدت، في إطارها العلني، على أثر اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000. و لم يكن اتفاق تطبيع العلاقات المغربية – الإسرائيلية في عام 2020 فاتحة العلاقات بين الجانبين؛ بل إنّ باب العلاقات كان مفتوحًا قبل ذلك بسنوات، كما تبيّن أعلاه.

ساعدت حماسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للتطبيع لتنضج ظروف الاتفاق المغربي – الإسرائيلي[10]، وكان اتفاق التطبيع بين الجانبين في إطار صفقة رعتها الولايات المتحدة، تضمنّت اعتراف الأخيرة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية. ووفق إعلام الاحتلال، فإنّ دولة الاحتلال دفعت باتجاه هذا التطبيع قبل حوالي عامين من إبرام الصفقة، حيث عرض مستشار نتنياهو، مئير بن شبات، على الإدارة الأميركية إجراء صفقة ثلاثية تشمل المغرب و»إسرائيل» وأمريكا، تعترف الأخيرة بموجبها بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، مقابل تشجيع المغرب على تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال[11]. وفي أيلول/سبتمبر 2018، التقى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كان اللقاء ثمرة اتصالات سريّة بين مستشار نتنياهو للأمن القومي مئير بن شبات ومساعده ماعوز وبين بوريطة[12].

10- نبيل زكاوي: ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2020/3/9.
http://studies.aljazeera.net/ar/article/5317
11- موقع الهدهد، مترجم عن القناة 13 العبرية، 2020/2/4.
/https://hodhodpal.com/post/3062
12- القدس العربي، 2020/2/4 . https://bit.ly/3slasWn
نقل إعلام الاحتلال خبر اللقاء السري بين نتنياهو وبوريطة، وهو أمر نفته وسائل إعلام مغربية.
https://aldar.ma/21123.html

وقد حاول نتنياهو والبيت الأبيض الدفع قدمًا بهذه الصفقة؛ لكن تسريب خبر زيارة بن شبات إلى المغرب في الصحافة العربية عطّلها، لتتجدّد محاولات تنفيذها قبل انتخابات الكنيست في أيلول/سبتمبر 2019؛ لكن مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون عارضها بشدّة وأحبطها[13].

لقد نضجت ظروف الإعلان عن الصفقة في ظلّ حماس الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لوضع صفقة القرن، أو خطته للسلام، على سكّة التنفيذ، بحيث تتهافت الأنظمة العربية على التطبيع مع الاحتلال قبل أيّ حلّ للقضية الفلسطينية، ما يترك الفلسطينيين محاصرين بأنظمة مطبّعة، ويفرض عليهم الخضوع للأمر الواقع والتخلّي عن حقوقهم، وفق السيناريو الذي رسمته خطة ترامب. ففي 10/12/2020، أعلن ترامب في تغريدة على تويتر عن اتفاق المغرب ودولة الاحتلال على تطبيع علاقاتهما؛ وقال البيت الأبيض إنّ ترامب والملك المغربي محمد السادس اتّفقا على أن «تستأنف المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين بما يدعم الاستقرار في المنطقة»[14].

وقال البيت الأبيض إنه اتُفق على اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، فيما قال الديوان الملكي المغربي إنّ واشنطن ستفتح قنصلية في الصحراء الغربية كجزء من اتفاق التطبيع مع «إسرائيل» لتأكيد اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على تلك المنطقة[15].

وفي 22/12/2020، وقّع رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني «إعلانًا مشتركًا» بين المغرب ودولة الاحتلال والولايات المتحدة، بالعاصمة الرباط[16].

13- القناة 13 العبرية، مترجم في موقع أطلس للدراسات والبحوث، 2020/2/4.
https://atls.ps/post/16782
14- وكالة الأناضول، 2020/12/10 . http://v.aa.com.tr/2072879
15- رويترز، 2020/12/10 . https://reut.rs/3UrROZ1
16- موقع المغرب اليوم، 2020/10/23 . https://bit.ly/3WwCTP8

وشمل الاتفاق إعادة فتح مكاتب اتصال في كلٍ من «تل أبيب» والرباط كانت قد أُغلقت عام 2000 إبّان الانتفاضة الفلسطينية، ومن ثم تبادل فتح سفارات في كلا البلدين. ووقّع المغرب ودولة الاحتلال أربع اتفاقيات على هامش استئناف العلاقات بينهما، تشمل المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية[17]، لتكرّ من بعد ذلك سبحة الاتفاقيات بين الجانبين لترسيخ العلاقات بينهما، مع العلم أنّ العلاقات بين المغرب ودولة الاحتلال في المجالات الأمنية والاقتصادية وغيرها لم يولّدها اتفاق التطبيع عام 2020، بل هي سابقة ومتقدّمة عليه[18].

المغرب الرسمي يسوّق التطبيع: عينٌ على الصحراء الغربية وأخرى على القضية الفلسطينية

يترأّس المغرب، منذ عام 1979، لجنة القدس التي انبثقت عن منظمة المؤتمر الإسلامي، بتوصية من المؤتمر السادس لوزراء خارجية البلدان الأعضاء في المنظمة عام 1975، ومهمتها متابعة تنفيذ القرارات التي تتخذها مؤتمرات المنظمة. واستُحدثت عام 1998، «وكالة بيت مال القدس الشريف» تابعة للجنة القدس، وينصبّ جهدها على مجالات الصحة والتربية والإسكان وصون التراث الديني، بمبادرة من ملك المغرب في الاجتماع الخامس عشر للجنة في المغرب.

ينفي المسؤولون المغربيون التناقض بين الموقف المغربي من القضية الفلسطينية والتطبيع

17- ترتبط الاتفاقية الأولى بالإعفاء من التأشيرة بالنسبة إلى حاملي الجوازات الدبلوماسية وجوازات الخدمة، والثانية هي مذكرة تفاهم في مجال الطيران المدني، والثالثة هي مذكرة تفاهم حول «الابتكار وتطوير الموارد المائية»، فيما تنصّ الاتفاقية الرابعة على إنعاش العلاقات الاقتصادية بين البلدين عبر التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى التفاوض حول اتفاقيات أخرى تؤطر هذه العلاقات، ويتعلق الأمر باتفاقية تجنّب الازدواج الضريبي واتفاقية إنعاش وحماية الاستثمارات واتفاقية المساعدة الجمركية.

انظر: وكالة الأناضول، 2020/12/23 . http://v.aa.com.tr/2085724

18- إلهام جبر شمالي: مسار التطبيع بين المملكة المغربية و»إسرائيل»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/12/17
https://bit.ly/3zO6QQY

مع الاحتلال؛ بل تذهب تصريحات رسمية إلى أنّ المغرب سيستغلّ علاقاته مع دولة الاحتلال لخدمة القضية الفلسطينية. ويقوم الموقف المغربي على التمسك بحلّ الدولتين، وبالمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى حلّ.

وقال الملك المغربي إنّ هذه الإجراءات لا تؤثّر بأي شكل من الأشكال في موقف المغرب الثابت من القضية الفلسطينية؛ ففي اتصال هاتفي أجراه الملك المغربي بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، بعد الإعلان عن اتفاق التطبيع، قال محمد السادس إنّ «المغرب يضع القضية الفلسطينية دائمًا في مرتبة قضية الصحراء المغربية، وعمل المغرب من أجل ترسيخ مغربيّتها لن يكون أبدًا، لا اليوم ولا في المستقبل، على حساب نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة»، مشيرًا إلى أنّ «ملك المغرب له وضع خاص، وتربطه علاقات متميزة بالجالية اليهودية من أصل مغربي، ومنهم مئات الآلاف من اليهود المغاربة في إسرائيل». وقال الملك محمد السادس إنّ «المغرب الذي يضع القضية الفلسطينية في صدارة انشغالاته، لن يتخلّى أبدًا عن دوره في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وسيظلّ كما كان دائمًا، ملكًا وحكومة وشعبًا، إلى جانب أشقائنا الفلسطينيين، وسيواصل انخراطه البنّاء من أجل إقرار سلام عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط»[19].

وفي 4/2/2020، قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إنّ بلاده تدعم الفلسطينيين في موقفهم من «صفقة القرن» الأمريكية؛ وقال إنّ ثمة مبادرة (في إشارة لصفقة القرن) يجب أن نقول إنها إيجابية، ولأول مرّة تتحدث عن حلّ الدولتين (...). المبادرة لا

19- موقع العربي الجديد، 2020/12/10 . https://bit.ly/3fhAeYH
مواقف أخرى للملك المغربي في هذا السياق:
رسالة وجهها إلى شيخ نيانغ، رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. انظر: وكالة الأناضول، 2020/11/30 ، http://v.aa.com.tr/2060419
رسالة موجهة إلى شيخ نيانغ بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. انظر: وكالة الأناضول، 2021/11/29 . http://v.aa.com.tr/2433703

تفرض على الفلسطينيين قبولها، ومن حقّهم التعبير عن موقفهم؛ والمغرب يدعمهم في ذلك». وأضاف أنّ «قضية الصحراء هي القضية الأولى للمغرب، ولا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم»[20].

وأشار بوريطة إلى أنّ «المملكة تسعى إلى تطوير العلاقات السياسية مع إسرائيل، لكنّ ذلك لن يغيّر موقف بلاده من القضية الفلسطينية؛ وقال إنّ «المغرب يريد تطوير علاقاته مع إسرائيل حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الكاملة في إطار الدولة المستقلة»[21].

وقال رئيس الحكومة عزيز أخنوش، في كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح أسبوع المناقشات رفيعة المستوى للدورة الـ77 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في المقرّ الدائم للمنظمة الدولية في نيويورك، في أيلول/سبتمبر 2022: «نجدّد ثبات الموقف المغربي الداعم للقضية الفلسطينية تأسيسًا على حلّ الدولتين المتّفق عليه دوليًا»، مضيفًا أنّ «التشبّث بالمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، هو السبيل الوحيد للوصول إلى حلّ نهائي ودائم وشامل للصراع»[22].

وقد تسارعت خطوات التطبيع المغربي – الإسرائيلي منذ كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى اليوم. وهي شملت مجالات مختلفة ومتعددة، وكان أبرزها على الشكل الآتي:

التطبيع في المجال الدبلوماسي

بعد إغلاق مكاتب الاتصال عام 2000، عاد الجانبان المغربي والإسرائيلي لتطوير علاقاتهما الدبلوماسية. ففي 26/1/2021، حلّ السفير ديفيد غوفرين بالرباط، لتولي منصب رئيس البعثة الإسرائيلية بالمغرب، وذلك للعمل من أجل «التقدم المستمر للعلاقات الثنائية بجميع المجالات، بما في ذلك كل ما يتعلق بالحوار السياسي والسياحة والاقتصاد

20- وكالة الأناضول، 2022/2/4 . http://v.aa.com.tr/1724474
21- روسيا اليوم، 2022/2/6 . https://ar.rt.com/sc1y
22- وكالة الأناضول، 2022/9/21 . http://v.aa.com.tr/2690704

والعلاقات الثقافية»[23].

وفي 12/8/2021، افتتح يائير لابيد، وزير خارجية الاحتلال في ذلك الحين، مكتبًا تمثيليًا لدولة الاحتلال في الرباط[24].

وفي آب/أغسطس 2022، وافقت لجنة المناقصات بوزارة خارجية الاحتلال على إنشاء سفارة دائمة بالرباط بتكلفة 14 مليون شيكل. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية إنّه «بعد عام من افتتاح وزير الخارجية يائير لابيد البعثة الإسرائيلية المؤقتة في الرباط، سيتم بناء السفارة النهائية على قطعة أرض مملوكة لدولة الاحتلال في حي السويسي المرموق بشارع بن بركة، وسيتم الانتهاء من البناء بين عام وعام ونصف، في المنطقة ذاتها التي كان فيها التمثيل الإسرائيلي المؤقت في المغرب حتى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في عام 2000 بعد انتفاضة الأقصى»[25].

التطبيع في المجال الأمني والعسكري

يبدو التطبيع في المجال الأمني والعسكري من الأولويات في العلاقة بين دولة الاحتلال والمغرب، وقد زار المغربَ كلّ من وزير جيش الاحتلال، ورئيس أركان جيش الاحتلال، والمفوّض العام لشرطة الاحتلال، لبحث تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين الجانبين.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، زار المغرب وزير جيش الاحتلال بيني غانتس، ووقّع اتفاق إطار للتعاون الأمني. وقد وصف غانتس الاتفاق بأنّه «مهم جدًا، وسيمكّننا من تبادل الآراء وإطلاق مشاريع مشتركة وتحفيز الصادرات الإسرائيلية» إلى المغرب[26].

23- وكالة الأناضول، 2021/1/26 . http://v.aa.com.tr/2123639
24- الجزيرة، 2021/8/12. https://ajm.me/4m7bky
25- «يديعوت أحرونوت»، 2022/7/31 . https://bit.ly/3UyDnm5
26- بي بي سي عربي، 2021/11/24
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59401649

وعلى أثر الزيارة، قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية إنّ غانتس أقنع المغرب بالتهديد الإيراني عليها، وعقد معها اتفاقيات عسكرية وأمنية بالمليارات[27].

كذلك، زار رئيس أركان جيش الاحتلال أفيف كوخافي المغرب في تموز/يوليو 2022، لبحث مشاريع مشتركة في مجال الصناعات الدفاعية. وفي أعقاب الزيارة، ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أن المغرب وقّع اتفاقًا مع دولة الاحتلال للحصول على مجموعة من الطائرات المسيّرة الإسرائيلية، من نوع «هاروب»، والمعروفة أيضًا باسم الطائرات من دون طيار «كاميكازي»[28].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، قالت تقارير إخبارية إنّ المغرب يعتزم إنشاء مصنعين لصناعة الطائرات المسيّرة (كاميكازي) التي تصنعها دولة الاحتلال، لتصبح بذلك أول دولة افريقية تقوم بالاستثمار في هذا المجال[29].

وفي آب/أغسطس 2022، بحث المغرب و«إسرائيل» تعزيز علاقات التعاون الثنائي في المجال الأمني ووضع أسس شراكة أمنية تخدم المصالح المشتركة للبلدين، وذلك في لقاء المدير العام للأمن الوطني المغربي، عبد اللطيف حموشي، مع المفوّض العام لشرطة الاحتلال يعقوب شبتاي. وقال بيان أصدرته المديرية العامة للأمن الوطني في المغرب إنّ هدف الزيارة هو تعزيز علاقات التعاون الثنائي في المجال الأمني، ووضع أسس شراكة أمنية تخدم المصالح المشتركة للمملكة المغربية و«إسرائيل»[30].

وفي سياق التطبيع الأمني أيضًا، شاركت «إسرائيل»، لأول مرّة، في مناورات «الأسد الإفريقي 2022» التي جرت في المغرب في حزيران/يونيو 2022. ووفق رئيس البعثة الإسرائيلية في المغرب ديفيد غوفرين، فقد شارك ممثّل وزارة جيش الاحتلال وضبّاط من

27- موقع الهدهد في ترجمة عن «يديعوت أحرونوت»، 2021/11/26.
https://hodhodpal.com/post/35370/

28- الشرق الأوسط، 2022/7/21 . https://aawsat.com/node/3769816

29- الحدث، 2022/10/18 . https://bit.ly/3NhSWfz

30- وكالة الأناضول، 2022/8/5 . http://v.aa.com.tr/2653911

الجيش بصفتهم مراقبين، في المناورة العسكرية الدولية «الأسد الإفريقي 2022» بقيادة القيادة الإفريقية للجيش الأمريكي (أفريكوم) والجيش الملكي المغربي.[31]

في أيلول/سبتمبر 2022، زار المفتّش العام للقوات المسلحة المغربية، بلخير الفاروق، دولة الاحتلال، في زيارة غير مسبوقة، حيث شارك خلالها في مؤتمر دولي حول الابتكار في المجال العسكري[32].

وكان المغرب حسم رسميًا، في شباط/فبراير 2022، أمر التوقيع وإنهاء صفقة ضخمة مع شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية IAI بقيمة 500 مليون دولار، لشراء منظومات دفاعية حديثة من دولة الاحتلال، بحيث تزوّد شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية الجيش المغربي بنظام الدفاع الجوي والصاروخي «باراك أم أكس»[33].

وفي نيسان/أبريل 2022، قالت وزارة جيش الاحتلال إنّ القوات المسلّحة الملكية حصلت على أنظمة أمنية دفاعية عصرية طوّرتها مجموعة من الشركات العسكرية الإسرائيلية، من بينها شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية وشركة أنظمة «إلبيت» وشركة «رافائيل»[34].

التطبيع في المجال الاقتصادي

في آذار/مارس 2022، وقّع المغرب ودولة الاحتلال اتفاقية تعاون اقتصادي في مجال الأعمال. وجرى توقيع الاتفاقية خلال زيارة أول وفد من كبار أعضاء قطاع الأعمال في

31- وكالة الأناضول، 2022/7/3 . http://v.aa.com.tr/2629232
32- وكالة الأناضول، 2022/9/13 . http://v.aa.com.tr/2683609
33- عربي 21، 2022/2/14 . https://arb.im/1417794
أشارت صحيفة «هآرتس» إلى أنواع صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى المغرب، ومن بينها شراء المغرب طائرات إسرائيلية في عام 2014، أي قبل اتفاق التطبيع.
«هآرتس»، 2022/7/19 . https://bit.ly/3NFuRiS
كذلك، قالت صحيفة «معاريف» إنّ دولتين عربيتين، إحداهما المغرب، هما من بين أكبر مشتري الأسلحة من دولة الاحتلال.
عربي 21، 2022/9/1 . https://arb.im/1459263
34- روسيا اليوم، 2022/4/13 . https://ar.rt.com/ssxw

المغرب إلى دولة الاحتلال، والذي عقد سلسلة من الاجتماعات مع الشركات الإسرائيلية وبحث تعميق التعاون الاقتصادي معها[35].

وقد أعلنت وزيرة الاقتصاد في حكومة الاحتلال، أورنا باربيفاي، في أيلول/سبتمبر 2022، أن «إسرائيل» ستفتح بعثة تجارية في المغرب عام 2023. وقالت باربيفاي في مؤتمر اقتصادي لدعم العلاقات التجارية بين البلدين، إن «إمكانات التعاون الاقتصادي بين «إسرائيل» والمغرب في الوقت الحديث أصبحت توصف أنها هائلة»[36].

وكانت شركة التكنولوجيا المالية الإسرائيلية Green Invoice، التي تنتج أدوات رقمية لأصحاب المهن الحرّة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كشفت عن زيادة كبيرة في التجارة بين الشركات الإسرائيلية والإمارات العربية المتحدة والمغرب؛ وذكرت الشركة أنه ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر2021، أنجِزت معاملات تقدّر بنحو 21 مليون شيكل، منها مليونا شيكل في المغرب؛ وهذه القيمة تقدّر بستة أضعاف مثيلتها عن الفترة ذاتها من العام 2020 [37].

وبحسب دراسة نشرها معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في أيار/مايو 2022، فقد نما حجم التجارة بالفعل بين دولة الاحتلال والمغرب منذ تجديد العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، لكن الإمكانات الكاملة لم تتحقق بعد. وتقول الدارسة إنّ تعزيز «إسرائيل» العلاقات الاقتصادية مع المغرب يمكن أن يفتح لها بوّابة إلى إفريقيا، خاصة إلى البلدان التي لا تربطها بها علاقات دبلوماسية، مع الاعتماد على تجربة المغرب وبنيته التحتية؛ علاوة على فتح بوّابة إلى غرب ووسط إفريقيا، بما يفتح لدولة الاحتلال إمكانات سياسية عبر تعزيز العلاقات مع البلدان الأفريقية؛ وهو التطور الذي يمكن أن يفيد «إسرائيل» في المحافل الدولية، لا سيما في ما يتعلق بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن[38].

35- موقع الهدهد، 2022/3/15 . https://hodhodpal.com/post/47148/
36- سبوتنيك، 2022/8/1 . https://bit.ly/3WhA3gU
37- موقع الهدهد، 2021/11/30 . https://hodhodpal.com/post/35757/
38- Morr Link, A Gateway to Africa? Economic Opportunities in Israel-Morocco Relations, Institute for National Security Studies (INSS), 26/5/2022. https://bit.ly/3zMNlIq

التطبيع في مجالات أخرى

تشعّبت العلاقات بين دولة الاحتلال والمغرب على أثر اتفاق التطبيع؛ فلم تعد تقتصر على مجالات الأمن والاقتصاد، بل تعدّت ذلك إلى الثقافة والمسرح والطبّ والتعليم وغيرها، بما يعني تغلغل الاحتلال ووصوله إلى مختلف الشرائح في المغرب.

فقد قدّمت فِرقٌ مسرحية من دولة الاحتلال، في أيلول/سبتمبر 2022، عروضًا في مسرح محمد الخامس في العاصمة المغربية الرباط، لأول مرّة في تاريخ البلاد.

وقال الموقع الرسمي لمسرح محمد الخامس، إنّ هذه الخطوة «تأتي في إطار المنتدى الدولي للتعاون الثقافي المغربي الإفريقي والمجموعة الثقافية «الرباط– يافا» لأول مرّة في المغرب، من أجل تقديم مسرح يافا العربي العبري». وعدّ نائب رئيس البعثة في مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط، إيال دافيد، أنّ هذه العروض «تشكّل بداية للتعاون بين البلدين في المجال المسرحي، بما يجسّد رؤية الملك محمد السادس للنهوض بالعيش المشترك والتعايش بين المسلمين واليهود»[39].

وفي آب/أغسطس 2022، وقّع الاتحاد المغربي للمصارعة ونظيره الإسرائيلي اتفاقية تعاون في «تل أبيب»، بحسب نائب رئيس البعثة الإسرائيلية لدى المملكة المغربية إيال دافيد، الذي قال: «حسب هذا الاتفاق سيكون الاتحادان قادرين على التنافس مع بعضهما»[40].

وفي المجال الصحي، وقّع المغرب ودولة الاحتلال، في حزيران/يونيو 2022، مذكّرة تفاهم لبناء بعض المؤسسات الاستشفائية في المغرب؛ وتشمل المرحلة الأولى تشييد خمس مؤسسات استشفائية بسعةٍ تناهز 1000 سرير.

ووفق بيان صادر عن وزارة الصحة المغربية، فإنّ مذكّرة التفاهم تندرج في إطار

39– العربي الجديد، 2022/9/15 . https://bit.ly/3z3J1o2
40– وكالة الأناضول، 2022/8/24 . http://v.aa.com.tr/2668326

الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتهدف إلى تنفيذ برنامج استثماري يهتم بتصميم وبناء وتجهيز بعض المؤسسات الاستشفائية بمساهمة مالية تقدّر بـ 5 مليارات درهم[41].

وفي شباط/فبراير 2021، اتّفق وزيرا التعليم المغربي سعيد أمزازي، والإسرائيلي يوآف غالانت، على إطلاق برامج لتبادل الطلاّب و»توأمة مدارس ثانوية»[42].

وفي مجال الأمن السيبراني، وقّع الجانبان في تموز/يوليو 2021، أوّل اتفاقية تعاون في مجال الحرب الإلكترونية، حيث قال رئيس بعثة تل أبيب الدبلوماسية لدى الرباط، ديفيد غوفرين، إن الاتفاقية تقضي بإقامة تعاون في «البحث والتطوير ومجالات عملياتية في السايبر»[43].

وفي الشهر ذاته، وقّعت الرباط و»تل أبيب» اتفاقية للشروع في الترويج للسياحة بالمغرب، والتسويق المشترك من كلا الطرفين لتعزيز حركة السياحة الوافدة، وذلك بعد ساعات من هبوط طائرتين سياحيتين قادمتين من دولة الاحتلال إلى مدينة مراكش السياحية بالمغرب[44].

كذلك، افتتح المغرب كنيسًا في جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بالقرب من مراكش، بجوار مسجد جرى افتتاحه منذ فترة. وقال المهدي بودرة، مؤسّس جمعية ميمونة[45] ورئيسها، في تصريحات صحفية، إن الكنيس بُني في حرم جامعي في العالم العربي لأول مرّة على الإطلاق، حيث جرى تشييده أيضًا بجوار مسجد جديد مباشرةً، مع وجود جدار بينهما فقط، كمثال على التعايش المغربي، مشيرًا إلى أنّ الكنيس يحظى بمباركة الملك الكاملة[46].

41- وكالة المغرب العربي للأنباء، 30/6/2022 . https://bit.ly/3NmRJ6o
42- وكالة الأناضول، 2021/2/15 . http://v.aa.com.tr/2145768
43- العربي الجديد، 2021/7/16 . https://bit.ly/3UeTjtz
44- وكالة الأناضول، 2021/7/26 . http://v.aa.com.tr/2314061
45- منظمة مغربية غير ربحية، تهدف إلى تعزيز التراث اليهودي في المغرب؛ وكان لها جهد لافتتاح الكنيس.
46- موقع ميديا لاين، 2022/11/2 . https://bit.ly/3zGXPJt

ماذا تريد دولة الاحتلال من التطبيع مع المغرب؟

لا يغيب الموقف الإسرائيلي من إيران ومحاولة «إسرائيل» ضمان مزيد من الدول إلى معسكر معاداة طهران، عن اتفاق التطبيع مع المغرب. فعلى أثر الزيارة إلى المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كتب رئيس أركان الاحتلال بيني غانتس مقال رأي في 25/5/2021، قال فيه: «بصفتي رئيس هيئة الأركان، حاربت في عشرات العمليات، لكنني لم أنس أبدًا أن المعركة الأهم هي من أجل السلام والاستقرار؛ ولا يمكن أن يحدث هذا إلاّ إذا كانت –إسرائيل– قوية، ولكن مع تعزيز علاقاتها مع حلفائه. سنعمل مع صديقتنا المغربية، وبدعم من الولايات المتحدة، لتعزيز علاقاتنا مع الدول الأخرى في المنطقة، بما في ذلك الأردن ومصر والدول الأطراف في اتفاقات أبراهام الطبيعية، وكذلك مع جيراننا الفلسطينيين»؛ وأضاف: «كما هو معلوم، فإنّ إسرائيل قلقة بشكل خاص من العدوان الإيراني ورغبتها في الوصول إلى قوة نووية عسكرية. ومن واجب العالم أن يتّخذ إجراءً ضد إيران؛ وهو ليس تحديًا لإسرائيل فحسب، بل هو خطر أولاً، وقبل كل شيء، للعالم كلّه والمنطقة»[47].

وكتبت صحيفة «معاريف»: من المهم التأكيد أن المغرب في وضع معقّد للغاية من الناحية السياسية والأمنية؛ وليس كلّ شيء مرتبطًا بإيران. ومع ذلك، فإن استياء المغاربة من الإيرانيين، الذين يرونهم من أنصار الجزائر المعادية وجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، يوفّر لـ «إسرائيل» والمغرب مصالح أمنية مشتركة. ففي «إسرائيل» يتعقّبون أعمال حزب الله وإيران في القارّة الأفريقية. وعلى على الرغم من أن هذا ليس محور اهتمام «إسرائيل»، إلاّ أنه بالتأكيد مجال اهتمام المؤسسة الأمنية، حيث إن «إسرائيل» لها مصلحة واضحة في تأمين المغرب في معسكر الدول المعارضة لإيران؛ وأيضًا في إنشاء نوع من القاعدة الأمامية المتقدّمة في إفريقيا ضدّ الوجود الإيراني في الجزائر. ويضاف إلى ذلك، الاهتمام الواضح بكل ما يتعلّق بالصناعات الأمنية الإسرائيلية، التي تفتح الاتفاقية أمامها

47- https://hodhodpal.com/post/35219/

خيارات واسعة. وخلصت الصحيفة إلى القول إنّ الاتفاقية مع المغرب تتعدّى مجرّد فتح باب للصناعات الأمنية الإسرائيلية؛ إذا أضفنا إلى ذلك توطيد العلاقات مع دول الخليج والعلاقات الأمنية الممتازة مع مصر والأردن، فلن يبقى لإيران سوى أن تنزعج من التحالف شبه الإقليمي الذي يتشكّل أمامها في الشرق الأوسط ومناطق أخرى مثل إفريقيا[48].

زيارات تطبيعية للمسجد الأقصى

شكّلت زيارة المسلمين للأقصى، لا سيّما من الدول العربية، محلّ جدل ونقاش ما بين مؤيّدين للزيارة على أنّها دعم لأهل القدس، ومعارضين لها نظرًا لما تعنيه من تطبيع مع الاحتلال وقبول به، واختصار للصراع في جزئية الصلاة بالأقصى[49]. لكنّ صفقة القرن واتفاقيات التي تلتها تبنّت زيارة المسلمين للأقصى، من دون إنهاء الاحتلال، بما هي زيارة تبيّض صورة «إسرائيل» وجرائمها، وتخدم تعزيز سيادتها على المسجد والقدس عمومًا، وتتغاضى عن الاعتداءات اليومية التي يمارسها الاحتلال ومستوطنوه بحقّ الأقصى والفلسطينيين الوافدين إلى الصلاة في مسجدهم.

وقد أجرى مسؤولون إسرائيليون وأمريكيون مفاوضات بهدف جلب مليوني زائر مسلم إلى دولة الاحتلال سنويًا، على أن يزور معظمهم المسجد الأقصى تحت شعار «التسامح بين الأديان»، وهو ما سيشكّل زيادة كبيرة، حيث كان العدد في حدود 98 ألف سائح مسلم سنة 2018 [50]. وكانت فكرة السياحة الدينية وزيارة الأماكن المقدسة، بما فيها الأقصى، حاضرة في صفقة القرن وفي اتفاقيات التطبيع؛ فقد أشارت الصفقة إلى «التعاون مع الأردن في مجال السياحة الدينيّة في إطار لجنة مشتركة لتطوير السياحة اليهودية والإسلاميّة والمسيحيّة في دولتي إسرائيل وفلسطين».

48- مترجم عن «معاريف» في موقع الهدهد، 2021/11/27
https://hodhodpal.com/post/35438/

49- موقع مدينة القدس، 2015/4/9 . http://quds.be/2nr

50- موقع نون بوست، 2022/11/14 . https://www.noonpost.com/content/38895

وقال البيان الثلاثي الأمريكي– الإسرائيلي– الإماراتي، الذي أعلن التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين الإمارات ودولة الاحتلال، والصادر في 13/8/2020، «إنّ جميع المسلمين، كما هو موضح في رؤية السلام، يمكن لهم أن يأتوا بسلام لزيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه؛ وكذلك يجب أن تظل الأماكن المقدسة الأخرى في القدس مفتوحة للمصلّين المسالمين من جميع الأديان»[51].

وفي 15 سبتمبر/أيلول 2020، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أثناء حفل بالبيت الأبيض، إنّ صفقة التطبيع ستعزّز «السلام بالمنطقة عبر زيادة وصول المسلمين إلى المسجد الأقصى للصلاة السلمية». وأضاف: «سيدحض ذلك الرواية الكاذبة التي يستخدمها المتطرفون بأنّ المسجد الأقصى يتعرض لهجوم، وأن المسلمين لا يمكنهم الصلاة في هذا الموقع المقدس»[52].

وبحسب توم نيساني، رئيس منظمة «طلاّب لأجل المعبد» التي تنظّم اقتحامات المستوطنين للأقصى وتروّج لفكرة «المعبد»، «يعترف الإماراتيون والبحرينيون وبقية صانعي السلام بحقّ اليهود في الأقصى. بمساعدتهم، ومن دون الأوقاف والفلسطينيين، يمكن أن يكون المسجد الأقصى بيت عبادة للجميع»[53].

وتشير دراسة نشرها مركز القدس للشؤون العامة[54] (إسرائيلي)، إلى أن اتفاقيات التطبيع «ستجعل الأقصى بؤرة الصراع المستمر بين اليهودية والإسلام على مدى سنوات عديدة، مكانًا للتواصل، حيث يختلط الزوّار اليهود والإسرائيليون والسيّاح من جميع أنحاء العالم، في موقع مقدس، مع سيّاح من الإمارات العربية المتحدة، ولاحقًا ربما من

51– موقع السفارة الأمريكية في دولة الاحتلال، 2022/8/13 . https://bit.ly/3hh9Sqv
52– موقع البيت الأبيض، 2022/9/15 . https://bit.ly/3NBWbO7
53– موقع واي نت العبري، 2022/9/15
https://www.ynet.co.il/news/article/HyG4Ff0Ew
54- Nadav Shragai: Muslim Tourism to Jerusalem after the Normalization Agreements, Jerusalem Center for Public Affairs, 14/12/2020. https://bit.ly/3h3fVPd

المملكة العربية السعودية والمغرب ودول أخرى».

وتضيف الدراسة أنّه من المتوقع أن يُبدي المغرب اهتمامًا ليس بالسياحة في الأقصى وحسب، لكن أيضًا بالتأثير في ما يحدث هناك. وقد ينتج عن قربها من السعودية والتنسيق بين الدول، محور قوّة إسلامي جديد في الأقصى، والذي سينافس الأردن من أجل مستقبل الهيمنة الإسلامية في المسجد. وربما يسعى المغرب حتى إلى المشاركة في الترتيبات المستقبلية المتعلّقة بالموقع.

وبالفعل، فقد قامت وفود إماراتية وبحرينية بزيارات تطبيعية للأقصى، فقابلتها جماهير القدس بالرفض[55]؛ ولا يمكن استبعاد الاتجاه إلى تشجيع وفود مغربية على زيارة الأقصى تحت عنوان اتفاق التطبيع، لا سيّما أنّ مثل هذه الزيارات من شأنها إن تكرّرت وضمّت وفودًا كبيرة، أن تغطّي على العدوان الإسرائيلي المستمر على الأقصى والمصلّين والمرابطين، خصوصًا من المقدسيين، عبر تصدير مشهد الزيارات السلمية من مسلمي الدول العربية في مقابل «الشغب الفلسطيني».

وتهدف الزيارات التطبيعية إلى تكريس سيادة الاحتلال على الأقصى والتعامل معه وكأنّه صاحب الحق في إدارة المسجد. وتعني زيارة الوفود المطبّعة في ظلّ احتلال «إسرائيل» القدس والمسجد الأقصى، الرضا بالاحتلال وتسليم القدس للإسرائيليين، وفق ما طرحته صفقة القرن الأمريكيّة، واتفاقات التطبيع التي تبعتها؛ والأمر سيّان حتى لو تمّت مثل هذه الزيارات بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية أو مع الأردن، نظرًا إلى أنّها لا تتمّ حتى في هذه الحالة إلاّ بموافقة الاحتلال والتنسيق معه، ما يعني أنّ المشكلة تكمن في مبدأ زيارة الأقصى تحت الاحتلال، لما تعنيه من إقرار له بالسيادة على الأقصى والمشاركة في إسباغ الشرعيّة عليه.

وتكمن خطورة هذه الزيارات في أنّها تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تكريس صورة

55- الجزيرة، 2022/10/19 . https://aja.me/jn54e ؛ الميادين، 2022/1/11. https://mdn.tv/6UPa

«إسرائيل» على أنّها تسمح للمسلمين بزيارة الأقصى واختزال الصراع في جزئية الصلاة في المسجد؛ وهو الأمر الذي أشار إليه جاريد كوشنر، مستشار دونالد ترامب، بالقول إنّ «اتفاقيات التطبيع ستمكّن المسلمين في جميع أنحاء العالم السفر إلى إسرائيل سواء كان ذلك عبر الإمارات أو عبر البحرين، وسيُظهِر هؤلاء لأصدقائهم على فيسبوك وإنستغرام أنّ المسجد مفتوح وأنّ إسرائيل تحترم دينهم»[56].

خلاصة

ذهبت التصريحات المغربية الرسمية إلى التأكيد أنّ القضية الفلسطينية بمنزلة قضية الصحراء المغربية، وأنّ المغرب لن يتخلّى عن الدفاع عن القضية الفلسطينية. وذهبت التصريحات أبعد من ذلك للقول إنّ المغرب سيطوّر علاقاته مع دولة الاحتلال حتى يحصل الفلسطينيون على حقوقهم.

ومع الأخذ بالحسبان أنّ علاقات المغرب بدولة الاحتلال سابقة على اتفاق التطبيع الذي أعلِن عنه في كانون الأول/ديسمبر 2020، على الرغم من تراجع مظاهرها بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، لم يظهر منذ توقيع اتفاق التطبيع كيف يمكن العلاقات مع دولة الاحتلال أن تفيد الفلسطينيين والقضية الفلسطينية؛ بل إنّ جرائم الاحتلال لم تتوقف ولم تتراجع، وإنّما تصاعدت وتعمّقت بعد الاتفاقات الإبراهيمية. فمحاولات تهويد الأقصى تزايدت، وباتت أكثر ضراوة، حيث تترافق اقتحامات المستوطنين للمسجد مع مساعي فرض الطقوس التوراتية فيه، من صلوات وشعائر ينفّذها المستوطنون بضوء أخضر من المستوى الرسمي الإسرائيلي. كذلك، تتوالى الإعلانات عن المخططات الاستيطانية في بلدات القدس المختلفة، وفي الضفة الغربية عمومًا؛ ومحاولات تهجير حي الشيخ جراح تفاقمت في أيار/مايو 2021، ولم تمنعها الدول المطبّعة، بل صمود الأهالي ومعركة «سيف القدس». أمّا قتل الاحتلال الفلسطينيين، فعدّادٌ لا يتوقّف.

56- تايمز أوف إسرائيل، 2022/9/11 . https://bit.ly/3fDBmGk

وفي المقابل، فإنّ دولة الاحتلال تنظر إلى المغرب على أنّه أحد الأسواق لصادراتها من السلاح الذي لن يُستخدم ضدّها، وبوّابة لها لتعميق وجودها في القارّة الإفريقية، وبيدقًا آخر في الاصطفاف ضدّ إيران، ومحاولة أخرى لاكتساب الشرعية وتكريس وجودها في المنطقة العربية كأمر واقع، مع استمرار احتلالها الأراضي الفلسطينية واعتدائها على الفلسطينيين وعجز الأنظمة المطبّعة عن الضغط باتجاه إنهاء الاحتلال أو وقف جرائم «إسرائيل».

تداعيات الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي

أ. علي قاسم مقداد*

ملخص البحث:

بات بحر الصين الجنوبي نقطة ارتكاز أساسية للصراع بين الصين الصاعدة من جهة، وأمريكا وحلفائها في منطقة جنوب شرق وشرق آسيا من جهة أخرى. وباتت السيطرة على البحر وما يحويه من إمكانات طاقوية وسمكية، إضافة إلى موقعه الاستراتيجي كنقطة التقاء بين المحيطين الهندي والهادئ، هدفاً إقليمياً تسعى إليه دول الآسيان، لما له من أهمية استراتيجية في حفظ أمنها القومي، وتعزيز اقتصاداتها وتحريرها لناحية حرية حركة ناقلاتها عبره منها وإليها. وأيضاً صار بحر الصين هدفاً دولياً، سيما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الطامحة إلى استدامة هيمنتها على العالم من خلال التحكم بمعابر الملاحة العالمية، وما يعنيه ذلك من التحكم بمصائر الأمم والشعوب الطامحة إلى الانعتاق من هيمنة القطب الواحد والتأسيس لعالم جديد متعدد الأقطاب، تجد فيه مساحة للنهوض بشعوبها من بؤر التخلف والجهل والفقر.

من هنا كان الإصرار الصيني على الاحتفاظ بنسبة 80% من مساحة بحر الصين الجنوبي، كخط دفاع لحماية صعودها واحتياجاتها الطاقوية الضرورية لاستدامة النمو في اقتصادها، وما يتطلبه هذا الاقتصاد من شراكات استراتيجية عالمية، تؤسّس لواقع دولي

* باحث لبناني.

جديد تكون للصين فيه الأفضلية انطلاقاً من تعزيز تفوّقها الإقليمي المُهَدّد من الوجود الأمريكي في المنطقة.

Research Summary

South China Sea has become a main focal point for the conflict between a rising China on the one hand, and the United States of America and its allies in the Southeast and East Asia region on the other hand. Controlling the sea, its energetic capabilities and fisheries, as well as its strategic location as a meeting point between the Indian and Pacific oceans, has become a regional goal sought by ASEAN countries due to its strategic importance in maintaining its national security, strengthening its economy and liberating it in terms of freedom of movement carriers across it and to it. Moreover, it is an international goal, especially for the United States of America which aspires to sustain its hegemony over the world through controlling global navigation standards, in addition to controlling the paths of nations and peoples aspiring to liberation from unipolar hegemony, and to establish a new multipolar world in which it finds space to raise its peoples from retardation, ignorance and poverty. Therefore, the Chinese insistence on retaining an area of 80% from South China Sea as a line of defense to protect its development and its necessary energy needs to sustain growth in its economy, and what this economy requires of global strategic partnerships that establish a new international reality in which China will have the advantage, based on enhancing its regional supremacy, which is threatened by American presence in the region.

أوّلاً: المقدّمة

أصبح الجدل العالمي حول الصعود الصيني من الماضي، وبات علينا مقاربة هذا الموضوع بشيء من الواقعية السياسية، وهو أن الصين أصبحت دولة تمتلك الكثير من مرتكزات القوى العظمى، سيما في المجال الاقتصادي؛ ناهيك عن التقدم الصيني في مجال التكنولوجيا على الدول الغربية. وهذا ما أدّى إلى إعادة خلط لموازين القوى في منطقة آسيا الباسيفيك على حساب نظام ما بعد الحرب الباردة.

ومن بين القضايا الأمنية الملحّة التي تواجه دول المنطقة، النزاع على بحر الصين

الجنوبي ذات البعد الاستراتيجي من حيث المكانة والإمكانات الطاقوية والسمكية التي يحتويها، فضلاً عن كونه حافة أمامية ومجالاً حيوياً للصين في مسيرة صعودها، حيث إن سيطرة الصين على هذا البحر تمكّنها من فرض هيمنتها على الإقليم عبر التحكم بطرق الملاحة البحريّة، وأيضاً الجويّة فوقه. في ظل هذه الحقائق، ثمّة خلاف حاد يدور اليوم بين دول إقليم بحر الصين الجنوبي حول حقوق السيادة، وما يترتب عليها من تبعات قانونية تتعلق بممارسة أوجه النشاط البحري المختلفة، العسكرية والاقتصادية والسياحية، حيث تستخدم الصين، باعتبارها الدولة التي تدّعي سيادتها على 80% من مساحة هذا البحر، كثيراً من القرائن الجغرافية والتاريخية التي تبرّر بها الإطار الجغرافي لحدود سيادتها في بحر الصين الجنوبي، والطريقة التي تسمح لها بالسيطرة على أهم أجزائه التي تحتوي بشكل خاص على جزر سبراتلي وباراسيل، وباقي النطاقات التي تتّسم باحتياطات واعدة في مجال الطاقة.

في مقابل ذلك، ترفض الدول الأخرى، وتحديداً الفلبّين وفيتنام، الادعاءات الصينية، وتستخدم لهذا الغرض رؤاها الجغرافية الخاصة لإثبات عدم شرعية هذه الادعاءات في مجال السيادة على هذا البحر؛ وهي تدعو إلى العمل لحلّ أزمة السيادة هناك، وما يترتب عليها من تعطيل لمشروعات الاستثمار عبر التعاون مع الشركات الأجنبية، والى العمل على تدويل القضية عبر طرحها في المحاكم الدولية والاحتكام إلى قانون الأمم المتحدة للبحار في عام 1982؛ وهو أمرٌ ترفضه الصين بشدّة لكونها تؤمن بأن هذا البحر لا يخضع لهذا القانون، ولا يجوز تدويل قضيته، لأن القانون الصيني الخاص يعتبره بحراً داخلياً لا يخضع لأي قانون دولي، ولا يُسمح بموجبه لأي دولة خارجية أن تفرض إرادتها فيه بأي شكل من الأشكال.

وقد وصل الأمر بالصين أخيراً إلى تأكيد ذلك في الوثائق الرسمية، والتي أظهرت إحداها «جواز السفر الصيني الجديد»، الحدود البرية والبحرية للصين وهي تضم في سياقها بحر الصين الجنوبي، تعبيراً عن العقيدة الجيوبوليتيكية الصينية في هذا الإطار.

وفضلاً عن القوى الإقليمية، تتنافس اليوم في بحر الصين الجنوبي قوى دولية مهمة، وتأتي في طليعتها القوّة الأمريكية التي لديها مصالح إستراتيجية محدّدة في بحر الصين الجنوبي، وعمادها الأساسي حريّة الملاحة فيه للسفن الأمريكية التي تجوب هذا النطاق لأغراض تجارية وعسكرية، إضافة إلى تأمين جميع السبل التي تحول دون تحويل هذا البحر إلى مجال حيوي للمصالح الصينية فحسب؛ بالإضافة إلى الرغبة الأمريكية في توظيف نقاط الضعف الجغرافية في هذا البحر عبر التحكم في المضائق التي تحيط به، سواء عن طريق نشر القواعد العسكرية أو عن طريق التحالف مع القوى الصديقة المطلّة عليه.

في مقابل هذه التوجهات، هناك مصالح متضادة تمثّلها حقيقة الدور الصيني في هذا البحر، انطلاقاً من دوافع داخلية وخارجية ذات ارتباطات جغرافية – سياسية واقتصادية مختلفة، تسهم في رسم صورة مصالح الصين هناك، الأمر الذي يجعل من هذا التنافس مصدر قلق لكثير من المتابعين الذين تتملّكهم الخشية من أن يقود التركيز على البُعدين العسكري والاقتصادي الخاصّين بالهيمنة على المصير المستقبلي لبحر الصين الجنوبي، إلى حدوث مواجهات إقليمية بين دول هذا البحر ذات طابع وأبعاد دولية، ويشارك فيها الطرف الأمريكي بشكل فاعل.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية لتأثير الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي، مستفيدين من الحقل النظري للعلاقات الدولية، سيما في شقّه المتعلق بالنظرية الواقعية، وبالأخص منها البنيوية، من خلال تبيان أهميته الاستراتيجية بالنسبة للدول المشاطئة له وما تشكّله من ثقل اقتصادي وديمغرافي، جعل منها ساحة جذب عالمية؛ أضف أيضاً إلى كونه صلة وصل بين المحيطين الهندي والهادئ، وساحة نزاع إقليمية، بين الصين وبقية دول المنطقة، ودولية، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل منه نقطة ارتكاز محورية في صراع الاحتواء والصعود، ومحط دراسات وتحليلات كثيرة لها علاقة بأهمية هذا البحر ودوره في الصراع بين بعض قواه الإقليمية

والكبرى على الزعامة العالمية.

ثالثاً: منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام منهج المصلحة القومية، الذي يُعدّ من المناهج الأساسية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية؛ كما أنه من أفضل المناهج التي يمكن اللجوء إليها في هذه الدراسة.

يفترض هذا المنهج أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياساتها الخارجية؛ وبمعنى آخر، إن المصلحة القومية تشكّل العامل الأساسي لسياسة الدولة الخارجية؛ وهذا المنهج ينحدر أساساً من المنهج الواقعي، حيث يركّز على مصالح الدولة والوسائل التي تخدم هذه المصالح، ونفس المآخذ التي تقع على المذهب الواقعي تقع عليه[1].

وعليه، فإن هذا المنهج هو الأفضل لتفسير سياسة الصين الخارجية ببعدها الإيديولوجي، كإطار لسياستها الداخلية القائمة على تعزيز وحماية مصلحتها الوطنية.

رابعاً: تقسيم الدراسة

انطلاقاً من الأهداف المذكورة آنفاً، تم تقسيم الدراسة إلى مطلبين، وكلّ مطلب إلى فرعين.

تحدّثنا في المطلب الأول عن الإطار النظري المفسّر لتداعيات صعود الصين على النزاع في بحرها الجنوبي، من خلال تلمّس حقائق التاريخ في نزاعات مشابهة حصلت بين دول صاعدة ودول مهيمنة، مع الأخذ بعين الاعتبار للتطور الحاصل في شتّى ميادين العلوم الاجتماعية والطبيعية وتأثيرها على تطوّر حقل العلاقات الدولية. ورأينا أن المفهومين الواقعي والليبرالي هما الأنسب للحديث عن عنوان دراستنا.

1 – حاييم هرزوج، الحروب العربية–الإسرائيلية (1948–1982)، ترجمة: بدر الرفاعي، الطبعة الأولى، دار سينا للنشر، القاهرة، 1993، ص 20.

أما في المطلب الثاني، وهو الجانب العملي للدراسة، فتناولنا البعد الإقليمي للنزاع بين كلٍ من الصين من جهة، والدول المتشاطئة للبحر من جهة أخرى؛ وأيضاً تناولنا البعد الدولي من خلال الكباش بين الصين وأمريكا في محاولة لمنع إحداهما الأخرى من بسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي.

المطلب الأول

الإطار النظري المُفسّر لتداعيات صعود الصين على النزاع في بحرها الجنوبي

لقد حيّر مستقبل الصعود الصيني المنظّرين والباحثين السياسيين، وكلٌ تصوّره انطلاقاً من رؤيته لطبيعة العلاقات الدولية. فالواقعيون، وعلى رأسهم التيار البنيوي الكلاسيكي، وبالأخص البروفسور جون ميرشايمر (John J. Mearsheimer) تبنّوا وجهة النظر التي تقول: «إن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية ولا توجد سلطة عليا فوق سلطتها. فغياب هذه الهيكلية في النظام الدولي يؤدّي إلى ما يسمّى بالفوضى الدولية، والتي لا تعني تلك الفوضى المرادفة للعنف، ولكن تعني ببساطة أن للدول سيادة سياسية فعلية. وأكثر من ذلك، فإن حسابات القوة تُهيمن على تفكير الدول، كما أن الدول تنافس بعضها البعض من أجل القوّة؛ فهناك صيغة صفرية لهذا التنافس، والتي تكون في بعض الأحيان شديدة وغير متسامحة. ومن المؤكد وجود تعاونٍ بين الدول، لكن في الأصل هناك صراع على المصالح بينها لا تناغمٌ حول هذه المصالح. وبالتالي فإن الحرب تُعدّ وسيلة شرعية تتّبعها الدول»[2].

أما الليبراليون، فيعتقدون أن المكتسبات الاقتصادية للصين، والتي جنتها نتيجة تبنّيها لسياسة الإصلاح والانفتاح، ستقودها حتماً إلى انتهاج أسلوب التعاون مع الواقع الدولي الحالي الذي أمّن لها عبر مؤسساته السياسية (مجلس الأمن)، والاقتصادية (منظمة التجارة

2 - John Mearsheimer, «Realism, the Real World, and the Academy», in Michael Brecher and Frank P. Harvey, es,. Realism and Institutionalism in International Studies, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2002, p: 25-26.

العالمية)، انفتاحاً سياسياً وانتعاشاً اقتصادياً جعلها تحتل المرتبة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا المطلب سوف نُسقط النظريتين الأهم في حقل العلاقات الدولية، وهما الواقعية، وتحديداً البنيوية الهجومية، والليبرالية، على الصعود الصيني، في محاولة لتلمّس آفاق ومستقبل هذا الصعود، وإن كان الباحث يميل إلى أن صيرورة التاريخ هي ذاتها لناحية تحرّر الدول الصاعدة من التزاماتها، سيما إذا كان الواقع الدولي لا يتناسب وتطلعاتها. وفي لحظةٍ ما، وعندما تشعر الصين الصاعدة بأن كلفة المواجهة أقل من كلفة التعاون، سوف تلجأ إلى محاولة تغيير الواقع بشتّى السبل، بما فيها استخدام القوّة.

الفرع الأول: صعود الصين من وجهة نظر الواقعية الهجومية

تُقدّم الواقعية تصوّراً مخيفاً فيما يتعلق بصعود الصين وطموحاتها التوسعية، حيث إنّ المنطلقات الجديدة للواقعية الكلاسيكية (خاصة في شقّها الهجومي)، تُرشدنا إلى نتيجةٍ مفادها أن الوسيلة الوحيدة للبقاء في النظام الفوضوي هي أن تكون الطرف المهيمن على بقية الوحدات. أمّا المقصود بمصطلح الهيمنة، فيرى رائد هذا التيار، جون ميرشايمر، أنّه من المستحيل تحقيق الهيمنة العالمية؛ فالعالم كبير ومليء بالمسطّحات المائية، أو ما يسمّيه بالقوّة الحاجزة للمياه. ولذلك من الصعب أن تفرض دولة ما، مهما بلغت من القوّة، قوّتها وهيمنتها على الآخرين عبر المياه؛ ولذا لا يمكنها أن تهيمن على العالم بأسره. وبالتالي فإن أفضل ما يمكن فعله هو أن تكون الدولة القويّة صاحبة الهيمنة في إقليميها وحسب، في مقابل أن تضمن هذه الدولة وتسعى إلى منع أيّ محاولة من الدول الأخرى للهيمنة على محيطها الإقليمي.

كما يتساءل ميرشايمر: من يهتم بسيطرة دولة أخرى على إقليم آخر من العالم؟ فيجيب أنَّه إذا تمكّنت دولة ما من إحكام سيطرتها على محيط إقليمها، فهذا يعني أنها جاهزة لتوسّع دائرة نفوذها مدفوعة ببحثها عن القوّة، إلى أن تصل إلى حدود دولةٍ أخرى أو نفوذ منطقةٍ ما تابع لمحيط إقليمي لدولة أخرى قويّة.

وكلّ ذلك يقودنا إلى الإقرار بوجود هدفين أساسيين يرتبطان بالدول القوية المهيمنة أو الصاعدة الطامحة على وجه الخصوص. يتمثل الهدف الأول في أن تفرض هيمنتها على الإقليم المتواجدة فيه، أما الثاني فهو ضمان عدم قدرة أي دولة أخرى أن تفعل الأمر ذاته في إقليمها، كخطوة استباقية تحول بينها وبين توسعة نفوذها بعد أن يستقر لها الأمر وتُهيمن على إقليمها[3]. وهذا ما ينطبق على أمريكا والصين لناحية محاولة الأولى احتواء الثانية، ومنعها من السيطرة الإقليمية كمقدّمة لتبوّء مكانة الدولة العظمى، في مقابل سعي الصين إلى كسر محاولة الاحتواء الأمريكي عبر مراكمتها لشتّى أنواع القوّة ومعالجة مشكلاتها الداخلية والإقليمية والتمدد في محيطها، لا سيما في بحر الصين الجنوبي، عقدة النزاع الإقليمي ذات الطابع الدولي، حيث أصبح هذا النزاع مصدراً لعدم رضا الصين، ومقدّمة للانهيار النهائي للوضع الراهن، وذلك لأن الصين من المرجّح أن تُظهر طموحات متزايدة لتمديد سيطرتها الإقليمية إلى جانب زيادة قوّتها، والتي من الممكن أن تزيد من خطر نشوب صراع مقصود أو غير مقصود.

في ذات السياق، فإن توْق الصين لتحقيق الهيمنة الإقليمية من خلال القوّة إذا لزم الأمر، من شأنه أن يجعل النزاعات على الأراضي في بحر الصين الجنوبي أكثر احتمالاً، لا سيما إذا اشتبكت طموحات الصين التوسعية مع مقاومة المطالِبين الآخرين المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية كقوّة عظمى معاصرة.

وبناءً على ما سلف، يتوقّع ميرشايمر أن تُنتج الصين رؤيتها الخاصّة لمبدأ مونرو، مثلما فعلت اليابان الامبريالية في ثلاثينات القرن العشرين في الحقيقة، وأن هناك تلميحات عملية لهذه السياسة. فقد أوضح مسؤولون صينيون رسميون أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد مسموحاً لها أن تتدخل في بحر الصين الجنوبي، والذي تنظر إليه الصين باعتباره مصلحة جوهرية على غرار تايوان والتيبت. ويبدو أنّ الصين تشعر بنفس الشيء حيال البحر الأصفر. تساءل ميرشايمر في النهاية: «لماذا ينبغي أن نتوقّع أيَّ تصرّفٍ مختلفٍ للصين

3 – John Mearsheimer, Realism and the Rise of China, Op Cit.

عن الولايات المتحدة الأمريكية عبر مسارها التاريخي؟ هل هم أكثر تمسّكاً بالمبادئ من الأمريكيين؟ هل هم أكثر أخلاقية؟ هل هم أقل قومية من الأمريكيين؟ أو أقل اهتماماً وقلقاً على بقائهم؟» ليجيب: «لا يوجد في الحقيقة أيُّ أمرٍ من هذه الأشياء. بالطبع من المرجّح أن تُحاكي الصين الولايات المتحدة الأمريكية، وتحاول أن تكون مهيمناً إقليمياً[4].

أضف إلى ذلك، فإن عاملي النوايا والقدرات هما محور تركيز الواقعيين البنيويين الجدد، للتمييز بين دول الوضع القائم والدول التعديلية في بُنية النظام الدولي، إذ ترى الواقعية الدفاعية أن القوى الكبرى تكتشف بالحدس النوايا الصالحة والشرّيرة من بين عوامل عدة، كالتوازن الدفاعي – الهجومي والمؤشرات السلوكية الأخرى. وبعد ذلك يمكن لهذه القوى أن تضع سياسات تعاونية أو نزاعية مبنيّة على اعتقادها بتلك النوايا.

أما الواقعية الهجومية، فترى أنَّ جميع الدول الكبرى لها نوايا تعديلية إلى حين تحقيق الهيمنة. فالقدرات لا النوايا هي ما تهمّ الدول، ويجب التركيز عليها أكثر، لأن الدول لا تكون في العادة متأكدة من طبيعة نوايا الآخرين؛ فمن الصعب معرفة ذلك؛ حتى وإن عُرفت، فإنه لا يوجد ما يضمن أن تبقى النوايا ثابتة على الإطلاق. وكمحصّلة لذلك، فإنَّ أفضل وسيلة لضمان الأمن هي جمع أكبر قدر من القوّة لمواجهة الخصوم المحتملين[5].

وبناءً عليه، يرى الهجوميون أن على الدول تغييّر التوازن القائم كي يصبح في صالحها إذا كانت الفوائد تفوق التكاليف. لذلك، تُعدُّ جميع الدول – بما فيها الصين – دولاً تعديلية ما دامت لم تحقّق الهيمنة بعد.

وباختصار، فإنه كلّما تنامت قوّة الدولة سوف تسعى إلى تغيير النظام الدولي، من خلال التوسع الإقليمي السياسي والاقتصادي، حتى يصير هامش التكاليف الناجمة عن

4 – John Mearsheimer, The Gathering Sorm: China›s Challenge to US power in Asia, The Chinese journal of International politics, Vol. 3, 2010, pp:389-390.
http://cjip.oxfordjournals.org/content/3/4/381.full.pdf+html

5 – كانغ وانغ، الواقعية الهجومية وصعود الصين، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد العاشر، العدد الأول شتاء 2006، ص – ص70 –68.

هذا التغيير مساوياً أو أعظم من هامش الفوائد، على حد تعبير روبرت غيلبين، أحد آباء الواقعية الجديدة.

إن تصرّفات الصين المتزايدة الحزم في بحر الصين الجنوبي دليل على توجهاتها الاستراتيجية الجديدة، بمفهوم تعظيم القوّة، والتي تنطوي على الحاجة إلى تعزيز مكانتها الإقليمية، وإنّ سياسات بكين المتمثلة في الصبر والتقارب لا تُعتبر من الثوابت، خصوصاً أنها تواجه وضعاً تحتاج فيه إلى إظهار تصميمها على عدم احتوائها أو تجاهلها من قِبل الآخرين، أو في التعامل مع مسائل السيادة والسلامة الإقليمية.

الفرع الثاني: صعود الصين من وجهة نظر الليبراليين

النظرية الليبرالية هي النظرية التي تحاول تفسير التفاعلات السياسية في النظام الدولي، من خلال الاعتماد على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالاعتماد المتبادل، والمنافع المبتغاة من التجارة الحرّة ، والأمن الجماعي، والتواجد الحقيقي للمصالح المنسجمة بين الدول؛ هذا وعلى عكس الواقعيين، ينطلق الليبراليون من نظرة متفائلة للنظام الدولي، بحيث يُركّزون على مفهوم التعاون لا الصراع كأساس للسلوك الدولي؛ بمعنى أن الليبراليين يلجؤون للأدوات الدبلوماسية في العلاقة بين الدول وحلّ النزاعات، على عكس الواقعيين الذين يفضّلون الحرب كأداة رئيسة في حلّ النزاعات. كما تُقدّم الليبرالية مجموعة من الادعاءات المعيارية أو الأخلاقية حول أهمية الحريّات والحقوق الفردية؛ وذلك بمعنى أن السياسية الخارجية للدول تقوم على مجموعة من القِيم والمبادئ، وليس فقط على المصلحة المجرّدة.

أما الافتراضات الرئيسة للنظرية الليبرالية، فجوهرها أن للدولة دوراً مركزياً، ولكن ليس وحيداً في النظام الدولي، حيث إن هناك مجموعة من اللاعبين من غير الدولة يساهمون في التفاعلات السياسية الدولية. كما يعترف الليبراليون بفوضوية النظام الدولي وغياب السلطة المركزية؛ ولكن على عكس الواقعيين، فإن هذه الفوضوية تقود للتعاون وليس للصراع؛ وذلك لأن الليبراليين لا يُقصرون اهتمامهم بالأمن القومي المبني على

التهديد العسكري؛ فمجالات التهديد عندهم تتّسع لتشمل ظواهر كالاحتباس الحراري والأمراض عابرة الحدود وغيرها، الأمر الذي يتطلب تعاون الجميع للتصدّي لها.

لهذا، فإن المصلحة القومية للدول غير مرتبطة فقط بالأمن القومي، بل بتحقيق الشراكات الاقتصادية والتجارية، وبناء بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار، بحيث تسعى الدول لتعظيم قوّتها النسبية لا المطلقة، وذلك لأنها تؤمن بالتعاون الدولي، كما أن السعي للقوّة المطلقة من شأنه أن يُضعف عنصر الثقة الذي يُعتبر مهماً في التعاون وبناء الشراكات؛ فالدولة ليست عبارة عن كيان وحدوي فقط، بل هي منظومة واسعة في اتخاذ القرار، تمتد من الحكومات إلى الأحزاب إلى منظمات المجتمع المدني إلى الشعب؛ وكلّ ذلك عبر القنوات التمثيلية الديمقراطية.

هذا ويركّز الليبراليون على الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنمية وتطوير التعاون الدولي لمواجهة المسائل المشتركة ذات الاهتمام الإنساني. فالتعاون هنا يُعدُّ بديلاً عن الصراع والحرب من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة في القضايا العالمية، خصوصاً في ظل خلوّ النظام الدولي من سلطة مركزية. كما ألغى الليبراليون التقسيم التقليدي للواقعيين في التمييز بين السياسة العليا، والتي تُعنى بالقضايا الأمنية، والسياسة الدنيا، والتي تُعنى بقضايا كالبيئة والاتصالات؛ الأمر الذي منح الدول والمنظمات هامشاً أوسع في المجالات التي يمكن أن يتمحور التعاون حولها.

هذا، ويتبنّى الليبراليون مفهوم السلام الديمقراطي، حيث إنه من المفترض أن يُسهم انتشار الديمقراطية في الحد من الحروب؛ وذلك لأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض. فالثقافة السياسية في الدول الديمقراطية تقوم على التعددية وقبول الآخر، ومبدأ الحوار والإحساس بالمسؤولية الذاتية؛ كما أن التداول السلمي للسلطة في الديمقراطيات يضع مُحدّدات على صانع القرار أمام الرأي العام؛ وفي الغالب، الشعوب لا تميل إلى الحرب بقدر ميلها إلى التواصل والتعاون لخلق بيئة أكثر استقراراً وازدهاراً. هذا ويَعتبر أتباع النظرية الليبرالية أن الدول الديموقراطية تُشكّل فيما بينها منطقة من السلام، بحيث يصعب

على قادة تلك الدول كسر هذا العرف من السلوك الحضاري وانتهاكه.

أما فيما خصّ الصعود الصيني، فلا يراه الليبراليون كخيرٍ مطلق بالنسبة للنظام الدولي الراهن، لكنهم فقط يؤكدون على أن تهديد الصين كقوّة مراجعة يمكن احتواؤه عبر تضمين سياسات كبح صعود الصين المزاوجة بين الأدوات الاقتصادية والسياسية والأدوات العسكرية؛ فإلى جانب موازنة قوّة الصين الصاعدة، يمكن أن يستمر النظام الدولي في الضغط على الصين من أجل الانخراط أكثر في آليات الحوكمة العالمية، وجعلها تتحمل مسؤوليتها كقوّة كبرى صاعدة.

يتّفق الليبراليون مع الواقعيين حول الفوضى كميزةٍ جوهريةٍ للنظام الدولي؛ غير أنه في الوقت الذي يؤكد فيه الواقعيون على دورها المُقيّد لسلوك الدولِ، يجادل الليبراليون بأنها تسمحُ أيضاً بطيفٍ أوسع من التفاعلات؛ كما يعترضون على الاهتمام المفرط الذي توليه الواقعية للفوضى على حساب الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول، حيث يدفع الواقع الدولي الحالي، بما فيه من التعقّد في الاعتماد المتبادل الدولي، بالدول إلى المزيد من مأسسة العلاقات الدولية للاستفادة من المزايا والمكاسب التي توفّرها المؤسسات الدولية؛ وفي الوقت نفسه، التقليص من حدّة التكاليف الناجمة عن فوضوية النظام الدولي. وفي هذا السياق، يهتم الليبراليون بالمكاسب المطلقة التي يوفّرها التعاون الدولي أكثر ممّا يهتمون بالمكاسب النسبية.

يحتفي الليبراليون بالانتشار الواسع الذي تعرفه المؤسسات الدولية خلال العقود الأخيرة، ويحاججون بأن المؤسسات أصبحت مهمة في السياسة الدولية، وهي قادرة على التلطيف من آثار الفوضى؛ ويستندون إلى الافتراض أن عضوية الدول في المؤسسات الدولية تدلّ على مدى إذعانها لمعايير النظام الدولي القائم. وهكذا يحاجج الليبراليون بأن صعود الصين مقترناً بتزايد انخراطها في المؤسسات الدولية من شأنه أن يطمئن العالم حيال انعكاسات تحوّلها إلى قوّة كبرى، وهي حسب رأي الباحث مسألة فيها نظر انطلاقاً من التعاطي البراغماتي الصيني، والذي ما برح يُعبّر عن استيائه من التدخلات الأمريكية

في غير منطقة من العالم، خصوصاً في بعض المسائل التي تعتبرها الصين خطاً أحمر بالنسبة لها (كقضية بحر الصين الجنوبي وتايوان والتيبت وشينجيانغ)، والمحاولات الأمريكية لاحتواء الصين ووضع العراقيل الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية أمام صعودها، في مقابل إصرار صيني على تبوّء مكانة عالمية وازنة في عالم متعدد الأقطاب، في سياقٍ من التوازن بين الشرق والغرب، وضمن مفاهيم وعادات وقِيم خاصة بكلّ أمّة أو دولة، بمعزل عن فرض قِيم وثقافات معيّنة على بقية الأمم والشعوب؛ ولما لذلك من انعكاس على مشاعر تلك الدولِ التي ترى في ثقافتها وحضارتها مصدر اعتزازٍ وفخار لها.

وعوداً على بدء، فإن بحر الصين الجنوبي هو المساحة العملية للصين لإثبات هيمنتها الإقليمية من خلال السيطرة على الجزء الأكبر من البحر، أي ما نسبته 80%، بما فيه من جزر وأرخبيلات تحتوي على مصادر طاقوية وسمكية مهمة للغاية؛ فضلاً عن التحكم بطرق الملاحة البحرية والجوية في منطقة مهمة للغاية من الناحية الاقتصادية والسكانية.

إن تزايد القوّة الصينية، سواء الاقتصادية أو العسكرية، سينعكس حتماً على تعزيز نفوذها في بحر الصين الجنوبي، وصولاً إلى إخراج الوجود الأمريكي من المنطقة، وهو العائق الرئيسي أمام الصين في استكمال وحدتها، كمقدّمة لهيمنتها الإقليمية أولاً. وحسب رأي جون ميرشايمر، إن تحقيق الهيمنة الإقليمية هو في بعده الأوسع هيمنة عالمية؛ وبالتالي يميل الباحث إلى أن هناك ساعة صفرية، تتعلق بملاءمة استكمال الآليات والقدرات الصينية لتكاليف التغيير.

المطلب الثاني

الصراع حول بحر الصين الجنوبي في بعديه الإقليمي والدولي

يقع بحر الصين الجنوبي غرب المحيط الهادئ، الذي يربطه بالمحيط الهندي، وهو أكبر بحر في العالم بمساحة تبلغ 3،5 مليون كلم2 [6]. وقد اكتسب هذا البحر أهمية استراتيجية بعد نمو التجارة العالمية، حيث يمر عبره ثلث الشحنات البحرية العالمية. وقد زادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي فيه؛ ووفقاً لتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، فإن منطقة بحر الصين الجنوبي تحتوي على ما لا يقل عن 11 مليار برميل من النفط و19 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي؛ وتشير تقديرات مرتفعة أخرى إلى 22 مليار برميل من النفط و290 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي[7]؛ بالإضافة إلى غناه بمصائد الأسماك، وهو ما جعل الدول المطلّة عليه تتنافس للاستيلاء على الجزر المتناثرة فيه، والتي تعد بالمئات، وأشهرها براسيل وسبراتلي وعدد من الصخور والكثبان الرملية والشعاب المرجانية، ومعظمها غير مأهولة بالسكان؛ ويتشكّل بعضها من عدد قليل من الصخور.

لقد تسبّب بحر الصين الجنوبي بأزمة كبرى، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تحوّل هذا البحر إلى منطقة نزاع إقليمية في ظل السيادة المتنازع عليها بين العديد من الدول. فبالإضافة إلى مزاعم الصين التوسعية، ثمّة دول أخرى لها نفس المزاعم في السيادة على هذه المنطقة، مثل الفلبين وفييتنام وماليزيا وبروناي وتايوان؛ ولا تقتصر النزاعات القائمة على الدول الإقليمية، بل تتعدّاها إلى الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة

6– نور تركي، أمن دولي – بحر الصين الجنوبي، في عين الأزمة، مقال منشور على موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات (ECCI)، بتاريخ 2021/6/3، على الرابط التالي: http://www.europarabct.com، تاريخ الدخول 2022/3/22.

7 – محمد غروي، هل يُعجّل بحر الصين الجنوبي بالحرب بين واشنطن وبكين؟ مقال منشور على موقع (إندبندنت عربي)، بتاريخ 2020/7/7، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com، تاريخ الخول 2022/3/22.

الأمريكية، التي ترى في سيطرة الصين على هذا البحر خرقاً لحريّة الملاحة في المنطقة التي حدّدتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[8].

وبناءً على ما تقدّم، جرى تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: في الفرع الأول تحدّثنا عن الصراع في بعده الإقليمي، في محاولة للوقوف على مواقف الدول المتنازعة على البحر، لا سيما الصين المتعطشة للتمدّد البحري كحاجة استراتيجية، وبما يحاكي صعودها بمتطلباته الجيوبوليتيكية الضرورية لفرض هيمنتها الإقليمية من جهة، وإبعاد التواجد الأمريكي إلى خارج المنطقة من جهة أخرى. أما فيما خص بقية الدول المشاطئة والقريبة للبحر، أو تلك التي يشكّل البحر ممراً حيوياً لاقتصادها، كاليابان مثلاً، فإنها ترى في سيطرة الصين على المساحة الأكبر من البحر، بما يحويه من جزر ومقدّرات نفطية وسمكية، إجحافاً بحقوقها السيادية البحرية التي كفلتها لها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982؛ فضلاً عن جعل حركة ملاحتها البحرية أسيرة السيطرة الصينية على البحر.

الفرع الأول: الصراع على البحر في بعده الإقليمي

تعود جذور النزاع في بحر الصين الجنوبي إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أعلنت الصين (في عهد الكومينتانغ) أن السيادة على كامل جزر بحر الصين، خاصة باراسيل (Paracel)، وبراتاس (Pratas)، وسبراتلي (Spratly)، قد آلت إليها عقب قبول اليابان الاستسلام بموجب إعلان القاهرة (1943)[9]؛ ثم إعلان بوتسدام (1945)[10]. تبع ذلك قيام جمهورية الصين، في نوفمبر 1946، بإرسال سفن حربية لإحكام سيطرتها على الجزر.

8 - Christopher J. Pehrson, String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power Across the Asian Littoral Strategic Studies Institute, July 2006.

9 – مؤتمر القاهرة، موقع (عراقيبيديا) الإلكتروني، على الرابط التالي: https://ar.irakipedia.org/wiki/57 ، تاريخ الدخول: 2022/3/26.

10 – إعلان بوتسدام، موقع (ويكيبيديا) الإلكتروني، على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الدخول: 2022/3/26.

أسّس لهذا النزاع ما عُرِف بخط الشَرَطات (أو القواطع) التسع (dashes) –9 line الذي أعلنته حكومة جمهورية الصين آنذاك، بموجب خريطة نُشرت في الأول من كانون الأول/ديسمبر سنة 1947، حدّد حدود سيادة الصين في بحر الصين الجنوبي. وقد أخذ الخط شكل حرف (U)، مكوّناً من إحدى عشر شَرطة غير متصلة. وبموجب هذا الخط، وقع الجزء الأكبر من البحر تحت السيادة الصينية، بما في ذلك جزر باراسيل، وسبراتلي، وبراتاس.

وقد أُعيد التأكيد على هذا الخط كأساس لتحديد حدود السيادة الصينية في بحر الصين الجنوبي، من جانب حكومة جمهورية الصين الشعبية(الصين في عهد الحزب الشيوعي)، حيث تم تعديله ليصبح تسع شَرطات بعد حذف شَرطتين منه في منطقة خليج تونكين (Tonkin gulf)، بينما استمرّت حكومة تايوان في التأكيد على ملكيّتها لكامل الجزر التي تدّعي الصين سيادتها عليها، استناداً إلى الأساس نفسه (خط الشَرطات التسع) الذي كانت قد وضعته حكومة جمهورية الصين. وما إن تم توقيع معاهدة السلام بين الولايات المتحدة واليابان في أيلول/سبتمبر 1951، حتى أعلنت فيتنام حقّها التاريخي في ملكيّة الجزر؛ وتبع ذلك إعلان حكومة الفلبّين هي الأخرى حقّها في ملكيّة بعض هذه الجزر. وبالإضافة إلى فيتنام، والفلبّين، وتايوان، فإن باقي دول جنوب شرقي آسيا (ماليزيا، بروناي، إندونيسيا)، ترفض هي الأخرى الاعتراف بالخط الصيني كأساس لتحديد خطوط السيادة في بحر الصين الجنوبي.

من جهتها، حاولت الصين تأكيد حقوقها السيادية في بحر الصين الجنوبي بطرق مختلفة، كان من بينها تسليم خريطة للأمم المتحدة في 7 أيار/مايو 2009؛ لكن سرعان ما قدّمت الفلبّين وفيتنام وماليزيا احتجاجات رسمية على تلك الخريطة. وفي سنة 2013 قامت الصين بإضافة شَرطة جديدة، ليصل هذا الخط إلى شرق تايوان، وليصبح عشر شرطات (dashs line)–10 وفي المقابل، تستند دول جنوب شرقي آسيا في رفضها للخط الصيني إلى عدد من الاعتبارات، أبرزها تناقض الخرائط والحقوق الصينية في بحر

الصين الجنوبي مع معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، وتجاوز الخريطة الصينية لمناطق الحقوق الاقتصادية الخالصة لبعض دول المنطقة.

وواقع الأمر أن هذا الخط الصيني أثار الكثير من الجدل بالنظر إلى عوامل عدة، أوّلها غموض هذا الخط، وعدم تقديم الصين تعريف محدّد لماهيّته، وما هو المقصود بتقطّع هذا الخط وعدم اتصاله؛ فضلاً عن عدم ثبات الخط وتغيّر عدد شَرطاته من وقتٍ لآخر، الأمر الذي يتناقض مع مفهوم خط الحدود. أضف إلى ذلك أن تعديل هذا الخط يتم من جانب واحد هو الصين.

وهكذا، فإن هناك تكييفين مختلفين للنزاع في بحر الصين الجنوبي؛ الأول هو التكييف الصيني للنزاع باعتباره نزاعاً على السيادة والملكية؛ ومن ثمّ فإنه لا يخضع لقواعد ومبادئ معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 ويخرج عن نطاق عمل المعاهدة، وفقاً لوجهة النظر الصينية. وفي المقابل، ترفض دول جنوب شرقي آسيا الرؤية الصينية، وترى أن لها حقوقاً سيادية في بحر الصين الجنوبي؛ وقد تفاوتت مواقف دول الآسيان من النزاع على البحر؛ فبعضها كان متشدداً جداً(كفيتنام والفلبّين)، والبعض الآخر تراوحت مواقفهم بين الاعتراض مع مراعاة مصالحهم المتبادلة مع الصين. وفيما يأتي نعرض مواقف بعض دول الآسيان من النزاع في بحر الصين الجنوبي، وهي الدول الأكثر قُرباً من الصين ومن جزر بحر الصين الجنوبي.

موقف الفلبّين: لا يفصل بين الصين والفلبّين سوى البحر، وظلّت العلاقات بين شعبيهما وديّة جيلاً بعد جيل، وليس بينهما نزاع على تحديد الحدود البرية والبحرية أصلاً. لكن، منذ سبعينات القرن العشرين، برز إلى الوجود الخلاف بينهما فيما خص أجزاء من بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي أدّى إلى التوتر بين البلدين.

ولتسوية النزاع لجأت الفلبّين إلى مجموعة آسيان أوّلاً. وقد اقترحت مانيلا أن تقوم منظمة آسيان بقيادة مبادرة إقليمية، تعمل فيها على تحويل بحر الصين الجنوبي من نطاق

خطِر للصراع المستقبلي إلى نطاق السلام والحريّة والصداقة والتعاون[11]، سيما بعد أن تعرضت العلاقات بين البلدين للتأزّم في الفترات السابقة، نتيجة الحوادث الكثيرة التي حصلت بينهما، سواء لناحية الاستثمارات النفطية في البحر، أو لناحية السيطرة على مصائد الأسماك؛ هذا فضلاً عن أساس الخلاف المتعلق بالسيادة على الجزر وموقف مانيلا المعارض لخط الشَرطات التسع الصيني، والذي يسمح لها بالسيطرة على مساحة كبيرة من البحر، تتجاوز أحياناً المنطقة الاقتصادية الخالصة لبعض الدول المشاطئة للبحر.

وفي ظل الموقف المتعنّت للصين، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع السيادة على الجزر، لجأت الفلبّين للاحتكام إلى القانون الدولي للبحار، عبر دعوتها للصين وباقي الدول المطلّة على بحر الصين الجنوبي، للذهاب إلى محكمة دولية مختصّة بهذا الشأن، أو العمل على تشكيل لجنة من الحكماء بهدف اتخاذ القرارات النهائية الموجبة التنفيذ بخصوص ترسيم الحدود الجغرافية للدول في هذا المسطّح المائي. لكن هذه الدعوة أثارت حفيظة الصين، والتي ردّت بعدم اعترافها بشرعية أي محكمة أو تحكيم دولي يسعى إلى الحدّ من نفوذها ويقوّض حدودها الجغرافية. والسبب الرئيسي الذي يكمن وراء ذلك هو التخوّف الصيني من أي وساطة دولية يمكن أن تساهم في تحييد دورها في بحر الصين الجنوبي، الذي يقع في سلّم أولوياتها الاستراتيجية في المنطقة، ويشكّل محوراً مهمّاً من محاور التنافس الجيواستراتيجي مع القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

موقف فيتنام: تعتمد فيتنام على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار جامايكا 1982، وعلى الحقائق التاريخية، وعلى مبدأ الرصيف القارّي، في ادعاءاتها بحقوقها السيادية على أجزاء واسعة في بحر الصين الجنوبي؛ فهي ترى انطلاقاً مما ذُكر أعلاه أن جزر سبراتلي بكاملها هي حق لفيتنام، أي أنها مقاطعة بحرية تابعة لمحافظة خانه هوا. وقد استخدمت فيتنام في ذلك الآثار كدليل، بهدف تعزيز ادعاءات السيادة الخاصة بها على

11 – Aileen S. Baviera, «The South China Sea Disputes: Is the Aquino Way the ‹ASEAN Way›» in Yang Razali Kassim (ed), The South China Sea Disputes Flashpointts, Turning Points and Trajectories (Singapore: World Scientific Pubishing Co, 2012), pp. 19-22.

هذا البحر؛ ومن تلك الادعاءات، المطالبة الفرنسية أثناء استعمارها لفيتنام بعائدية جزر سبراتلي وباراسيل إلى مستعمرتها فيتنام[12]. تعود ادعاءات فيتنام في بحر الصين الجنوبي إلى عهد سلالة نغُوين، متسلّحةً بخرائط جغرافية. كما تؤكد فيتنام ادعاءاتها في هذه الجزر من أنها جزء من عملية انفصالها عن فرنسا، وتشير بذلك إلى المطالبة الفرنسية بجزر سبراتلي في عام 1933، مع العلم بأن اليابان قامت في نهاية الحرب العالمية الثانية بإعادة هذه الجزر إلى فرنسا.

قامت فيتنام في العام 1977 بالعمل على تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة الاقتصادية الخالصة حتى مسافة 200 ميل بحري[13]؛ وهو التحديد الذي يتعارض جغرافيّاً مع التحديد الذي شملته الرؤية الصينية للمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي قاد إلى وقوع حوادث صدام مسلّح كثيرة بين الطرفين في مياه هذا البحر، بفعل التضارب في التوجهات، خصوصاً تلك المتعلقة بالمصالح الاقتصادية الخاصة بوجود الحقول النفطية في المياه التي يدّعي كلّ طرف من بين هذه الأطراف سيادية عليها.

إن العلاقات الصينية– الفيتنامية مرشّحة لمزيد من التوتر في بحر الصين الجنوبي، خصوصاً في ظل سعي الصين إلى جعل البحر منطقة دفاع استراتيجية تؤمّن لها هامشاً كبيراً من التحكم بحركة الملاحة البحرية والجوية في إقليمها الطامحة إلى الهيمنة عليه، في سعيها لتبوّء مركز عالمي، تعيد من خلاله التوازن في العلاقات الدولية المختل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلاً عن جعلها دول الإقليم تدور في الفلك الاقتصادي للصين من خلال الاعتماد عليها في اقتصاداتها النامية.

موقف بروناي: تقتصر مطالب بروناي في بحر الصين الجنوبي على المنطقة الاقتصادية الخالصة، التي تمتد لمسافة 200 ميل بحري من سؤالها؛ وبالتالي ليس لها ادعاءات خاصة

12 – Ralf Emmers, «Maritime Disputes in the South China Sea: Strategic and Diplomatic Status (8) Quo,» Working Paper Series, no. 87, Institute of Defence and Strategic Studies Singapore (September 2005), p. 13.

13 – Daniel Livingstone, «The Spratly Islands: A Regional Perspective,» Journal of the Washington (11) Institute of China Studies, vol. 1, no. 2 (Fall 2006), p. 151.

في جزر سبراتلي، إنما فقط تطالب ببعض الشُّعب المرجانية، كلويسا ورايفلمان؛ وتؤكد برونای ادعاءاتها هذه من خلال اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وهي تعارض إلى جانب الفلبّين وفيتنام ودول الآسيان، باستثناء كمبوديا (الحليف الاستراتيجي للصين في مجموعة الآسيان)، خط الشَرطات التسع الذي اعتمدته الصين في تحديد سيادتها البحرية في بحر الصين الجنوبي، والذي أخذ شكل حرف (U)، لأنه يمتد إلى منطقتها الاقتصادية الخالصة حيث توجد مجموعة من حقول النفط والغاز الطبيعي.

أما فيما يتعلق بموقف بقية دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، فهي لم تنجح في اتخاذ موقف موحّد تجاه الصين فيما خص بحر الصين الجنوبي، لسببين: الأول هو موقف كمبوديا المؤيد للصين بموضوع البحر، والثاني تداخل المصالح بين دول الآسيان والصين من جهة والخوف من القوة الصينية من جهة أخرى، الأمر الذي حال دون صدور موقف مشترك لهذه الدول حيال السيطرة الصينية على 80% من مساحة بحر الصين الجنوبي.

الفرع الثاني: الصراع على البحر في بعده الدولي

أمّنت سياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها الصين منذ العام 1978 نهضة اقتصادية، كانت الأساس في وصولها إلى مصافي الدول الكبرى، مزاحمةً واشنطن في كثير من الميادين. هذا النمو الاقتصادي سرّع من وتيرة التحديث العسكري لقواتها المسلحة الذي بدوره أمّن حماية خطوط امداداتها من الطاقة، ناهيك عن تأمين عُمقها الاستراتيجي البحري في بحارها الملاصقة لسواحلها من خلال تثبيت وجودها العسكري في هذه البحار، لا سيما في بحر الصين الجنوبي.

إن النزاع من أجل السيطرة على بحر الصين الجنوبي ليس جديداً، فهو يعود إلى الحرب العالمية الثانية، عندما سيطرت اليابان على عدد من الجزر فيه. ولكن ما يميز هذا النزاع اليوم هو أن هذا البحر أصبح ميدان لإثبات الصعود الصيني في بعده الإقليمي كمقدمة لكسر سياسة الإحتواء التي تمارسها واشنطن ضد الصين، وفي بعده الدولي كونه الممر الوحيد إلى منطقة جنوب شرق آسيا وشرقها وشمال شرقها، هذا فضلاً عن ربطه للمحيط

الهندي بالمحيط الهادئ.

بناءً على ما تقدم، فإن هذا البحر أصبح ميدان لاختبار القدرات العسكرية الصينية وقدرتها على كسر التفوق العسكري الأمريكي كمقدمة لأنهاء تواجدها العسكري في آسيا، الامر الذي يقوض ببطء عقود أمريكا من التفوق العسكري، وينهي هيمنتها سواء على آسيا أو بقية القارات، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي باراك أوباما (Barack Obama)، إلى إعلان نية بلاده بالتوجه شرقاً، والمقصود به تعزيز التواجد الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك بغية احتواء الصين، عبر تركيز الولايات المتحدة على العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بدول القارّة الآسيوية وأستراليا.

وعلى ذلك، فالتوجّه الآسيوي يمثّل عوداً على بدء للسياسة الخارجية الأميركية. ويشتمل هذا التوجّه على أبعاد ثلاثة: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية. فالبعد الأول يتمثل في اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى من خلال زيارات لكبار المسؤولين الأميركيين لمختلف دول المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعد الدبلوماسي يركّز على تدعيم العلاقات مع الحلفاء والأصدقاء التاريخيين للولايات المتحدة، وبصفة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية؛ كما تسعى الولايات المتحدة للعب دور أكبر في المنظمات الإقليمية في المنطقة. وقد ظهر هذا التوجّه جلياً خلال عام 2011 من خلال عدة مبادرات دبلوماسية رفيعة المستوى؛ وشمل ذلك استضافة الولايات المتحدة قمّة منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وإعلان واشنطن عن زيادة عدد قوات مشاة البحرية في المنطقة، فضلاً عن دعم وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع عدد من الدول في منطقة آسيا الباسيفيك، بما في ذلك الأعضاء الفاعلين في رابطة دول جنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا والفلبّين وسنغافورة وفيتنام، ومغازلة ميانمار صديقة وحليفة الصين، بموازاة مجموعة من التدابير، وأبرزها:

1 – إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وبين عدد من دول الآسيان.

2 – إعادة الاهتمام الأمريكي بإندونيسيا باعتبارها شريكاً اقتصادياً وأمنياً مهماً، سيؤدّي

التقارب معه إلى تقليص حضور بكين. ومن أجل ذلك ركَّزت واشنطن على التعاون مع إندونيسيا في مجالات التجارة والاستثمار، وتمويل خطط جاكرتا للحدّ من الطاقة التي تعمل بالفحم، وغير ذلك. وزيادة المساعدات العسكرية تأتي ضمن خطة أمريكية لدعم دول جوار بحر الصين الجنوبي في نزاعها مع الصين حوله.

3_ تعزيز العلاقات الأمريكية العسكرية مع سنغافورة، من خلال نشر الولايات المتحدة لسفن حربية في القواعد السنغافورية، بغية إعادة التوازن إلى منطقة آسيا الباسيفيك، عبر زيادة وجودها العسكري فيها.

4 – زيادة المساعدات الأمريكية العسكرية للفلبّين، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا، من خلال نشر الأمريكيين لأول مرة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ، على خلفية الصدام بين القوات الفلبينية والصينية حول بعض الشعب المرجانية في بحر الصين الجنوبي؛ فضلاً عن تكثيف المناورات العسكرية بين الجيش الأمريكي وحليفه الفلبيني.

التدابير الصينية المقابلة للاحتواء الأمريكي

تمثّل أكبر ردٍ صيني على سياسة الاحتواء الأمريكي في مشروع الحزام والطريق» التي أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ؛ وهي مبادرةٌ قامت على فكرة إحياء طريق الحرير الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر، من أجل ربط الصين بباقي دول العالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية.

تنطوي هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية والاستثمارات على طول طرق النقل الحيوية للصين براً وبحراً، وربط الصين بدول الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى والمحيط الهندي، حيث تم تصميم طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، للانتقال من ساحل الصين إلى أوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي في اتجاه واحد، ومن ساحل الصين عبر بحر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهادئ في

الجانب الآخر.

هذه الرؤية الصينية العالمية كانت بحاجة إلى حماية عسكرية وتشبيك دبلوماسي وتعاون اقتصادي، عملت بكين على تأمينه عبر استراتيجية «عقد اللؤلؤ» (الانتقال من الدفاع الساحلي إلى أعالي البحار والانتشار العسكري البحري البعيد المدى)، والتي تشير إلى شبكة من المنشآت والعلاقات العسكرية والتجارية الصينية على طول خطوط الاتصال البحرية، والتي تمتد من البرّ الرئيسي الصيني إلى القرن الأفريقي.

وتهدف استراتيجية «عقد اللؤلؤ» إلى تطويق الهند من خلال الحفاظ على القواعد الصينية الاستراتيجية وتطويرها في البلدان المجاورة للهند، وحماية طرق إمداد الطاقة إلى الصين براً وبحراً؛ وبالتالي كلّ لؤلؤةٍ –نقطة ارتكازٍ عسكرية– تُمثّل منطقة نفوذ جيوبوليتيكية صينية.

لذلك، تمثّل مبادرة «الحزام والطريق» واستراتيجية «عقد اللؤلؤ» رؤية جيوبوليتيكية صينية للعالم، تجمع بين أفكار «ألفرد ماهان» عن القوّة البحرية، وجيوبوليتيك العولمة الذي يعتمد السيطرة من خلال القوّة الذكية والناعمة في آن؛ وبالتالي فهي تهدّد السيطرة الأميركية على جنوب شرق آسيا، وتُمثّل تحدياً لها في مضيق ملقا الاستراتيجي، وتعمل على احتواء باكستان (الممر الباكستاني_ الصيني) من جهة، وتتبع دبلوماسية القروض من جهةٍ أخرى، ما يُضعف النفوذ الأمريكي في منطقة جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا؛ هذا فضلاً عن الاتفاقية الأخيرة بين الصين وجزر سليمان، والتي تأتي رداً على اتفاق أوكوس الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبريطانيا.

وعلى الرغم من محاولات الصين تطوير قوّتها البحرية، فإنَّ الأسطول البحري الأميركي يبقى متفوّقاً عليها، وهو ما جعل بكين تبدأ فعلياً برسم خطة طموحة وسريعة لتطوير قوّتها البحرية انطلاقاً من إدراكها خطورة هذا الموقف.

وانطلاقاً من أهمية تعزيز قوّتها وسيطرتها على منطقة بحر الصين الجنوبي في أي مواجهة قد تحصل مع تايوان والغرب، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق أوكوس الثلاثي بين

الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا في أيلول/سبتمبر 2021، أي بعد وصول الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن إلى السلطة بتسعة أشهر فقط، بدا وضحاً أنَّ الاتفاق موجَّه ضد الصين، إذ تمَّ تزويد أستراليا بثماني غوّاصات نووية متطوّرة غير موجودة إلاّ في ست دول في العالم، هي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا والهند. وتتمتع هذه الغوّاصات بتقنيات متطورة، أهمها عدم الحاجة إلى التزوّد بالوقود، ما يسمح لها بالمرابطة والحركة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وبالتالي تهديد الأمن القومي لبكين.

لقد أدركت بكين خطورة تلك الاتفاقية، فبدأت بالعمل على إفشالها أو تدارك خطرها. وهي نجحت، كما يبدو، بإقامة اتفاق شبيه إلى حد ما باتفاق أوكوس، ووقّعت اتفاقية أمنية وعسكرية مع جزر سليمان ذات الأهمية الاستراتيجية والقريبة من أستراليا.

واستناداً إلى ما ذكِر، فإن بكين تدرك أهمية السيطرة على الممرّات والمضائق البحرية. لذلك، هي ستعمل على توسيع نفوذها البحري، ليس في المياه القريبة فحسب، بل في جميع المناطق الحيوية في العالم أيضاً، في حال استطاعت ذلك.

من هنا يمكن أن نفهم حرص الصين على إقامة نقاط ارتكاز استراتيجية حول العالم، مثل إقامة موانئ كبرى مجهّزة بكابلات بحرية وشبكات رقمية وغيرها من التقنيات والخدمات اللوجستية الحديثة والمتطورة، والتي يمكن أن تتطور لتصبح نافعة للاستخدامات العسكرية.

ما تقدّم يندرج ضمن استراتيجية الدفاع الصينية، ويمثّل أحد ركنيها: وهو تأمين حماية خطوط النقل البحري الحيوية لنموّ اقتصاد الصين.

أمّا الركن الآخر، فهو حماية المنطقة الساحلية الشرقية للصين، والتي تتضمن المنطقة الاقتصادية الأكثر حيوية في البلد. ويكون ذلك وفق مبدأ «الدفاع عن البحار في الخارج»، وذلك من خلال توسيع امتداد الحماية البحرية لمسافة تبعد مئات الأميال عن السواحل الصينية، بطريقة إنشاء قواعد في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، ونشر غوّاصات في

المحيط الهندي وامتلاك قواعد ما وراء الإقليم. ويسمح الموقع الجغرافي الفريد للصين بفرض السيطرة على بحارها المحلية (البحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي)؛ وهو ما يثير حفيظة واشنطن، إذ يُفقدها السيطرة البحرية في المنطقة[14].

وضمن عناصر استراتيجية الصين العسكرية، قيامها بتزويد أسطولها البحري بحاملة طائرات لن تكون الوحيدة. فقد شَرَعت بكين في بناء غيرها؛ كما أنها نقلت الاتجاه العملياتي لقواها الجوية من الشمال نحو الجنوب، منذ أواخر عهد الحرب الباردة وتسوية علاقاتها مع موسكو. وتُنَفّذ القوات الجوية الصينية تدريبات عسكرية في أعالي البحار تقول إنها نشاط عسكري عادي روتيني لتعزيز قدراتها على حماية السيادة الوطنية والأمن الوطني والمصالح التنموية.[15]

وعلى الرغم من قول الصينيين في الوثيقة الرسمية حول استراتيجيتهم العسكرية: «لن نهاجِم ما لم نُهاجَم، ولكننا سنشنّ بالتأكيد هجوماً مضاداً إذا ما تعرّضنا لهجوم»؛ فالوثيقة ذاتها تتضمن السعي لأخذ زمام المبادرة الاستراتيجية في الصراع العسكري، والتخطيط للصراع العسكري على نحوٍ استباقيٍ في كل الاتجاهات والمجالات، واغتنام الفرص لتسريع البناء العسكري، والإصلاح والتنمية[16].

لكن كل ما سبق لم يمنع الولايات المتحدة والصين من المواظبة على تبادل العبارات الديبلوماسية في الاجتماعات الثنائية والبيانات المشتركة. ويمكن القول إن الحديث عن الشراكة والتعاون والمصالح الأساسية للبلدين وضرورة احترامها، يسير جنباً إلى جنب مع

14- طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، على الرابط التالي: https://www.harmoon.org/reports/، تاريخ الدخول 2022/5/9.

15- التدريبات العسكرية التي أجرتها الصين في أعالي البحار أنشطة روتينية، صحيفة الشعب (الصينية)، على الرابط التالي: http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2016/1216/c31664-9155573.htm، تاريخ الخول: 2022/5/9.

16- طارق الشيخ، الاستراتيجية العسكرية الصينية في كتاب أبيض جديد.. دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/404723.aspx، تاريخ الدخول 2022/5/10.

السعي الأميركي للحدّ من طموحات الصين، التي تواصل بدَأبٍ ترجمة طموحاتها تلك على أرض الواقع وحماية مصالحها بخطوات عملية، ما يعني أنَّ آفاق العلاقة بين أكبر كيانين اقتصاديين في العالم تبقى مفتوحة على شتّى الاحتمالات.

الخاتمة:

ترى النظرية الواقعية، ولا سيما الهجومية منها، وعلى وجه التحديد البروفسور جون ميرشايمر، أنَّ الدولة لا يمكن أن تصبح قوّة عظمى إلاّ إذا كانت قوّة إقليمية مسيطرة على محيطها الإقليمي كلّه. بعد ذلك، تنتقل إلى التوسع خارج نطاق الإقليم إلى مناطق النفوذ الحيوية بالنسبة إليها.

انطلاقاً من هذه الفكرة، ومن أهمية تأمين البيئة الإقليمية للصين، وخصوصاً في منطقة بحر الصين الجنوبي، والذي يتمتع بأهمية كبيرة جداً بالنسبة إلى بكين، نظراً إلى موقعه الاستراتيجي على طريق التجارة الدولية، كما أسلفنا في بداية المطلب الثاني، وعبر بوّابته مضيق ملقا الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهو ما يشكّل معضلة أمنية حقيقية بالنسبة إلى بكين، حيث يوجد أكبر أسطول بحري أمريكي في هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان تشبّث الصين بموقفها حيال النزاع على بحر الصين الجنوبي وإصرارها على الاحتفاظ بمساحة 80% من هذا البحر كحاجز استراتيجي يحول دون استسهال استهداف برّها؛ وأيضاً المحافظة على تفوّقها الإقليمي الضامن لاستمرار مسيرة نموّها أمام التهديدات التي تتعرض لها، خصوصاً من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك والخصم اللدود للصين في آن.

أضف إلى كلّ ما تقدّم، فإن الشعور القومي الصيني المتنامي، خصوصاً بعد عصر الإذلال، جعل القيادة الصينية تتمسك أكثر بالإنجازات التي حقّقتها على مدى أربعين عاماً من التقدم والنمو، والذي أوصل الصين إلى مصافي الدول العالمية بتجربة فريدة ذات خصائص محض صينية، وتصلح كي تكون نموذجاً للشعوب المتخلفة لإعادة بناء نفسها، بالاعتماد على مرتكزاتها التراثية والاقتصادية، والخروج إلى عالم جديد يمكن لها أن

تصنعه بنفسها، وتنفض عنها – كما فعلت الصين – عصور التبعية الغربية، وتغريبها عن واقعها وثقافتها وهويتها إلى عالم جديد، عماده الاحترام والتعاون الثقافي والاقتصادي والعسكري.

ولذلك، لا يمكن للصين أن تتخلّى عن أي إنجاز حقّقته، وهي ماضية في الإصرار على استرجاع كامل حقوقها، ليس فقط فيما تراه حقّها التاريخي في بحر الصين الجنوبي، بل أيضاً استرجاع تايوان ومكانتها التاريخية كأمّة عظيمة ذات ثقافة مميزة بين الأمم، بالاستناد إلى سياسة عقلانية براغماتية، أو ما يمكن أن يُطلَق عليه الأخلاق الظرفية، التي يتم بها موازنة الدوافع واحتياجات بكين الوطنية وطموحاتها الجيواستراتيجية مع تنوّع الوسائل وآليات تحقيق هذه الدوافع طبقاً للظروف الوقتية، لا وفقاً لقيم محدّدة أو مبادئ ثابتة. أي بمعنى أنه على الرغم من اعتقاد الصينيين بأن استخدام القوّة أو التهديد بها هو أكثر الوسائل فاعلية لممارسة القوّة ولمعالجة مخاوفهم الأمنية العميقة، وعلى الرغم من اعترافهم بأنه يمكن استخدام وسائل أخرى أيضاً، فقد تبنّى القادة الصينيون سياسة براغماتية، والتي تُعرّف بأنها سلوكيات منضبطة لا وفقاً للقيم المحددة أو المبادئ الثابتة، بل تكون مدفوعة ومشروطة بشكل كبير باحتياجات الصين الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلاً: الكتب المترجمة

حاييم هرتسوغ، الحروب العربية–الإسرائيلية (1982–1948)، ترجمة: بدر الرفاعي، الطبعة الأولى، دار سينا للنشر، القاهرة، 1993.

ثانياً: البحوث المنشورة كانغ وانغ، الواقعية الهجومية وصعود الصين، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلّد العاشر، العدد الأول، شتاء 2006.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

A – Books

John Mearsheimer, "Realism, the Real World, and the Academy", in Michael Brecher and Frank P. Harvey, es,.Realism and Institutionalism in International Studies, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2002.

Christopher J. Pehrson, String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power Across the Asian Littoral Strategic Studies Institute, July 2006.

Aileen S. Baviera, «The South China Sea Disputes: Is the Aquino Way the ‹ASEAN Way›» in Yang Razali Kassim (ed), The South China Sea Disputes Flashpointts, Turning Points and Trajectories (Singapore: World Scientific Pubishing Co, 2012).

B - Articles and Magazines

Ralf Emmers, «Maritime Disputes in the South China Sea: Strategic and Diplomatic Status (8) Quo,» Working Paper Series, no. 87, Institute of Defence and Strategic Studies Singapore (September 2005).

Daniel Livingstone, «The Spratly Islands: A Regional Perspective,» Journal of the Washington (11) Institute of China Studies, vol. 1, no. 2 (Fall 2006).

C _ Websites

John Mearsheimer, The Gathering Sorm: China's Challenge to US power in Asia, The Chinese journal of International politics, Vol. 3, 2010, pp:389-390.

http://cjip.oxfordjournals.org/content/3/4/381.full.pdf+html

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1 – لانور تركي، أمن دولي ـ بحر الصين الجنوبي، في عين الأزمة، مقال منشور على موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات (ECCI)، بتاريخ 3/6/2021، على الرابط التالي: http://www.europarabct.com، تاريخ الدخول 22/3/2022.

2 – محمد غروي، هل يُعجّل بحر الصين الجنوبي بالحرب بين واشنطن وبكين؟ مقال منشور على موقع (إندبندنت عربي)، بتاريخ 7/7/2020، على الرابط التالي:

https://www.independentarabia.com، تاريخ الدخول 22/3/2022.

3 – مؤتمر القاهرة، موقع (عراقيبيديا) الإلكتروني، على الرابط التالي:

https://ar.irakipedia.org/wiki/57 ، تاريخ الدخول: 26/3/2022.

4 – إعلان بوتسدام، موقع (ويكيبيديا) الإلكتروني، على الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الدخول: 26/3/2022.

5 – طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، على الرابط التالي: https://www.harmoon.org/reports/، تاريخ الدخول 9/5/2022.

6 – التدريبات العسكرية التي أجرتها الصين في أعالي البحار أنشطة روتينية، صحيفة الشعب (الصينية)، على الرابط التالي:

http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2016/1216/c31664-9155573.htm، تاريخ الدخول: 9/5/2022.

7 – طارق الشيخ، الاستراتيجية العسكرية الصينية في كتاب أبيض جديد.. دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/404723.aspx، تاريخ الدخول 10/5/2022.

«ازدواجية المعايير لدى منظمة الأمم المتحدة حيال قضايا الشرق الأوسط وأوروبا: دراسة حالة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والصراع الروسي- الأوكراني»

أ. عبد المنعم علي*

رؤية تقديمية:

تُعدّ منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة أحد أهم المؤسسات الدولية التي تُعزّز من مسار تنظيم العلاقات بين وحدات النظام الدولي، خاصة وأنها أكبر مظلّة دولية من حيث عدد الأعضاء، كونها تضم 193 دولة. وتعمل الأمم المتحدة على الحدّ من الصرعات الدولية التي تؤثّر على السلام والاستقرار الدولي وصيانة السلم والأمن الدوليين [1]؛ وذلك في ضوء ما تتمتع به منظمة الأمم المتحدة من تشعّب لأجهزتها، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث إنها تقوم بأدوار متعددة في مجال العلاقات الدولية والسياسات العالمية والأبعاد الأمنية والاقتصادية البيْنية لكافة الدول.

وتعمل الأمم المتحدة انطلاقًا من كونها مظلّة عالمية، على تحقيق توازن في العلاقات بين الدول وفقاً للمتغيرات الدولية، وباعتبارها مؤسسة عالمية رسمية ونافذة لحلّ الصراعات

* باحث في العلاقات الدولية.

1- هشام بخوش، ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 2، جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر، 2021، ص 113.

المختلفة ومواجهة التحديات السياسية والأمنية وكذلك الاقتصادية؛ وهي تعمل على حلّ الصراعات المختلفة تطبيقًا لمبدأ الأمن والسلم الدوليين والاستقرار العالمي. فقد جاء ميثاقها التأسيسي عام 1945 ليضع قواعد عامة في التعاطي مع القضايا المختلفة دون تمييز انطلاقاً من مبدأ سيادة الدول.

بيْد أن المنظمة تراجعت أو تخلّت بصورة كبيرة عن تلك المبادئ العامة والحاكمة للعلاقات الدولية، وباتت هناك حالة من التضارب والازدواجية في تفاعلات المنظمة المختلفة تجاه قضايا حفظ السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب، وبين عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والمحافظة على استقرارها؛ وقد أكدت الأمم المتحدة في ميثاقها على حماية تلك المبادئ؛ وهو ما آل إلى التضارب والازدواجية على أرض الواقع؛ وتجلّى ذلك فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، في مقابل السياسات الأممية الغامضة تجاه الحرب الحالية في أوكرانيا.

الإشكالية البحثية

تتباين استراتيجيات التعامل التي تتّبعها منظمة الأمم المتحدة في قضايا الصراعات على مستوى العالم بصورة كبيرة. ففي حالة الصراع العربي– الإسرائيلي والصراع الروسي الأوكراني، نجد أنه في الحالة الأولى ترفض الأمم المتحدة استعمال القوّة من جانب الفلسطينيين للدفاع عن سيادة أراضيهم وحقوقهم وشرعية دولتهم؛ علاوة على غياب الإدانة الموجّهة للكيان الصهيوني بالممارسات القمعية والعسكرية تجاه الفلسطينين؛ ويقع ذلك تحت مبدأ السيادة، وكذلك الأمن والسلم الدوليين؛ بينما في الحالة الروسية– الأوكرانية، تدعم الأمم المتحدة السيادة الأوكرانية وترفض التدخل العسكري الروسي؛ وهي تدافع عن حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها، وذلك في تناقض واضح مع مبادئها وقواعد ها الدولية ضمن نطاقين جغرافيين مختلفين: الأول هو الشرق الأوسط، والثاني هو الغرب.

لذلك، فإن الإشكالية البحثية تتجسد في تناول «ازدواجية المعايير لدي منظمة الأمم

المتحدة حيال قضايا الشرق الأوسط وأوروبا: دراسة حالة الصراع العربي – الإسرائيلي والصراع الروسي– الأوكراني».

التساؤلات البحثية

التساؤل البحثي الرئيسي في هذه الدراسة هو: «إلى أي مدىً تتفاعل منظمة الأمم المتحدة بصورة مغايرة مع مناطق الصراعات الدولية، وتتعامل بازدواجية في القضايا الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط عن نظيرتها في الغرب؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات:

ما هي أهداف ومبادئ ومرتكزات منظمة الأمم المتحدة؟

كيف تفاعلت منظمة الأمم المتحدة مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي؟

ما هي آليات العمل المتّبعة في سلوك منظمة الأمم المتحدة عند اتخاذ قرارتها؟ وإلى أي مدىً كان للأمم المتحدة دور في مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي؟

كيف يتباين التفاعل الخاص بمنظمة الأمم المتحدة تجاه الصراع الروسي – الأوكراني عن نظيره الصراع العربي الإسرائيلي؟

هل أصبح من الضروري إعادة التفكير في إصلاح آليات العمل في منظمة الأمم المتحدة؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة العلمية في تناولها لواحدة من بين أهم فروع العلوم السياسية، وخاصة حقل العلاقات الدولية، والمتمثّل في المنظمات الدولية الرسمية كواحدة من بين دعائم التفاعلات الدولية، والتي تحقّق قدرًا من التنسيق بين الدول وإيجاد مساحة للتعاون والحد من الصراع. ولأن البحث يسلّط الضوء على التباين في التفاعل الخاص بالأمم المتحدة تجاه قضايا الصراع ما بين دائرة الشرق الأوسط ودائرة الغرب، فهو يمثّل إضافة للمكتبة البحثية لتناول أوجه القصور والتناقض، مما يتطلب بحثًا في سُبُل معالجة المبادئ المتضاربة

لدى المنظمات الدولية.

أما على المستوى العملي، فإن تناول قضية الصراع العربي – الإسرائيلي والتفاعل الخاص بمنظمة الأمم المتحدة على طول خط هذا الصراع، ومقارنة تفاعل المنظمة مع الصراع الروسي– الأوكراني، يقدّم تحليلاً أو تفسيراً شاملاً حول منطق إطالة الأزمات والصراعات، بالرغم من إقرار الأمم المتحدة لمسار السلام والاستقرار العالمي؛ وهذا البحث يُعدّ بوصلة لتوضيح التناقضات الأممية في التفاعل مع القضايا المتشابهة، وبما يؤكد التأثير الكبير من قِبل مجموعة دول معيّنة لخدمة مصالحها حصراً تحت مظلّة المؤسسات الرسمية الدولية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تناول ماهيّة الأمم المتحدة وأجهزتها ومبادئها وركائز عملها؛ علاوة على تسليط الضوء على تفاعل تلك المنظمة مع قضايا الصراع الدولي، من خلال تفاعلها مع الحالة الفلسطينية في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي؛ وكذلك تفاعلها مع الحالة الروسية – الأوكرانية، لكشف مدى التناقض والتضارب في التعاطي مع الملفات المتشابهة، ولكن في مناطق جغرافية مختلفة.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي، وذلك لوصف الحالة الراهنة وتحليل أوجه التفاعل الذي تتّبعه منظمة الأمم المتحدة حيال الصراعات العالمية، وكشف القصور الخاص بها، هذا من ناحية؛ علاوة على اعتماد المنهج المقارن لتوضيح مواطن التشابه والاختلاف في معالجة منظمة الأمم المتحدة لقضيتين متشابهتين في منطقتين جغرافيتين مختلفين؛ الأولى تتعلق بالشرق الأوسط والثانية بالدائرة الأوروبية. فالمنهج التاريخي يحقّق قدرًا من فهم طبيعة التعاطي الخاص من جانب منظمة الأمم المتحدة حيال قضايا الصراع، خاصة في ضوء ما تضمّنه ميثاق التأسيس عام 1945؛ وأيضًا من أجل فهم تفاعلاتها حيال القضية

الفلسطينية تاريخيًا، وصولاً لحالة التصعيد التي شهدها قطاع غزة عام 2022، وإسقاط ذلك التفاعل الأممي على مسرح آخر للصراع، وهو الصراع الروسي – الأوكراني الحالي.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية تتمثّل في « أن هناك تناقضًا وازدواجية في المعايير والمبادئ التي رسّختها الأمم المتحدة في ميثاق تأسيسها، وخاصة فيما يتعلق بحالة الصراع، كما هو الحال بالنسبة للتفاعل الموجّه حيال الصراع العربي – الإسرائيلي والصراع الروسي– الأوكراني».

أيضًا، يمكن القول بأن «هناك علاقة ارتباط وثيق بين مدى انحياز الأمم المتحدة لطرف من أطراف الصراع وبين أمد الصراع ذاته؛ فكلّما زاد الانحياز الخاص بتلك المنظمة كلّما حُسم هذا الصراع للطرف الذي تنحاز إليه».

مفاهيم الدراسة

الأمم المتحدة: هي منظمة دولية تم تأسيسها في يناير عام 1942، على خلفية الإخفاقات التي شهدتها المنظمة السابقة لها، والتي كانت تُعرف باسم «عصبة الأمم»، وخاصة فشلها في وقف الصراعات المختلفة أو الحيلولة دون اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ وسياق التأسيس جاء على ضوء التعهدات التي أطلقتها نحو 26 دولة بمواصلة حكوماتها العمل لإعادة إرساء السلام، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع العالمية. وتسعى الأمم المتحدة إلى تطبيق جملة من القواعد القانونية العالمية التي تستهدف الحفاظ على سيادة الدول وضمان الأمن والسلم الدوليين؛ وقد بدأت المنظمة بانضمام 51 دولة، لتتّسع دائرة الانضمام ويصل عدد الأعضاء داخلها لنحو 193.[2]

الصراع: لا يوجد إجماع على تعريف محدّد للصراع؛ فهو وفقاً لدائرة المعارف

2– باتريسيو تولاسكو، ألان ديمس، الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة، ترجمة: فؤاد شاهين، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ص 80.

الأمريكية: «حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر، من رغبات الفرد أو حاجاته».[3]

ويُعدّ الصراع بمثابة تباين واختلاف في دوافع الدول والجماعات المختلفة وتصوراتها لأهدافها وتطلعاتها، وكذا الاختلاف في مواردها وإمكانياتها؛ وجوهر ذلك الصراع ما هو إلاّ تنازل الإرادات، وهو التفاعل الناجم عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات السياسية والبرامج وغير ذلك من الكيانات المتنازعة، وهو الأكثر بروزاً وديناميكية في العلاقات الدولية في مقابل التعاون بين وحدات ذلك النظام الدولي.

ويعرّف «لويس كوسر» الصراع على أنه « تنافس على القِيم وعلى القوّة والموارد، ويكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم، وهو درجة أعلى من مجرّد التنافس.[4]

وتتداخل مفاهيم أخرى مع مفهوم الصراع الدولي، كما الحال بالنسبة لمفهوم النزاع الدولي، والذي يُعرّف على أنه خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معيّن، أو بسبب تعارض وجهات نظرهم القانونية أو مصالحهم[5]. ولكن هناك فرق بين المفهومين من حيث درجة حدّتهما؛ فالنزاع غالباً ما يكون أقل حدّة من الصراع؛ أي أنه قابل للاحتواء والسيطرة عليه، وحتى إمكانية التوصل إلى حلول بشأنه؛ كما أنه يكون بارزاً وواضح الأطراف، وهو أقل شمولاً من الصراع، والذي يقوم على أساس وجود تناقض في القِيم والمصالح؛ وبالتالي هو درجة أقل من الصراع. كما يتداخل أيضاً مع مفهوم الأزمة الذي تُعرّف على أنها حدث مفاجئ يهدّد المصلحة القومية؛ ويترتّب على تفاقمها الدخول في الصراعات.

3- The Encyclopedia Americana International Edition, Danbury, Connecticut: Grolier Incorporated , 1992 , p.537.

4- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأول، 1985، ص.152.

5- كمال حداد، النزاعات الدولية، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997، ص. 17.

وإذا ما نظرنا إلى مفهومي الصراع والحرب، نجد أن الأخير يُعرّف على أنه حالة قانونية تسمح بصورة متساوية لعدوّين أو أكثر بالاستمرار في صراعهما، باستخدام القوّة المسلّحة؛ وتُعرّف الحرب أيضاً على أنها أعمال عنف مسلّح بين دولتين ذات سيادة. فالحرب هي أكثر أشكال العنف شيوعاً في الصراعات الدولية؛ ويُعدّ الصراع بمثابة أرضية أو مقدّمة للدخول في حالة الحرب.[6]

الصراع العربي–الإسرائيلي: هو صراع نشب منذ عام 1917 عقب وعد بلفور وما تبعه من انتداب بريطاني في المنطقة العربية عام 1922، وما شهده من مساع لتمكين اليهود من إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، مما أدخل الدول العربية، وعلى رأسها مصر وسوريا وفلسطين، في صراع مفتوح مع إسرائيل منذ هزيمة عام 1948؛ ولا يزال الصراع مستمراً بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[7]

الصراع الروسي – الأوكراني: هي حالة تصعيد مسلّحة بين روسيا في الشرق وأوكرانيا المحسوبة على الغرب، وخاصة الاتحاد الأوروبي، بدأت منذ عام 2014؛ إلاّ أنها دخلت في طور الصراع العسكري المباشر مطلع عام 2022، على خلفية تطلع أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك مساعي كييف للانضمام إلى حلف الناتو، مما فاقم من حدّة الاستقطاب الدولي بين روسيا وحلفائها، وبين أوكرانيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة:

سلّطت دراسة الباحث (نبيل الخوري، 15 يوليو 2022)[8] الضوء على الحرب الروسية – الأوكرانية وتعامل المنظومة الدولية معها، والتي جسّدت حالة من التناقض في

6– بوكعبان محمد خير الدين، أثر البعد الحضاري على الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، المغرب: جامعة مولاي طاهر – سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص ص. 14–16، متاح على: https://cutt.us/Exhez

7– خولة صامري، الصراع العربي الإسرائيلي حرب عام 1948 نموذجًا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2013، ص 17.

8– نبيل الخوري، ازدواجية المعايير في السياسة الدولية لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أوكرانيا، العربي الجديد، 15 يوليو 2022.

التعاطي مع مناطق الصراع المختلفة وتبعات ذلك الصراع، من أزمات إنسانية واللاجئين وغيرها، في معايير يمكن توصيفها بالازدواجية التي تتعاطى فيها الدول الأوروبية مع باقي دول العالم، وخاصة الدول الإفريقية. وأوضح الباحث أن تلك السياسات برزت في المحاكمات الدولية التي تمّت حول جرائم الحرب، مثلما حدث ضد النازيين الألمان في الجرائم التي ارتكِبت في الحرب العالمية الثانية، في حين أن بريطانيا سبق وأن ارتكبت جرائم ضد الحرب في كينيا، إلاّ أنها لم تخضع للمحاسبة الدولية في جرائم ضد الحرب؛ وهذا الواقع يبرز ازدواجية المعايير الدولية.

وفي ضوء الحالة التي نحن بصددها، فقد بيّنت الدراسة الازدواجية في المعايير ما بين غضّ النظر عن انتهاكات إسرائيل في فلسطين منذ عام 1967، مقابل التدخل الدولي الداعم لأوكرانيا في ضوء مساعيها للدفاع عن سيادة تلك الدولة؛ وبرز ذلك غير مرّة فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية، حيث ترفض الأمم المتحدة فرض منطقة حظر جوي فوق قطاع غزة لحماية المدنيين الفلسطينيين من القصف الإسرائيلي. ويستنتج الباحث أن سياسة الكيل بمكيالين تؤثّر على مصداقية ونزاهة وقدرة الأمم المتحدة في التعاطي مع القضايا العالمية التي تهدّد الأمن والسلم الدوليين.

ويتّفق الباحث (ناجي البشير، 2015)[9] جزئيًا مع ما طرحه (نبيل الخوري) في دراسته السابقة، حيث ركّز على تأثير الفيتو وازدواجية استخدام هذا الحق الذي وضعته القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، كي يتم توظيفه خدمةً لمصالحها وفرض هيمنة تلك القوى على دول العالم؛ وهذه الآليّة ارتدّت سلبًا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الفلسطيني، بعيدًا عن أي سند قانوني وأخلاقي. وحقّ النقض «الفيتو» هذا، في حين كان يوظّف ضد فلسطين، كان يوظّف لتحقيق أهداف خاصة لدول أخرى؛ وبما يكشف العوار داخل منظمة الأمم المتحدة.

9- ناجي البشير، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي قضية فلسطين نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسك، يناير 2015.

وقد أيدّت دراسة الباحث (عبد الحسين شعبان، 2010)[10] هذا الطرح، إذ إنها بيّنت حالة الازدواجية التي تنتاب منظّمة الأمم المتحدة وتناقضها مع الأهداف والمبادئ التي حملها ميثاقها التأسيسي عام 1945؛ ويتّضح ذلك في ضوء تعاطي الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية وحجم الممارسات الإسرائيلية المنتهكة لحقوق الفلسطينيين، وغضّ الطرف عن جرائم الحرب التي تقوم بها إسرائيل عبر عدوانها المستمر على قطاع غزة، وفشل الأمم المتحدة في دعم حقوق الفلسطينيين بإقامة دولة وطنية لهم على حدود عام 1967؛ بل هي في الكثير من الأحيان ترفض موجات الهجرة واللجوء من جانب الفلسطينيين، وتوجد صعوبات في خطط تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة؛ وهذا الواقع يتطلب بذل الجهود المضنية في سبيل إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وعلى رأسها مجلس الأمن.

ويستخلص الباحث أن سياسة الهيمنة التي اتّبعتها واشنطن، وتفرّدها بالقرار الدولي، جعلا دور الأمم المتحدة محدوداً وضعيفاً وذا طبيعة مزدوجة في التفاعل مع القضايا العالمية ومناطق الصراع المختلفة.

إنّ مصدر الخطر في مجلس الأمن الدولي، وهو إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، يكمن في حالة الهيمنة والسيطرة من جانب القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما يستنتجه أيضاً الباحث (خطاب، 26 أكتوبر 2004)[11] بمقارنته بين تفاعل منظّمة الأمم المتحدة مع القضايا الدولية، وعلاقة ذلك التفاعل بسياسات الدول الكبرى؛ ويركّز الباحث على دور مجلس الأمن على وجه التحديد، والذي تهيمن على قراراته الدول الخمس الكبرى؛ وتجلّى ذلك في الملف العراقي، حيث أيّد مجلس الأمن وجوداً عسكريًا أمريكيًا – بريطانيًا في العراق عبر القرار 1538؛ وهو يعكس تأثير الولايات المتحدة على توجهات وقرارات الأمم المتحدة؛ كما برز في الهجمات العسكرية

10– عبد الحسين شعبان، ازدواجية المعايير وانتقائية المقاييس وسياسة الهيمنة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، 7 أكتوبر 2010

11– فالح خطاب، ازدواجية المعايير.. سياسة دولية أم صناعة أميركية، الجزيرة، 26 أكتوبر 2004.

التي قامت بها الولايات المتحدة على يوغسلافيا من دون تفويض من مجلس الأمن. وعلى خلفية الوجود العسكري الأمريكي في العراق، مارست واشنطن ضغوطًا على سوريا للانسحاب من لبنان –حينذاك – لدعم إسرائيل في سياساتها الاستيطانية داخل فلسطين والمناطق المجاورة، من دون أن تتّخذ الأمم المتحدة أي قرار لإدانة هذا الاستيطان والسياسة الاستعمارية الإسرائيلية.

وهذا المسار الأممي المتناقض عرضته دراسة الباحث (محمد بوبوش، 29 مارس 2022) [12]، بإبرازها أن منطق الصراعات الحالية ينطلق من مبدأ ومنطق القوّة وليس وفق قواعد القانون الدولي؛ وازدواجية المعايير هذه قائمة حتى على مستوى القانون الدولي، والذي باتت توظّفه القوى الكبرى في خدمة أهدافها ومصالحها، وذلك بموازاة تهميشها لمبادئ وقواعد السيادة وحلّ النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء أو التهديد باستخدام القوّة .

ففي الحالة الفلسطينية، لم تُدن الأمم المتحدة، أو الدول الأعضاء فيها، «إسرائيل» على خلفية ما تمارسه من سياسات بحق الشعب الفلسطيني؛ وفي المقابل، كان هناك تدخل عسكري واضح وصريح من جانب الدول الغربية ودول الناتو والولايات المتحدة لدعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا، مع وضع معاملة تفضيلية للاّجئين الأوكرانيين، مما يبرز حجم الازدواجية في المنظومة الدولية، وخاصة من قِبل منظمة الأمم المتحدة.

وإسقاطًا على حالة الدراسة المقارنة في التعاطي الأممي مع الملف الفلسطيني والتفاعل مع الملف الأوكراني، تناولت دراسة الباحث (مزهر جبر الساعدي، 8 مارس 2022) [13] حالة التناقض والتضارب في المبادئ والقواعد التي تضمّنها ميثاق الأمم المتحدة، خاصة في ضوء تحكّم القوى العظمى به؛ وهو ما يؤدّي إلى إحداث خلل في منظومة الأمن

12– محمد بوبوش، الإشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2022.

13– مزهر جبر الساعدي، النظام العالمي: ازدواجية المعايير على قاعدة الكيل بمكيالين، جريدة القدس العربي، 8 مارس 2022.

والسلم الدوليين والاستقرار في العالم؛ وهذا ما تُثبته السياسات التي يطبّقها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي لجهة إطالة أمد الحروب والنزاعات على مستوى دول العالم الثالث، وفي الحالة الروسية– الأوكرانية. فمنذ بداية الهجوم الروسي العسكري في أوكرانيا، في ظل دوافعه المعلنة، سارعت دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا لمدّ أوكرانيا بالأسلحة المختلفة والدعم المادي الهائل، بينما سعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن لاقتناص قرار جماعي لإدانة روسيا وفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها؛ وذلك بعكس ما جرى خلال الغزو الأمريكي للعراق، بالرغم من التباعد الجغرافي من ناحية، وعدم صحّة المعلومات الخاصة بالملف النووي الخاص بالعراق آنذاك؛ ولم تُصدر الأمم المتحدة قرارًا لإدانة إسرائيل بسبب احتلالها المستمر لفلسطين؛ بل هي تنتقد أي تحرّك نوعي للشعب الفلسطيني للدفاع عن سيادته وتحرير وطنه. وعلى النقيض من ذلك، تدعم الأمم المتحدة الأوكرانيين للدفاع عن سيادة بلدهم. ولعلّ هذا الطرح الخاص بالتناقض الذي تشهده الأمم المتحدة، وانطلاقًا من نماذج مماثلة، قد توافقت معه دراسة الباحث (بدر أبو نجم، 27 مارس 2022)[14]، حيث سلّطت الضوء على الهدف من إنشاء الأمم المتحدة، بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك عبر الحدّ من الصراعات المتعددة واستخدام الوسائل السلمية السياسية وأساليب التعاون لضبط تلك الصراعات وحلّها، أو اتخاذ القرارات الرادعة للحيلولة دون اندلاع الصراعات. وأبرزت الدراسة فشل مجلس الأمن في حلّ القضية الفلسطينية، والتي أصبحت بؤرة للتوتر الإقليمي، في حين كان له دور في حلّ القضايا التي تهمّ الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت الحال بالنسبة لأزمة الصواريخ الكوبية(1962)، حيث كان للأمم المتحدة دور كبير في حلّ تلك الأزمة في ظلّ الحرب الباردة آنذاك بين أمريكا والغرب والاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية؛ ولكن هناك العديد من القضايا(القديمة والمستجدة) التي من شأنها أن تزعزع الأمن والاستقرار الدولي، وهي تؤكد فشل الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف التي أنشِئت من أجلها.

14– بدر أبو نجم، دور الأمم المتحدة في حل الأزمة الكوبية إبان الحرب الباردة، ملتقي الباحثين السياسيين العرب، 27 مارس 2022.

وتوضح دراسة الباحث (محمد علي السقاف، 15 مارس 2022)[15] أن الأزمة الأوكرانية كانت بمثابة الأداة الكاشفة لازدواجية المعايير والقِيم التي تستخدمها الدول العظمى في سياساتها الخارجية، والتي تطرح تساؤلاً حول التزام الدول قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية؛ أي هل هي ثابتة وواحدة أم متغيرة؟ وهنا يوضح الباحث أن تلك المبادئ والقِيم، وما تضمّنه ميثاق الأمم المتحدة من قواعد وقِيم محدّدة، قد جاءت متناقضة وذات طبيعة مزدوجة، وهي تتبدّل في ضوء مصالح الدول الكبرى أو المهيمنة، الجيوسياسية والاقتصادية؛ وبرز ذلك على صعيد الساحة الأوكرانية التي تستخدم القوّة العسكرية دفاعًا عن سيادتها، والتي لاقت دعماً عسكريًا ومادياً، ضمن استراتيجية الردع المقرّرة لروسيا للحفاظ على المصالح الغربية. وهذا ما يعزّز من فرضية إطالة الأزمة ويطيح بمبدأ حلّ الصراعات بالطرق السلمية والسياسية؛ ويُبرز التناقض حول مبدأ عدم اللجوء للقوة العسكرية أو استخدامها. وهذا يتطلب إجراء إصلاح للأمم المتحدة، وبما يتوافق مع ميثاق تأسيسها ويحقّق العدالة العالمية؛ وهو ما ركّزت عليه دراسة الباحثة (زها حسن، 1 أبريل 2022) [16]، لجهة التعامل المزدوج من جانب المنظومة الدولية حيال الصراع الروسي – الأوكراني وإسقاط ذلك على الحالة الفلسطينية، حيث وجدت الدراسة أن المجتمع الدولي أكّد منذ اللحظة الأولى للغزو العسكري الروسي على أهمية المقاومة الأوكرانية بمختلف أشكالها؛ علاوة على حثّ الدول على اتخاذ إجراءات مضادة، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت أمام المبادرات الدبلوماسية والقانونية في الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ويتماشى طرح تلك الدراسة مع ما تضمّنته دراسة الباحث (عصام عبد الشافي، 3 مايو

15– محمد علي السقاف، ازدواجية المعايير في الحرب الأوكرانية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ،15813 15 مارس 2022.

16– زها حسن، وأخرون، ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط، مركز كارنيفي للشرق الأوسط، 1 أبريل 2022.

2022)[17]، من حيث أنماط التفاعلات الدولية وتوازنات النظام الدولي القائم ومساراته المستقبلية. وترى الدراسة أن الحرب الروسية – الأوكرانية كشفت وضعية الاستقطاب والمحاور التي تم الاستناد إليها منذ الحرب الباردة وحتى الفترة اللاحقة لها والفترة الراهنة؛ وهو ما يجعل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أمام مأزق حقيقي، بين التفاعل مع المتغيرات العالمية والإقليمية المختلفة وفشلها في حلّ الصراعات المختلفة تحقيقًا لمبدأ السلم والأمن الدوليين، حيث أبرزت الأزمة الروسية– الأوكرانية حشد الأغلبية العظمى من الهيئات والمؤسسات والشركات التابعة للمنظومة الغربية في مواجهة السياسات الروسية، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

قراءة في الأدبيات السابقة:

يمكن الاستنتاج مما ورد آنفاً أن هناك خللاً داخل منظومة الأمم المتحدة في تعاملها مع القضايا المتشابهة، ولكنها في مناطق متباينة، مثلما هو الحال بالنسبة للقضية الفلسطينية وأي قضايا أوروبية مماثلة، والتي تبرز خلالها سياسة الكيل بمكيالين، ما بين دعم أحد القوى والأقطاب العالمية ذات الحضور الوازن داخل الأمم المتحدة وأجهزتها وخاصة مجلس الأمن، وما بين غض النظر عن القضايا الشرق أوسطية وحسم الخلافات حولها بما يدعم حقوق شعوبها.

ولعلّ أبرز تلك القوى التي توظّف حق الفيتو أو النقض في مجلس الأمن – أحد أهم مؤسسات الأمم المتحدة – هي الولايات المتحدة، في إطار الصراع الروسي– الأوكراني، والتي لا تستخدمه واشنطن في سبيل انتزاع قرار للضغط على روسيا؛ بينما يتم توظيف هذا الفيتو بشكل مستمر فيما يخص التعاطي الدولي مع تفاعلات القضية الفلسطينية، حيث تمارس إسرائيل انتهاكات جسيمة بحق الشعب الفلسطيني، مما يكشف خطورة المشكلة وقصور أداء الأمم المتحدة في تعاطيها مع مناطق الصراع بمساواة وإنصاف وعدل،

17– عصام عبد الشافي، الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 مايو 2022.

رغم ما تضمّنه ميثاق التأسيس من العديد من المبادئ القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها؛ وكذلك مبدأ الحلول السلمية للصراعات وعدم استخدام القوّة العسكرية لحل تلك الصراعات؛ وهذا الواقع يختلف بشكل كبير في ضوء الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا في صراعها مع روسيا، في حين تصدر الإدانات الدولية الواسعة بحق الفلسطينيين في حالة ممارستهم حق الدفاع عن أنفسهم.

كما تأتي الدراسات السابقة – وبالرغم من قلّة المصادر التي تربط بين المسرح الروسي – الأوكراني والمسرح الفلسطيني – الإسرائيلي، وذلك لحداثة الأول، إلاّ أنها توضح حتمية تغيير وإصلاح الأمم المتحدة، وضرورة تبنّي قواعد شاملة وعامة تطبّق على كافة الدول، وبغضّ النظر عن موقع تلك الدول الجغرافي.

أولاً: مواجهة الصراعات المسلحة في ضوء مبادئ الأمم المتحدة

تمثّل منظمة الأمم المتحدة أحد أهم المؤسسات الدولية الجامعة بين وحدات النظام الدولي المتمثلة في الدول. وتسهم تلك المنظمة بصورة كبيرة في تحسين العلاقات بين الدول، خاصة وأنها المنظمة الوحيدة التي تجمع تحت مظلّتها غالبية دول العالم؛ 193 دولة.

ولعلّ هذه المنظمة، وفي ضوء ما رسّخه ميثاق تأسيسها، قد دعمت مسارات الحلول السلمية للصراعات تحقيقًا للأمن والسلم الدوليين، وكذلك لتطبيق السلام والاستقرار الدولي، في ضوء القدرات اللوجستية والموارد المالية الخاصة بها، وتعدّد أجهزتها الداعمة لمبادئ الميثاق وتطبيقاً لها، كما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يحقّق قدرًا من تكامل مساعيها لترابط الوحدات الدولية وتغليب لغة التعاون على لغة الصراع.

لقد نشأت الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعلى خلفية تراجع قدرة عصبة الأمم السابقة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، بعدما نشبت الحرب العالمية الثانية، وبما يؤكد عدم جدوى عصبة الأمم. وتطلّب الوضع إنشاء منظمة فاعلة وبديلة، حيث

ولِدت فكرة تأسيس الأمم المتحدة عام1943، في ضوء تطلّع 26 دولة لإنشاء منظمة تحقّق الأمن الجماعي وتوثّق التعاون بين الدول. ولعلّ تلك النشأة جاءت مدعومة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي عُدّت وقتها من أكبر وأقوى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وذلك بغية إعادة الإعمار من ناحية، ولتطبيق قواعد السلم الدولي والحد من الصراعات، من ناحية أخرى؛ وجاء مؤتمر يالطا الذي عقِد في العام 1945 ليتم الإعلان عن تلك المنظمة، ويتم التصديق على ميثاقها التأسيسي من جانب 51 دولة حينذاك.[18]

وقد وضع ميثاق تلك المنظمة الوليدة العديد من الأهداف والمساعي التي يجب العمل على تذكيتها ودعم تحقيقها، كما هو الحال بالنسبة لما تضمّنته المادة الأولى حول أهمية العمل على تحقيق مبدأ السلم والأمن الدوليين وحلّ الصراعات بالطرق السلمية؛ وكذلك من بين مبادئها عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والمساواة في السيادة وعدم التدخل والتأثير في سيادة الدول، مع الالتزام باتخاذ كافة التدابير لمنع الصراعات أو النزاعات المسلّحة وحلّها بالطرق السلمية، مع اتباع نهج استباقي لحلّ تلك الصراعات وإزالة عوامل التوتر بين الأطراف المختلفة، وصولاً لحالة من الاستقرار والسلام العالمي، وخطوات إجرائية لوقف العدوان العسكري.[19]

وتحت مظلّة الأمم المتحدة، يجب العمل على إيجاد سبل لحل مصادر التوتر وتنمية وتوطيد العلاقات، وذلك وفقًا لما ورد في المادة الأولى في فقرتها الثانية، والتي توجب تعزيز العمل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ودعم حقوق الإنسان بدون أي تمييز وتفرقة. وانطلاقاً من هذا الجانب، يتعيّن على الأمم المتحدة، وفقًا لميثاق التأسيس، ترسيخ مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المنضوية تحت مظلّتها، مع مبدأ حسن النوايا؛ والتأكيد من جانب الدول على الالتزام بكافة مبادئ التسوية السلمية وخفض التصعيد العسكري

18- باتريسيو تولاسكو، ألان ديمس، الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة، ترجمة: فؤاد شاهين، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ص 80.

19- عاشور عصام، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطور النظام الدولي، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، 2014، ص 21.

والحيلولة دون اللجوء للقوّة العسكرية المسلّحة واستخدام القوّة أو التهديد بها تجاه أي دولة أخرى.

وتحقيقاً لتلك المبادئ، فقد شكّلت الجمعية العامة ومجلس الأمن أعلى جهازين في الأمم المتحدة لحلّ النزاعات وتوطيد العلاقات بين الدول، حيث تسهم الجمعية العامة في الحدّ من الصراعات وتطبيق الأمن الجماعي، من خلال الحوار والمؤتمرات والندوات والدورات المختلفة بمشاركة قادة العالم، وذاك للتداول في مختلف القضايا الحرجة وحلّها؛ فالجمعية العامة هي الهيئة العليا داخل الأمم المتحدة، وتعقد بصورة دورية دورة عادية كل عام، حيث تناقش كافة التوصيات الخاصة بحفظ الأمن والسلم، وتعزّز بصورة كبيرة من مجالات التعاون والشراكة بين وحدات النظام الدولي.[20]

فيما يمثّل مجلس الأمن، والمكوّن من 15 عضواً، من بينهم خمسة أعضاء دائمين، المنصّة الحقيقية لاتخاذ القرارات الخاصة بالتصعيد العسكري، ويمنح التفويض للقيام بعمليات عسكرية، خاصة وأنه في إطار المادة الخامسة والعشرين من ميثاق التأسيس، يُعدّ مجلس الأمن معنياً بالحفاظ على الأمن العالمي ويحقّق السلم ويحدّ من انتشار الأسلحة، وخاصة النووية منها. ومن بين التحديات التي تواجه عمل الأمم المتحدة، حق النقض أو الفيتو الذي تستخدمه الدول الخمس الكبرى؛ وهنا يتم توظيف تلك الآلية وفقًا لمصالح تلك الدول، حيث إن قرارات المجلس لا بدّ أن تتم بالإجماع في القضايا الموضوعية التي لا تمرّر إلاّ بموافقة الدول الخمس الدائمين.[21]

وعليه، نستخلص أن مبدأ السلم والأمن الدوليين، وعدم التدخل في شؤون الدول، والدفع في مسار حلّ الصراعات بالطرق السلمية، وكذلك المساواة في السيادة وعدم

20- زياد عطا العرجا، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية منذ عام 1991 حتى عام 2012، رسالة ماجيستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، عمان، 2013، ص25.

21- على يوسف شكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دراسة في عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر الليبي، الطبعة الثانية، ايترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 122.

المساس بها، وعدم استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها، وخفض التصعيد وتفعيل الدبلوماسية والأدوات السياسية، كلّها من أبرز ركائز ودعائم ومبادئ الأمم المتحدة التي تستند إليها في سياق تعاطيها مع القضايا المختلفة.

لقد تضمّن ميثاق الأمم المتحدة، في الفصل السادس منه، في المواد (،35 ،34 33، 38 ،37 ، 36)، قواعد حل المنازعات بالطرق السلمية. فقد جاءت المادة (33) من الفصل السادس لتؤكد على التزام أطراف النزاع العمل على حلّ هذا النزاع بالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والعمل في قالب المؤسسات والتنظيميات الإقليمية عبر القنوات والوسائل السلمية، من دون اللجوء للعنف أو استخدام القوّة. وفي المادة 34 أقرّ الميثاق لمجلس الأمن حق فحص النزاعات أو المواقف المختلفة التي من شأنها أن تعرّض الأمن والسلم الدوليين للخطر. وورد في المادة 36 أن مجلس الأمن له الحق في أي مرحلة من مراحل النزاع أن يوصي بما يراه ملائمًا من إجراءات وطرق التسوية واتخاذ التدابير المختلفة لحلّ النزاعات، مع العمل على توجيه المنازعات القانونية لمحكمة العدل الدولية. وفي حال إخفاق الدول في حلّ الصراع بوسيلة سياسية أو دبلوماسية، أو بأحد الطرق المنصوص عليها، فيجب أن يتخذ المجلس ما يراه ملائمًا من شروط لحلّ النزاع دون أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر.[22].

إن هدف حفظ السلم والأمن الدولي هو واحد من بين مقاصد الأمم المتحدة، خاصة أن الصراعات تهدّد عمليات التنمية المستدامة، وتؤدّي إلى انتهاك حقوق الإنسان وانعدام الأمن الغذائي. ولعلّ عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان تشكّل أداة وقائية؛ ومن ثّم فإن هذا الأمر يتطلب حالة من مقاربات السلام والأمن التي تدعم حقوق الإنسان في ضوء سلام مستدام. وفي سبيل ذلك، وضعت الأمم المتحدة، في ضوء اختصاصات مجلس الأمن، اتخاذ التدابير اللازمة حيال قضايا الصراع المختلفة؛ ويتطلب هذا الإجراءات الوقائية وكذلك الاستباقية؛ علاوة على تدشين المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتي

22– الفصل السادس: في حل المنازعات حلاً سلميًا، ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة.

تعمل على جهود حفظ السلام وصناعة السلام لتحقيق مبادئ وركائز حقوق الإنسان؛ وعادة ما تُمزج الصراعات بأبعاد وتداعيات مختلفة، تتمثل خصوصاً في ظاهرتي اللاجئين والنازحين؛ كما يرتبط بالصراعات انتهاك السيادة الوطنية للدول؛ وهي تُعدّ نافذة لاستنزاف الموارد ومقدّرات الدول وشعوبها.

لقد انتشرت الصراعات والنزاعات المسلّحة الدولية في العديد من المناطق المختلفة، والتي زادت بصورة غير مسبوقة؛ وهي تشهد الكثير من الانتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. وإذا ما كانت غالبية النزاعات داخلية، إلاّ أن هناك نزاعات ممتدة تاريخيًا، كما هو الحال بالنسبة للصراع العربي– الإسرائيلي من ناحية؛ وهناك بعض الصراعات التي لديها جذور، مثل الصراع الروسي – الأوكراني الذي شهدته المنظومة الدولية مطلع عام 2022، مما يضع مجلس الأمن أمام المسؤوليات المختلفة التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، وعلى رأسها نزع السلاح والعمل على إنهاء الصراع بالطرق السلمية وفق مقاصد الميثاق وإعادة الاستقرار إلى مناطق الصراع.

وهناك نوعان من النزاعات المسلّحة غير الدولية والنزاعات المسلّحة الدولية، وجميعها تؤثّر على مفاهيم السلم والأمن الدوليين. وما ينطبق على حالات التدخل والانخراط المباشر هو النزاعات الدولية، خاصة وأنها تنطبق على دراسة حالة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والصراع الروسي – الأوكراني، حيث إن هذا النزاع نشأ بين دولتين في كل مسرح تشابك؛ فالدولة هي الطرف الوحيد الذي بإمكانه إعلان الحرب والدخول في نزاع مسلّح دولي، لأن الدولة فقط هي التي تُعدّ من أشخاص القانون الدولي وفق النظرية التقليدية. فالنزاع المسلّح الدولي هو نزاع مسلّح بين دولتين أو مجموعة من الدول؛ وكل واحدة فيها تعمل على فرض إرادتها بالقوّة على خصمها، وذلك بسبب التناقضات في التوجهات والقضايا المختلفة.

والنزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله؛ فقد يكون سياسيًا أو اقتصاديًا أو إيديولوجياً أو قانونياً؛ وأيضًا، هناك ممارسة الضغط والحصار والعقاب والتفاوض والمساومة، كأشكال

من النزاع.[23]

لقد تضمّن ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته واجبات الأمم المتحدة نحو تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك في ضوء تعاطي الأمم المتحدة مع الصراعات المختلفة التي تؤثّر على حقوق الإنسان، وبما يضمن وقف تهديدات السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من الإشارة الواضحة في المادة 2 فقرة 7 من الميثاق، والتي أوضحت أهمية عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جانب المنظمة او أحد أجهزتها، إلاّ أنها وضعت مبررًا كافيًا لهذا التدخل، من خلال الحفاظ على حقوق الإنسان والتهديد الذي يمكن أن يشكّله ذلك على السلم والأمن الدوليين. ولما كان مجلس الأمن هو الجهاز التنفيذي الأكثر فاعلية في بنية الأمم المتحدة، ومحركًا رئيسيًا للأنشطة الحيوية فيها بموجب الميثاق، فقد وضِعت تحت تصرّفه آليات التعامل مع الصراعات والنزاعات المختلفة التي تؤثّر على الأمن الدولي؛ مع كافة الصلاحيات والاختصاصات والسلطات الداعمة لمسار الحفاظ على مبدأ الامم المتحدة، وهو السلم والأمن الدوليين، وذلك باتخاذ الوسائل السلمية المتاحة بموجب الفصل السادس، والتي تعطي للمجلس الحق في حلحلة الأزمات المختلفة وحثّ الأطراف على خفض التصعيد والعمل على نزع السلاح، والتوصية بالتسوية العادلة والسلمية للصراعات المسلّحة. وفي حال الفشل، يمكن للمجلس اتخاذ كافة التدابير، ومن بينها العقوبات أو التفويض للتدخل العسكري، من أجل حل الصراع ونشر قوات حفظ السلام الدولي في تلك المناطق، وإحالة جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث يُهيمن مجلس الأمن على سلطتي الإحالة والإرجاء للنزاعات المختلفة.[24]

ثانيًا: ركائز واستراتيجية تفاعل الأمم المتحدة مع الصراع العربي -

23- عياد محمد سمير، محاضرات في مقياس: تحليل النزاعات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2018، ص 5-4.

24- أحمد مبخوته، وأخرون، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: دراسة تحليلية لواقع العدالة الجنائية الدولية بين طموح تحقيق العدالة ومعقوات الممارسة العملية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة الثانية والستون، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، الجزائر، يناير 2020 ص 429.

الإسرائيلي والصراع الروسي- الأوكراني

عقب الفترة اللاحقة لوعد بلفور عام 1917 الرامي إلى إقامة وطن قومي لليهود، وعقب تدشين منظمة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من التوجه العام حينذاك لدى المنظمة، والداعم لحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلاّ أن توجّه الأمم المتحدة بات يكمن تحت مظلّة دعم إقامة وطن لليهود؛ وتجلّى ذلك في القرار رقم 171 لسنة 1947، الذي يؤكد ويؤيّد فيه تقسيم فلسطين بين السكان الأصليين، شعب فلسطين، وبين اليهود الوافدين.[25]

ولعلّ أبرز شواهد الضعف والعجز هو فشل مجلس الأمن في إيجاد حل للقضية الفلسطينية منذ عام 1948، وحالة الإغفال المتعمد عن الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان في فلسطين، وحقوق الدولة في ممارسة سيادتها الكاملة وفقًا لقرارات الشرعية الدولية.[26]

لقد اتخذت الأمم المتحدة، ممثّلة في مجلس الأمن الدولي، قرارين، يمكن بالنظر إليهما القول بأنهما بمثابة مقايضة للحق الفلسطيني؛ ويتمثّلان في القرار 242 لسنة 1967، والقرار 338 لسنة 1973، وفيهما شرط الحصول على السلام مقابل الحصول على الأرض؛ والذي عُرف بأنه مبدأ « الأرض مقابل السلام». وقد حالت تلك القرارات دون إتمام عملية السلام في فلسطين، خاصة في ضوء عدم الاعتراف لفترة زمنية طويلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من كونها الطرف الممثّل للشعب الفلسطيني في مفاوضات السلام وقواعد اتفاق أوسلو التي تمّت في التسعينيات، والتي لم تنجح في إعطاء الشعب الفلسطيني حقّه فيما يتعلق بالقدس الشرقية، وكذلك عودة اللاجئين الفلسطينيين، بالرغم من مشاركة الأمم المتحدة في تلك المفاوضات وعملية السلام منذ عام 1992 كعضو كامل من خارج المنطقة.

25- محمد إسماعيل علي، مدى مشروعية السيادة الإسرائيلية في فلسطين في إطار القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1974، ص ص 241-128.

26- قاسم إبراهيم متعب الجنابي، دور مجلس الأمن في تفعيل الآليات الدولية السلمية لمعالجة النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017،ص 17.

وفي سبيل ذلك، عمدت الأمم المتحدة على إقامة مكتب منسّق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وبالرغم من تلك الإجراءات الشكلية، إلاّ أن الاحتلال الإسرائيلي بات يستخدم القوّة وفقًا لاستراتيجية الاستيطان الفعلي.[27]

تلك الاتفاقية (اتفاق أوسلو) التي تم التوقيع عليها عام 1993، تركت تداعيات سلبية على فلسطين؛ فهي رسّخت شرعيًا حق «إسرائيل» في دخول الضفة الغربية وقطاع غزة بدون أي سابق تنسيق؛ وكذلك منع الاتفاق تشكيل جيش قومي لفلسطين، وساهم في إعطاء الحق لإسرائيل في التوسعات الاستعمارية على نحو 78% من الأراضي التي احتلّتها من فلسطين منذ عام 1948.

وعلى هذا المسار نجد أن الأمم المتحدة لم تنفّذ قراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية، و لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقّه؛ بل إنه يشهد ضغوطًا متعددة الأبعاد من حيث الضغط الإسرائيلي والعنف الممنهج ذي الطبيعة العسكرية تجاه المقاومة الفلسطينية التي تصنّفها الأمم المتحدة بالإرهابية، وما بين الضغوطات الدولية الرامية إلى دعم «إسرائيل»، وفي القلب منها أمريكا التي دعمت نقل سفارتها للقدس الشرقية؛ كما عملت على الاعتراف بسيادة «إسرائيل» على تلك المنطقة وعلى الجولان بما يخلّ بالمبادئ الدولية في هذا الشأن.

وفي الحرب الإسرائيلية الأخيرة على فلسطين في العام 2022، اقتصر دور الأمم المتحدة على الخطوات الشكلية أو الإجرائية، من حيث انعقاد الجمعية العامة والدعوة لتهدئة أطراف الصراع والحيلولة دون تصعيد الموقف في قطاع غزة، ودعوة كل من مندوب فلسطين، وكذلك الإمارات والصين وفرنسا وإيرلندا والنرويج، إلى عقد اجتماع مغلق لمجلس الأمن لبحث تصعيد الموقف في قطاع غزة، والذي رفض حالة التصعيد لما لها من تأثير على الأمن الإقليمي وتفاقم حدّة الوضع الإنساني؛ ولكن دون أن يكون هناك

27- اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني، أصول مشكلة فلسطين وتطورها الجزء الخامس (1989-2000)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص ص 3-4.

مشروع قرار مُلزم بذلك لإسرائيل.[28]

على الجانب الآخر، وفيما يتعلق بالصراع الروسي – الأوكراني، برز منذ البداية التوجه الدولي العام والقرارات الأممية، وأهمها القرار حول العملية العسكرية الروسية داخل الأراضي الأوكرانية، حيث عقدت الأمم المتحدة جلسة للأمانة العامة لها مع مجلس الأمن، لتقرّر بتصويت 141 دولة على قرار يدين الغزو الروسي على أوكرانيا، مع الدعوة لمطالبة موسكو بسحب قوّاتها العسكرية من الأراضي التي سيطرت عليها؛ وندّد القرار باستخدام القوّة العسكرية، بما يعدّ انتهاكاً لقواعد القانون الدولي، وكذلك لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر استخدام القوّة في حلّ الخلافات بين الدول أو التهديد باستخدامها.[29]

أما على مستوى اللاجئين من أوكرانيا، فقد تحمّلت الأمم المتحدة التداعيات، والذين قُدّر عددهم بنحو 4 ملايين شخص؛ فيما ساهمت الدول الأوروبية في تقديم التسهيلات لاستضافة اللاجئين؛ وهو ما يتباين مع التعامل الأممي مع اللاجئين من الشرق الأوسط وفلسطين. ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن جهود الإغاثة تتطلب نحو 30 مليار يورو خلال العام الحالي فقط، حيث يتم توظيف الأمم المتحدة الداعية للانسحاب الروسي نحو ممارسة مزيد من الضغوطات على موسكو، وحشد الأغلبية العظمى من الدول الأطراف في مواجهة السياسات الروسية، وبما يخدم المصالح الأمريكية والغربية.[30]

وتكاملاً مع هذا السياق، وفي ضوء تطورات المشهد الروسي – الأوكراني، وعقب عملية ضم روسيا لأربع مناطق أوكرانية، أعلن أمين عام الأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش»، عقب عملية ضم أقاليم دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوروجيا الأوكرانية، عن رفضه لتلك الخطوة، مع إدانتها واعتبارها غير قانونية، وشدّد على أن الميثاق واضح، وأي

28– الأمم المتحدة، مجلس الأمن يستمع إلى التطورات في غزة وإسرائيل: وقف إطلاق النار ساري المفعول لكنه هشّ، موقع الأمم المتحدة، 8 أغسطس 2022.
29– قرار الأمم المتحدة بشأن أوكرانيا: كيف صوتت دول الشرق الأوسط، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، الدوحة، 2 مارس 2022.
30– عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 10.

ضمّ لأراضي دولة من قِبل دولة أخرى نتيجة التهديد باستعمال القوّة أو استخدامها، هو انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.[31]

ثالثًا: أوجه التشابه والاختلاف في تفاعل الأمم المتحدة مع الصراع العربي - الإسرائيلي والصراع الروسي - الأوكراني

لقد جاء موقف الأمم المتحدة حيال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مغايرًا لموقفها من الصراع الروسي – الأوكراني. ولكن يمكن الحديث عن مشترك واحد يتمثل في الإدانة الشكلية، والمغايرة نسبيًا لحالة استخدام القوّة العسكرية من جانب الطرفين والحث على دعوة الأطراف لضبط النفس. ويمكن القول بأن هذا هو التوجه الثابت لدى الأمم المتحدة في الكثير من مواطن الصراع؛ ولكن يبقى التفاعل الأممي مع الصراعين مغايرًا موضوعيًا وإجرائيًا بصورة كليّة، وذلك في ضوء النقاط التالية:

ضم الأراضي: يُمثّل موضوع ضم الأراضي ملفاً مشتركاً في الصراعين. وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية، فإن تعامل الأمم المتحدة وإجراءاتها حيال الضم المستمر والاستيطان المتّبع من جانب إسرائيل هو تعامل هش وضعيف؛ فهي تلتزم في حالات التصعيد بالتذكير فقط بالقرارات الدولية دون أي اتخاذ إجراء حقيقي نحو الحد من تلك الممارسات؛ وعلاوة على ذلك، شهدت المنظومة الدولية والأمم المتحدة موقفًا داعماً لخطوة الولايات المتحدة بنقل سفارتها للقدس وضم إسرائيل للقدس الشرقية ضمن الأراضي المحتلة؛ ناهيك عن صمت الأمم المتحدة على التوسعات الإسرائيلية، سواء في الهضبة السورية (هضبة الجولان) منذ اندلاع الصراع السوري، حيث سبق وأعلنت الحكومة الإسرائيلية في 14 ديسمبر 1981 عن ضمّ الجولان إليها، والذي كانت قد أدانته الأمم المتحدة في قرارها رقم 497؛ بيْد أن هذا الرفض لم يجد سبيله للتطبيق، و لم تصدر عن المنظّمة قرارات إلزامية تحول دون ممارسات التوسع الإسرائيلية، في حين أن هناك رفض وإدانة من جانب

31– الأمين العام: قرار روسيا بضم أراضٍ أوكرانية ليس له قيمة قانونية وتصعيد خطير يستحق الإدانة ، موقع الأمم المتحدة، 29 سبتمبر 2022.

الأمم المتحدة بحق التوسعات الروسية في أوكرانيا، ورفض أممي لضمّ روسيا لعدد من المناطق والمقاطعات في أوكرانيا، وذلك بموجب مشروع قانون تقدّمت به الولايات المتحدة ووافقت عليه غالبية الدول الأعضاء، باستثناء روسيا والصين.

إن هذه الازدواجية في التعامل الأممي مع الصراعات تبرز حجم التغاضي عن الجرائم التوسعية والهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية، في حين ترفض الأمم المتحدة تماماً عملية الضم الروسي لمناطق دونيتسك ولوغانسك وزابوروجيا وخيرسون إلى روسيا. بل هي دعمت في ضوء ذلك عقد جلسة طارئة لمناقشة هذا القرار ورفضه.[32]

استخدام القوّة العسكرية أو التهديد بها: مقارنة بالأوضاع الفلسطينية، نجد أن الأمم المتحدة تصنّف عمليات المقاومة الشعبية والمقاومة الفلسطينية بالإرهابية، ولا تعترف إلاّ بمنظمة التحرير الفلسطينية دون باقي الجماعات المكوّنة للحالة السياسية والأمنية الفلسطينية، وتدين أي تحرك من شأنه أن يضرّ بأمن إسرائيل؛ كما جاءت اتفاقية أوسلو بمشاركة الأمم المتحدة لتحول دون وجود جيش فلسطيني وتعطي الحق للممارسات العسكرية وعمليات العنف الممنهج لإسرائيل بحق فلسطين دون أي إدانة.

على الناحية الأخرى، وفي ضوء الصراع الروسي– الأوكراني، كان هناك حشد عالمي لدعم أوكرانيا ودعم المقاومة فيها، بعنوان الدفاع عن السيادة الخاصة بها، مع دعم الجيش الأوكراني والحشد العسكري، في ضوء سباق التسلح الحاصل في الحالة الروسية – الأوكرانية والتسليح المستمر للجيش الأوكراني؛ بل والمشاركة الدولية الداعمة لأوكرانيا في عملياتها العسكرية، وهو ما يتنافى مع مبدأ استخدام القوّة أو التهديد بها وأهمية التوجه لحلّ الصراعات بالطرق السلمية. فبينما تدعو الأمم المتحدة إلى احترام سيادة الدولة الأوكرانية ودعمها عسكريًا في مواجهة روسيا، ترفض ذلك في الحالة الفلسطينية، مما يبرز حالة الازدواجية في التعاطي مع القضايا المتشابهة، وخاصة تلك المتعلقة بمبدأ الأمن والسلم الدوليين.

32– إبراهيم عبد المجيد، هل هناك حد فاصل بين الضم والاحتلال، اندبيندينت عربية، 9 أكتوبر 2022.

وعليه، يمكن القول بأن الأمم المتحدة غير منصفة أو عادلة في تعاملها مع قضايا الصراع الدولي التي تنشأ بين وحدات المنظومة الدولية. فهي حينما انحازت لأوكرانيا وخرجت عن حيادها في التعاطي مع الصراع بين أوكرانيا وروسيا، أجحفت حق فلسطين في القضايا المماثلة، كالشرعية، والدفاع عن السيادة والاستقلال السياسي والأمني؛ وكذلك الحفاظ على الأراضي الفلسطينية؛ علاوة على عجز الأمم المتحدة عن إدانة ووقف الهجمات الاستيطانية الإسرائيلية، وفشلها في تطبيق القرارات الصادرة عنها فيما يتعلق بحلّ الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. لذا، فإن إصلاح الأمم المتحدة بات أمراً ضرورياً وحيوياً، خاصة وأنها تُعدّ المنظمة الدولية الرئيسية لحلّ الصراعات العالمية.

الخلاصة:

تُمثّل الأمم المتحدة إحدى أهم المؤسسات الدولية المعنية بتطبيق قواعد القانون الدولي العام، وتعزّز من مسارات التعاون بين الدول، وتحول دون اندلاع الصراعات، بحكم كونها أكبر مؤسسة تنظيمية عالمية وتضم قرابة 191 دولة، ولديها الأجهزة الكافية لمواجهة التحديات العالمية.

وبطبيعة الحال، يتطلب ذلك من المنظّمة الأممية أن تكون على الحياد وتطبّق مبادئها ومرتكزاتها الرئيسية، ومنها المساواة في السيادة والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ولكن في حال توظيفها سياسيًا من جانب القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، فإن الوضع يصبح مغايرًا؛ بل إن تلك المؤسسة فشلت في تطبيق قواعد القانون الدولي، وأسهمت بصورة غير مباشرة في إعادة حالة الاستقطاب والمحاور الدولية مرّة أخرى؛ وهي فتحت المجال، بسبب قراراتها وتفاعلاتها المتباينة والمزدوجة مع القضايا الدولية، وآخرها الصراع الروسي – الأوكراني، أمام سباق تسلّح جديد، ولغة التهديد بالقوّة العسكرية، بصورة واضحة ومباشرة.

لقد جاء تعامل الأمم المتحدة مغايرًا لحالتي صراع؛ الأولى في دائرة الشرق الأوسط، والمتمثلة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، حيث فشلت الأمم المتحدة في تطبيق

مبادئها وقواعدها الخاصة بالسيادة والحفاظ عليها وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ فهي تجاوزت ذلك في فلسطين؛ بل وشرعت في تقييد قدرة الدولة على مواجهة إسرائيل، مع إدانة أي تحرك عسكري من جانب المقاومة للدفاع عن مبدأ السيادة، وهي الركن الأساسي لقيام الدولة؛ في حين أنها على مستوى الصراع الروسي – الأوكراني، انحازت للجانب الأوكراني وتغاضت عن كافة القرارات والمبادئ الضامنة في الميثاق، وعلى رأسها عدم استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها، والحفاظ على سيادة الدول.

ففي الحالة الأولى، الأمم المتحدة تدعم أوكرانيا لمواجهة روسيا عسكريًا وتغضّ النظر عن المواقف الغربية الداعمة لأوكرانيا، بينما في الثانية هي تؤكد على المبدأ لصالح أوكرانيا في مواجهة روسيا. لذا، فإن تلك الازدواجية تفرض إعادة النظر على ميكانيزمات العمل داخل الأمم المتحدة.

النتائج

هناك ازدواجية واضحة في تعامل الامم المتحدة مع المناطق المختلفة للصراع ما بين حالتي الشرق الأوسط وأوروبا.

هناك ضغوطات دولية تمارس على الأمم المتحدة، مع توظيف هذه المنظمة المهمة سياسيًا لخدمة مصالح أمريكا والدول الأوروبية، ومن دون أي مراعاة لمصالح الدول الأخرى.

حادت الأمم المتحدة بصورة كبيرة عن مبادئ ومرتكزات ومقاصد ميثاقها التأسيسي، وعدلت عن ذلك في الصراعات المختلفة؛ بل هي فشلت في حلّ الكثير من الصراعات رغم تقارب وتشابه تلك الصراعات.

هناك حالة ضعف لدى مجلس الأمن بسبب حق النقض (الفيتو)، والذي يحول دون اتخاذ قرار جامع ومانع بشأن الصراعات المختلفة.

انتزاع الأراضي وضمّها بات مشروعاً من خلال تعاطي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع الحالة الإسرائيلية، لكنه ليس كذلك في الحرب الروسية– الأوكرانية الحالية.

استخدام القوّة من بين المحظورات التي تضمّنها ميثاق الأمم المتحدة، وهو يطبّق فيما يخص تعامل المقاومة الفلسطينية وفلسطين بصورة عامة مع الاحتلال، على الرغم من الانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة، بينما في الحالة الأوكرانية تبرز حالة دعم أممية لحق الشعوب في الدفاع عن سيادتها وأراضيها.

التعامل الغربي بصورة عامة، وفي العمق منه الأمم المتحدة، كان فاعلاً وإيجابياً، وعلى ضوء القانون الدولي الإنساني، وخاصة في قضايا حقوق الإنسان واللاجئين الأوكرانيين جرّاء الأزمة الروسية – الأوكرانية، بينما غاب هذا التعاطي الإيجابي بنسبة كبيرة في إطار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، خاصة في ضوء تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة.

احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وضمن مبدأ الحفظ على السلم والأمن الدوليين، يُطبّق بصورة واضحة، وبما لا يدع مجالاً للشك فيما يخص دعم الأمم المتحدة لأوكرانيا، بينما على المستوى الفلسطيني لم تحقّق الأمم المتحدة أي تقدّم يُذكر في هذا المبدأ، وبما يفترض تعظيم المكاسب الفلسطينية.

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

أهمية إصلاح مجلس الأمن ليصبح أكثر عدالة في التوزيع الجغرافي وحق التصويت، وكذلك في تفاعله مع القضايا والتطورات والتحولات التي طرأت على المجتمع الدولي، وأكثر قدرة على معالجة تحدياته المشتركة.

توحيد الرؤى وتطوير المبادئ التي قامت على أساسها منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، ووضع الضوابط الصارمة في التعامل مع الصراعات كحالات واحدة، دون تفرقة أو تمييز بين صراع وآخر.

العمل على التخلص من الهيمنة الغربية على قرارات الأمم المتحدة وحالة التوظيف

السياسي لها تحقيقًا لمصالح تلك الدول، وذلك من خلال التساوي في الأصوات انطلاقًا من التساوي في السيادة.

تدشين مجلس أعلى للصراعات مغاير لحالة مجلس الأمن الحالي، والذي بات مهدّداً بسبب التدخلات الدولية وحق النقض داخل الأمم المتحدة؛ على أن يتشكّل من ضمن الدول المستقلة سياسيًا وغير المرتبطة بالتحالفات الدولية، وتكون لديها القدرات القانونية والعسكرية والمالية الكافية، وبما يدفعها لتحكيم الصراعات وإصدار القرارات الملزمة، مع وضع بند في ميثاق الأمم المتحدة يُلزم الدول الأعضاء جميعًا بتنفيذ تلك القرارات.

قائمة المراجع والمصادر:

إبراهيم عبد المجيد، هل هناك حد فاصل بين الضم والاحتلال، اندبيندينت عربية، 9 أكتوبر 2022.

الأمم المتحدة، مجلس الأمن يستمع إلى التطورات في غزة وإسرائيل: وقف إطلاق النار ساري المفعول لكنه هشّ، موقع الأمم المتحدة، 8 أغسطس 2022.

الأمين العام: قرار روسيا بضم أراضٍ أوكرانية ليس له قيمة قانونية وتصعيد خطير يستحق الإدانة ، موقع الأمم المتحدة، 29 سبتمبر 2022.

باتريسيو نولاسكو، أنمي شاوس، ألان ديمس، الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة، ترجمة: فؤاد شاهين، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1995.

بدر أبو نجم، دور الأمم المتحدة في حلّ الأزمة الكوبية إبّان الحرب الباردة، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 27 مارس 2022.

بوكعبان محمد خير الدين، أثر البعد الحضاري على الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، المغرب: جامعة مولاي طاهر – سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015. متاح على: https://cutt.us/Exhez

جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى ، 1985.

حسام أحمد هنداوي، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، القاهرة، 1994.

خولة صامري، الصراع العربي – الإسرائيلي: حرب عام 1948 نموذجًا، رسالة ماجستير، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2013.

زها حسن، وآخرون، ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 أبريل 2022.

هشام بخوش، ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 2، جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر، 2021، ص 113.

زياد عطا العرجا، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية منذ عام 1991 حتى عام 2012،

رسالة ماجيستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، عمان، 2013.

عصام عاشور، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطور النظام الدولي، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، 2014.

عبد الحسين شعبان، ازدواجية المعايير وانتقائية المقاييس وسياسة الهيمنة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، 7 أكتوبر 2010.

عصام عبد الشافي، الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 مايو 2022.

علي يوسف شكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دراسة في عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر الليبي، الطبعة الثانية، ايترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

فالح خطاب، ازدواجية المعايير.. سياسة دولية أم صناعة أميركية، الجزيرة، 26 أكتوبر 2004.

الفصل السادس: في حلّ المنازعات حلاً سلميًا، ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة.

قاسم إبراهيم متعب الجنابي، دور مجلس الأمن في تفعيل الآليات الدولية السلمية لمعالجة النزاعات المسلّحة غير الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

قرار الأمم المتحدة بشأن أوكرانيا: كيف صوّتت دول الشرق الأوسط، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، الدوحة، 2 مارس 2022.

كمال حدّاد، النزاعات الدولية، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997.

اللجنة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني، أصول مشكلة فلسطين وتطورها الجزء الخامس (1989 2000–)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.

محمد إسماعيل علي، مدى مشروعية السيادة الإسرائيلية في فلسطين في إطار القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1974.

محمد بوبوش، الإشكاليات القانونية للحرب الروسية – الأوكرانية، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2022.

محمد علي السقاف، ازدواجية المعايير في الحرب الأوكرانية، جريدة الشرق الأوسط، العدد

15 ،15813 مارس 2022.

مزهر جبر الساعدي، النظام العالمي: ازدواجية المعايير على قاعدة الكيل بمكيالين، جريدة القدس العربي، 8 مارس 2022.

ناجي البشير، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي: قضية فلسطين نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، يناير 2015.

نبيل الخوري، ازدواجية المعايير في السياسة الدولية لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أوكرانيا، العربي الجديد، 15 يوليو 2022.

The Encyclopedia Americana International Edition، Danbury، Connecticut: Grolier Incorporated،1992

العقيدة الأمنية الإسرائيلية[1]

أ علي حيدر*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ وأشكركم على هذه الاستضافة.

بداية لا بدّ من الإشارة إلى حقيقة أن الحديث عن العقيدة الأمنية الإسرائيلية ليس مطلوباً فقط لذاته. فمن المهم الاطّلاع على العقيدة الأمنية لأي دولة؛ ولكن بالنسبة لإسرائيل، فهو مدخل ضروري ولازم لفهم الكثير من الرؤى والمشاريع الإسرائيلية في المجالات الاستراتيجية، والسياسية، والخطط المتعلقة بالجانب العسكري وبناء القوّة والقدرات؛ ولكن أوّلاً يجب دفع بعض الشبهات؛ فالكلام هو عن العقيدة أو النظرية الأمنية الإسرائيلية؛ وفي اللغة العبرية كلمة «أمنية» تعني استخبارية؛ لكننا مضطرّون لاستعمالها كوننا نستخدم المصطلح الإسرائيلي؛ وليس المقصود بالعقيدة الأمنية العقيدة الاستخباراتية، ولا العقيدة العسكرية، وإن كانت العقيدة العسكرية تتفرع من العقيدة الأمنية بمعنى الأمن القومي.

ومعروف أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم واسع، لأنه يتناول المجتمع والاقتصاد والسياسة؛ ولكننا سنركّز على المعنى الأقرب للمفهوم العسكري؛ والسبب أن كل التحالفات العسكرية تنطلق في البداية من الجانب الأمني، وخاصة بالنسبة للكيان الإسرائيلي.

1 – محاضرة للباحث الأستاذ علي حيدر حول العقيدة الأمنية الإسرائيلية. أُلقِيت ضمن سلسلة محاضرات دورة إعداد باحث سياسي التي عقدت في مركز باحث بتاريخ 2022/9/22.

* إعلامي وخبير في الشأن الإسرائيلي.

إن أحد جوانب فلسفة تشكيل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست هو أنهم ليس لديهم سياسة خارجية بمعزل عن السياسة الأمنية؛ فحتى نفهم السياسة الخارجية الإسرائيلية وتوجهاتها الخارجية، علينا أولاً أن نفهم اعتباراتها الأمنية. وهنا نحن نتحدث عن المجال الاستراتيجي.

إن المدخل التأسيسي لفهم العقيدة الأمنية، بالمفهوم الذي أشرنا إليه، ينطلق من محاولة استحضار كيفية تشكّل هذه العقيدة الأمنية، وما هي منطلقاتها، وهل ما زالت هذه المنطلقات قائمة؛ وما هي المستجدات التي طرأت عليها؟

في البداية نشير إلى أن من صاغ النظرية الأمنية الاسرائيلية هو ديفيد بن غوريون، حيث قام بعقد خلوة عام 1953 استمرت نحو خمسة أسابيع، مع طواقم في جميع المجالات والاختصاصات؛ وانتهى إلى هذه النظرية التي كانت ولا تزال أساساً للسياسات الإسرائيلية العدوانية، مع ملاحظة التغيّرات التي استجدّت بالطبع.

عندما نحاول فهم أو استشراف أي نظرية أمنية، أي بمعنى الأمن القومي لأي دولة (أو كيان)، يجب أن ننطلق من رؤيتها للمخاطر القائمة واتجاهاتها الكامنة أو التي يمكن أن تستجد. ومن هنا، فإن القاعدة الأولى التي انطلق منها بن غوريون قبل بلورة العقيدة الأمنية، ضبطتها ثلاثة محدّدات: المحدّد الأول هو الهوّة بين المحيط العربي المعادي وبين إسرائيل على مستوى الجغرافيا؛ وللجغرافيا دور أساسي في قوّة الدول. فمساحة ما كان محتلاً من فلسطين عام 1948 بلغت 20 ألف كم مربع من أصل 27 ألفاً؛ وما كان محتلاً من مصر(شبه جزيرة سيناء) هو 60 ألف كم مربع من أصل مساحة مصر البالغة أكثر من 950 ألفاً؛ وتبلغ مساحة سوريا 180 ألفاً، ومساحة لبنان أكثر من 10 آلاف كم مربع. وهنا نتكلم عن الطوق المباشر وليس عن العمق العربي؛ وهذا أمرٌ ثابت ولا يتغيّر.

أما المحدّد الثاني، فهو الهوّة الديموغرافية. فقد بلغ عدد سكان «إسرائيل»، عندما أقيمت «الدولة» عام 650 ،1948 ألفاً، محاطين بعشرات الملايين من العرب؛ لكن من

الواضح أنه كانت هناك مؤامرة، حيث أصبح عدد سكان الكيان ما بين المليونين والثالثة ملايين في الخمسينات، وهو في ازدياد. وهذه الهوّة الديموغرافية تؤثّر على العسكر وعلى الاقتصاد وعلى قوّة الصمود؛ وتلك المسألة أساسية في الأمن القومي.

أما المحدّد الثالث، فهو الإمكانيات. فالجانب الكميّ يعوّض عن الجانب النوعي. وإسرائيل لم تكن على ثقة أنها ستبقى.

إذاً، هذه المحدّدات أو العناصر ترجمها بن غوريون، بالاقتباس عن أحد المنظّرين في الكيان الإسرائيلي: «عادة المتعارف عليه أن الدول عندما تبلور أو تدرس بيئة تضع أمامها المعادلة الرباعية: نقاط قوّة وفرص ونقاط ضعف وتحليلات؛ لكن بن غوريون انطلق في دراسته بناءً على مسألتين: القيود والمخاطر. ما هي المخاطر الكامنة والفاعلة؟ وما هي القيود التي تفرض على إسرائيل المواجهة؛ وهي ثلاثة: الجغرافيا والديمغرافيا والإمكانيات؟ ما الذي على إسرائيل فعله في مواجهة هذه المخاطر، مع الأخذ بالحسبان القيود القائمة. وهنا بلور بن غوريون مجموعة من العناصر:

أولاً، التفوّق الكمّي العربي يجب مواجهته بالتفوّق الكمّي؛ من أهم مزايا الصهاينة أنهم أتوا من أوروبا، مع ما كانت تمثّله من تطور عسكري وتنظيمي واستراتيجي؛ ومواجهة هذا التفوق النوعي للتفوق الكمي العربي يتم عبر هذه الطريقة. ثانياً: أقام الإسرائيليون علاقة خاصة بدولة عظمى، وجوهرها التبعية لهذه الدولة، لأنهم مهما بلغوا من قوّة لن يستطيعوا أن يحموا وجودهم ومستقبلهم من دون أن احتضان دولة عظمى لهم؛ والدولة العظمى لن تحتضن إسرائيل إلاّ إذا كانت لديها مصالح معها؛ فهذه المسألة مسألة وجود ومسألة ديمومة. ثالثاً، التفوّق التقني والاقتصادي، والذي هو ترجمة للتفوق النوعي.

رابعاً، لا بدّ من الحصول على رادع نووي في مرحلة من المراحل.

وهنا ننتقل إلى العناصر الرئيسية التي سيتم التركيز عليها. وإلى جانب هذه العناصر هناك ثلاثة عناصر أخرى تُعرف بالأدبيات في الاستراتيجية الإسرائيلية؛ إسرائيل كانت ولا

تزال ترتكز في عقيدتها الأمنية إلى ثلاثة عناصر: الردع، الإنذار والحسم.

أولاً، بما أن دولة اسرائيل وجِدت، فقد أصبح المطلوب هو المحافظة على وجودها؛ أي أن الطرف العربي لا يهاجمها ويمتنع عن ذلك؛ وهذا هو الردع.

فيما يخص مفهوم الردع، أولاً ليس كل امتناع عن فعل هو فعلاً ردع؛ والشرط الآخر هو وجود دافع، لكن الطرف المهاجم يرتدع لأنه لن يحقّق نتائج ولا جدوى من التدخل؛ فمثلاً إسرائيل تقصف بالصواريخ دولاً خارج لبنان، ولكنها ترتدع في لبنان نتيجة قوّة الردع فيه.

وهناك مجموعة من التغييرات قد تؤثّر في حالة الردع، حيث لا توجد صيغة ثابتة له؛ فقد يحدث تطوّر في قدرات أحد الأطراف يغيّر المعادلات؛ وقد يحدث تطور في البيئة الاقليمية يستغلّه أحد الطرفين. مثلاً، قبل 2011 كانت إسرائيل لا تضرب سوريا؛ إلاّ أن الأمر تغيّر فيما بعد(الحرب السورية). لكن في لبنان، عندما حاولت إسرائيل استغلال الفرص لم تستطع نتيجة تهديدها(من قِبل المقاومة) بالأمونيا(المنشآت في حيفا) .

كذلك، التغيرات نتيجتها غير حتمية. فقد يتغير قائد عند أحد الطرفين أيضاً؛ والردع يتأثر بالكثير من المتغيرات؛ لذلك يحتاج الردع إلى مراقبة دائمة وإلى تغذية دائمة.

فالأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان راهن عليها الإسرائيلي على أنها قد تقيّد المقاومة؛ إضافة إلى انقضاض جمهور المقاومة عليها. لكن الإسرائيلي تفاجأ بأن حزب الله حوّل الأزمة إلى دافع للهجوم على إسرائيل، حيث تعمّد الحزب إيصال رسالة حاسمة إلى الإسرائيلي: إما التنازل(في ملف الغاز والنفط) أو الذهاب إلى الحرب، كي يردعه ويؤكد له أن الأزمة الاقتصادية لن توقفه.

وفي مرحلة ما تهيّأ للإسرائيلي أن حزب الله يناور، فقام حزب الله بتفجير جسور العودة. لذلك قال الرئيس السابق للاستخبارات الإسرائيلية: ليس من مصلحتنا أن نقدّم ذريعة لطرفٍ ما لا يملك شيئاً ليخسره.

إذاً، الردع يحتاج إلى تغذية. يُقال أحياناً إن في خطاب السيد حسن نصرالله تكراراً، لكن هذا غير صحيح، لأن الكلام مع لحظ التغيرات لا يُعدّ تكراراً.

من هنا، عندما نحلّل الردع يجب أن نعرف متغيراته وعناصره. هناك ردع استراتيجي، وردع الضرب أو الردع العملياتي؛ أي الضرب من دون تجاوز سقف معيّن لمنع الرد.

إسرائيل كانت تحتاج لهذا الردع، لكنها لم تقم بذلك؛ بل كان هناك تخاذل وضعف. من أهم مداميك عقيدة حزب الله الردع؛ والردع دائماً مرتبط بالطرف الآخر.

إن الردع له ثلاثة عناصر: وجود القدرة المطلوبة، وجود إرادة تفعيل القدرة؛ فالدول العربية لا تفعّل هذه القدرة نتيجة حسابات معينة؛ وما يميّز حزب الله أن لديه هذه الإرادة، وأن تحضر القدرة وإرادة تفعيل القدرة عند الحاجة. العدو عند التحضير للهجوم لا يستطيع أن يعلم بوجود القدرة؛ وإن علِم بوجود القدرة المفعّلة فإنه سيرتدع. لكن ماذا لو لم يرتدع؟ يوجد الإنذار؛ أي أن يستكشف الخطر قبل حدوثه. وظيفة الإسرائيلي أن يستكشف نوايا وقدرات العدو؛ ما هو دور الاستخبارات العسكرية؟ رصد نوايا العدو وتطور قدراته. عندما وصل عبد الناصر إلى الحكم في مصر، أُنذر العدو بشكل استباقي بأن عبد الناصر سيشكّل خطراً عليه. والفرق بين الضربات الوقائية والاستباقية، أن الضربة الوقائية تعني الضرب قبل الوصول إلى فكرة الضرب من الطرف الآخر، مثل حرب 1956؛ الوقاية تكمن في الإنذار من خلال المراقبة.

الإنذار إذاً، بالمعنى الاستراتيجي، يكون باستشراف نوايا العدو ومعرفة قدراته. الإسرائيلي يعتقد بأنه لا يستطيع أن يخوض معارك واسعة مفتوحة لأسباب اقتصادية وديمغرافية.

تكلّمنا إذاً عن الثالوث: الردع، الإنذار الحسم؛ ومن الممكن إدخال عناصر أخرى، ولكن منهجياً هذا لا يصح.

أن تشن إسرائيل حرباً قصيرة المدى؛ أن تنقل المعركة إلى أرض العدو؛ أن تصدّ الاعتداء

وتنقل المعركة مباشرة إلى أرض العدو، فهذا تجسيد لتفوّقها الاستخباري والتكنولوجي وغيره.

قد يُفاجأ البعض بأن هذه المبادئ بقيت ثابتة منذ الخمسينات من القرن الماضي وحتى عام 2006. لكن يجب التفريق بين العقيدة الأمنية والخطط العسكرية بدرجة معيّنة. إلاّ أن النظرية الأمنية الإسرائيلية لم تتغير إلاّ بعد حرب 2006 على لبنان، حيث تم إدخال بند رابع على هذه النظرية الأمنية، وهو حماية الجبهة الداخلية.

شرحنا مفهوم الردع؛ عندما احتلّت إسرائيل لبنان، لم تستطع أن تردع الشعب اللبناني عن المقاومة، ولا أن تردع سوريا وإيران عن مساعدة المقاومة. الردع سقط حتى بعد انسحاب إسرائيل إلى الحزام الأمني، لأنها قلّصت انتشارها الجغرافي مع انتشار جيشها والمواقع المحصّنة على التلال، حيث تستطيع إسرائيل قصف المدن والقرى اللبنانية من دون تحمّل خسائر كبيرة؛ ومن دخل إلى هذه المواقع العسكرية بعد التحرير، رأى ما كان الإسرائيلي يقوله للجنود بأنهم في هذه المواقع يحمون الجنود والناس في شمال إسرائيل.

ابتكر حزب الله في أساليبه؛ وهذه المسألة من أهم المتغيرات وأسّست لكلّ ما تلاها، وهو تغيير الساحة الداخلية إلى ساحة مواجهة بالصواريخ المتواضعة في البداية، كالكاتيوشا.

الخطة لا تواجه إلاّ بخطة، وليس بشكل عشوائي. ابحثوا عن الفكر الاستراتيجي والإبداع الاستراتيجي للمقاومة. فمن كان يعتقد أن المقاومة قادرة على ردع الإسرائيليين بهذه الصواريخ البدائية؟!

هناك مفصلان مهمّان في تاريخ الصراع بين إسرائيل وحزب الله، ويتمثّلان في (عدوانيْ) عامي 96 و93.

وتلخّص هذا المشهد عبارة لغادي أيزنكوت: إن الذي ابتدع المعركة اللاتماثلية لصالح إسرائيل، عبر تحويل الجبهة الداخلية إلى ساحة مواجهة، هو حزب الله في لبنان؛ وما غيّر المعادلات في الصراع هو تحويل الجبهة الداخلية إلى ساحة قتال.

يقول أحد القادة العسكريين الإسرائيليين «إنه ومنذ العام 2006 تم تطوير قدراتنا في مجالات الجو والبر والبحر؛ وأبشّركم بأن ما أطلقناه في 33 يوماً أصبحنا قادرين على إطلاقه في 4 أيام»؛ وبالتالي هناك سباق جهوزية بين المقاومة وإسرائيل، ويقوم بشكل أساسي على عناصر متعددة: إن الإسرائيلي، على الرغم من كلّ تطوّره، لم يستطع أن يحول دون ردع حزب الله له، عبر تحويل الساحة الداخلية العميقة (حتى تل أبيب) إلى ساحة مواجهة؛ وهذا التحوّل لم يحصل في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي.

هناك ميزة في لبنان هي صغر مساحته؛ ومساحة بيئة المقاومة هي أقل من 10000 كيلومتر مربع بالتأكيد؛ فمساحة الجنوب هي 2000 كيلومتر مربع؛ أما مساحة سيناء فتتجاوز 60 ألف كيلومتر مربع؛ ومع ذلك استطاعت إسرائيل السيطرة عليها خلال أيام.

قبل حرب تموز 2006، قال موشيه يعلون إن الدخول إلى لبنان براً كمن يُدخِل يده في كيس من المسامير. قائد سلاح الجو يقول: لدينا مشكلة بأن دخول سلاح المدرّعات سيخرج للدبابة الإسرائيلية مقاتلين من كل جهاتها، وتصبح المسافة صفراً مع سلاح المدرّعات، ويتعطل سلاح الجو. وكل مقاتل في «قوات الرضوان» هو بمثابة دبابة بمواجهة دبابة.

إسرائيل تعلم أنها إن دخلت لبنان ستغرق فيه. يقول إيهودا باراك: إن نظرتَ إلى جنوب لبنان لا ترى مقاتلين ولا دبابات ولا صواريخ، ولكن يوجد الكثيرين غير القابلين للرؤية.

إذاً، هناك الكثير من التغييرات التي سلبت إسرائيل الكثير من القابلية للردع والإنذار المبكر وسلبهم القدرة على الحسم؛ حزب الله ردع إسرائيل بالتأثير الكمّي، أو بالتأثير النوعي لهذا الكم الهائل من الصواريخ.

باراك يقول إنه في كل سنة يدخل 10 آلاف صاروخ دقيق لحزب الله؛ وهذا التراكم الكمّي أحدث هذا النوع من الردع للعدو.

الأسلحة الدقيقة ليست سلاحاً متطوراً دقيقاً فقط؛ بل هي تصبح مع الوقت تهديداً

وجودياً لإسرائيل، وقد تضعها على خط الزوال. وزير الأمن الإسرائيلي كان يقول إنهم لن يسمحوا لحزب الله أن يطوّر قدراته، لدرجة أنه كان يهدّد وجود حزب الله.

امتلاك حزب الله صواريخ دقيقة أمر لا تحتمله إسرائيل؛ قالها بنيامين نتنياهو عندما ذهب إلى فرنسا؛ ثم قال إنه إذا أصبحوا (الصواريخ) بالمئات سنشن حرباً؛ فأصبحوا بالمئات و لم يفعل العدو شيئاً.

وختاماً، نحن أمام معادلة جديدة، ويجب أن نفهم الصبر على عدم الرد على الضربات في سوريا من إحدى زوايا الرؤية التي تحدثنا عنها آنفاً؛ يقول عاموس جلعاد إن على إسرائيل ألاّ تفرح إذا لم يردّ حزب الله على الضربات في سوريا لأنهم مشغولون في مكان آخر بتنمية قدراتهم.. والحمد لله ربّ العالمين.

التحوّلات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي ودلالاتها[1]

د. عباس إسماعيل*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

في البداية، الموضوع له علاقة بالتركيبة المجتمعية لإسرائيل ودلالاتها على مستقبل هذا الكيان في أكثر من معنى. الموضوع مهم جداً، وهناك العديد من العناوين فيه، والتي سنضيء على أكبر عدد ممكن منها.

سنتكلم بداية عن التوزيع التقليدي الذي أصبح معتمداً في مقاربة المجتمع الإسرائيلي، وسننطلق منه لنصل إلى التقسيم الواقعي لهذا المجتمع.

استجلب المجتمع الإسرائيلي مجموعات من «اليهود» من كلّ بقاع الأرض ومن كلّ القوميات. وقد اجتمعت هذه المجموعات على أرض فلسطين، حيث قام علماء المجتمع بتقسيمها إلى خمسة فروع (تصدّعات) أساسية: أولاً: التصدّع الديني – العلماني، ويُقصد به وجود مجموعة من الإسرائيليين العلمانيين مقابل غيرهم من المتديّنين؛ ويسبّب هذا التقسيم – مثل أي مجتمع– نوعاً من الفرقة والاختلاف حول الثقافة والهوية ونظام الحكم؛ وبالتالي هذا خطأ جوهري له ميزة في إسرائيل عن باقي المجتمعات، وله علاقة

1 – محاضرة للباحث الدكتور عباس إسماعيل حول التحولات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي ودلالاتها، أُلقِيت ضمن سلسلة محاضرات دورة إعداد باحث سياسي التي عقدت في مركز باحث بتاريخ 2022/10/4.

* أستاذ جامعي وخبير في الشأن الإسرائيلي.

بطبيعة المجتمع الديني في الكيان. وهذا الواقع موجود منذ ما قبل قيام الكيان واستمر طيلة العقود الماضية.

التصدّع الثاني هو ذلك القائم بين الشرقيين والغربيين، على قاعدة التمييز بين الشرقيين والغربيين المتحدّرين من أوروبا وأميركا؛ وخطورة هذا الانقسام تكمن في أن الإسرائيليين الأوائل هم أشكيناز، وهم يعتبرون أن الشرقيين جاؤوا فيما بعد، وقد اعتبرهم الغربيون بدائيين لأنهم أتوا من الدول العربية أو من أفريقيا، فتم التعامل معهم بفوقيّة وعنصرية؛ والأدبيات الإسرائيلية حافلة بالطرق التي تم التعامل بها مع هؤلاء الشرقيين والتراكمات التي حصلت، ما أدّى إلى الانقلاب الكبير الذي حصل عام 1977، عندما صوّت الشرقيون لليكود، وقاموا بثورة في السياسة الإسرائيلية. ومنذ ذلك الوقت بدأ حزب العمل مساره التراجعي، حيث أصبح اليوم من أصغر الأحزاب في إسرائيل .

هذا الانقسام الشرقي– الغربي كان بالغ الحدّة في البداية؛ لكن هذه الحدّة تراجعت في العقدين الأخيرين، لأن الفجوة بين الشرقيين والغربيين تضاءلت نتيجة التطورات التي حصلت في المجتمع الإسرائيلي؛ لكن الانقسام لا يزال موجوداً؛ فنحن نعلم أن هناك بعض السياسيين الشرقيين مثل أرييه درعي– رئيس لحزب شاس المغربي؛ وبعضهم لا يزوّج ابنته لمغربي. والمتابعات أثبتت أن الغربيين يتقدمون على الشرقيين في كل شيء؛ حتى أن الرواتب والمناصب تختلف بين الشرقيين والغربيين.

التصدّع الثالث يتمثّل في التوتر السياسي بين اليمين واليسار؛ والاختلاف الأساسي بينهما هو حول القضية الفلسطينية. هناك تحوّل كبير على هذا الصعيد؛ بمعنى أنه في العقود الأولى وحتى الثمانينات كانت أغلبية الإسرائيليين تصنّف نفسها في اليسار أو الوسط؛ أما الآن، فحوالي 60% من الإسرائيليين يصّنفون أنفسهم على أنهم يمينيين، وأقل من 15% يساريين، والباقي في الوسط؛ وهذا يدل على الخلل المستمر في التوزيع.

التصدّع أو الانقسام الرابع يكمن في التوتر القومي؛ نحن لا نعتبر إسرائيل دولة قومية؛ وتعريف اليهودية بالقومية له اعتبار كبير في إسرائيل، والتي تنقسم بين يهود وعرب

(فلسطينيو 48 وليس كل العرب). في العام 1948 بقي ما يقارب 150 ألف فلسطيني من أصل 900 ألف كانوا يعيشون داخل أراضي 48؛ ونتيجة اعتبارات عديدة، وبعد فشل المحاولات الصهيونية لتهجير هؤلاء، فرِض عليهم حمل الجنسية الإسرائيلية؛ لكنهم ظلّوا عرباً؛ وبالتالي، عندما نتكلم عن الفلسطينيين يجب أن نفرّق بين عرب 48 الذين ينتخبون في الانتخابات الإسرائيلية وبين فلسطينيي الضفة والقدس. وحين نتكلم عن الصدع بين اليهود العرب، فإننا نتكلم عن التوترات الخطيرة التي تشهدها إسرائيل منذ عقود؛ فالصهاينة يعتبرون أن فلسطينيي 48، لأنهم من خارج اليهودية ويشكّلون خطراً على يهودية الدولة؛ خاصة أنهم أصحاب الأرض الفلسطينية الحقيقيين. وبالتالي، المشكلة بين اليهود وعرب 48 ليست فقط في الاختلاف القومي والديني؛ بل إن عرب 48 يسمّون في المجتمع الدولي بالقومية الأصلانية، لأنهم أهل الأرض؛ وهذا الوضع تختلف مقاربته في القانون الدولي من جهة الحقوق.

الصدع الخامس والأخير، هو الصدع الطبقي الموجود في كل المجتمعات، أي بين الأغنياء والفقراء.

هذه هي التقسيمات التقليدية، مع الرهان على تأثير هذه التقسيمات أو التصدعات بعد نحو ثمانية عقود على إنشاء «إسرائيل»؛ وهناك عامل التدخل الخارجي، والقادر على تفكيك المجتمعات؛ لكنه يعمل دائماً على حماية وتعزيز وجود الكيان.

يقوم نظام الحكم في الكيان على الانتخابات التي تعتبر إسرائيل دائرة واحدة ودوائر مقفلة. وعندما نتحدث عن مجتمع متنوع، فهذا يعني انقسامات سياسية؛ وكل قسم ذكرناه آنفاً تجلّى ضمن حزب سياسي؛ وأغلب الأحزاب في إسرائيل هي أحزاب قطاعية، أي أنها تمثّل قطاعاً معيّناً؛ فمثلاً، هناك أحزاب يهودية وأحزاب عربية، من الناحية القومية؛ وهناك أحزاب يسارية وأخرى يمينية؛ وهناك أحزاب علمانية وأخرى دينية. والأسوأ أن هناك أحزاباً تمثّل جماعات معيّنة؛ فمثلاً هناك حزب يمثّل الروس وآخر يمثّل الشرقيين، وآخر يمثّل الغربيين. هذا الانقسام المجتمعي تحوّل إلى انقسام سياسي؛ وعندما يمثّل الحزب فئة معيّنة

يكون همّه الأساسي الوصول إلى الحكم لتمثيل هذه الفئة.

وبرأيي، خاطئ من يعتبر أن النظام في إسرائيل هو نظام ديمقراطي. فالأحزاب الإسرائيلية كثيرة الانشقاقات؛ والظاهرة الأخطر هي ظاهرة شخصنة تلك الأحزاب. فحزب الليكود تحوّل إلى حزب نتنياهو، والذي هو رئيس الليكود منذ عام 1993 باستثناء 3 سنوات تولّى فيها شارون الرئاسة؛ وأغلب الانشقاقات التي حصلت كانت عن حزب الليكود. وهناك حزب أفيغدور ليبرمان، وهو علماني يمثّل الروس؛ وهو رئيس الحزب منذ عام 1999، لكنه يعطي دروساً في الديمقراطية. وكذلك الأمر بالنسبة للأحزاب الدينية؛ فمثلاً، حزب شاس ليس فيه انتخابات، بل القرار هو للحاخامات، ويفتقد الحزب لأبسط القواعد الديمقراطية. أيضاً، أغلب الحكومات الإسرائيلية هي حكومات ائتلافية وتلبّي رغبات كلّ حزب من تلك الأحزاب.

أما حول الخطر المجتمعي المقبل على إسرائيل ودلالاته وأهميته بالنسبة إلينا، فأقول:

هناك تقسيم معتمد حالياً في المجتمع الاسرائيلي هو تقسيم القبائل الأربعة. وأوّل من أطلق هذا المصطلح هو الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين عام 2015؛ وهو يتحدث عن تحوّلات أو قبائل أربع في المجتمع الاسرائيلي: القبيلة العلمانية، والقبيلة العربية، والقبيلة الحريدية– المتدينون الحريديم، وقبيلة الصهيونية الدينية أو الصهيونية القومية.

هذه القبائل الأربع تشكّل خطورة على المجتمع الإسرائيلي، خاصة في دائرة التوازن الديمغرافي والتغيرات داخله. في العقود الأولى كانت الأغلبية هي أغلبية علمانية، وعلى هامشها كانت القبائل الصغيرة الأخرى. أما اليوم، فهناك شكل مختلف من التوازن؛ وفي ظل النظام السياسي الحالي، القوّة الديمغرافية هي قوّة سياسية واقتصادية وغير ذلك.

لذا، عندما نسمع بالتهديد الداخلي للكيان، فإن جزء من هذا التهديد هو من هذا المنظور. والخطر في أن هذه القبائل باتت تيارات مستقلة داخل الكيان؛ هذا هو واقع المجتمع الإسرائيلي. العلمانيون مستقلون عن الآخرين؛ وكل قبيلة تعيش في مكان مستقل عن الآخرين، ضمن حيّز جغرافي مختلف. ولكلّ قبيلة نظام تعليم خاص بها. في إسرائيل

أربعة نظم تعليمية: الرسمي، والخاص بالعرب، والخاص بالحريديم، والخاص بالصهيونية الدينية؛ وكل قبيلة لديها عادات وتقاليد وثقافة خاصة. وهناك قبيلتان لا تخدمان في الجيش الإسرائيلي: الحريديم والعرب.

ونشير هنا إلى أن إسرائيل ذاهبة إلى مكان في المستقبل القريب، بحيث يصبح عدد الحريديم والعرب أكثر من نصف السكان؛ وهذا التطور فيه خطورة كبيرة على المجتمع الإسرائيلي.

يجمع التيار الديني الصهيوني بين اليهودية والصهيونية؛ فهو أنشأ تآلفاً بين الدين والقومية، وأنصار هذا التيار هم أنصار أرض إسرائيل الكبرى؛ بمعنى أنه تيار متطرف، ولا يقبل بالتسويات، ويعتبر أن غرب الأردن هي أرض إسرائيل. وهؤلاء المتطرفون يخدمون في الجيش ويعملون على فرض سيطرتهم على الجيش وعلى المناصب في إسرائيل.

أما الحريديم فيرفعون شعارهم: توراتهم مهنتهم؛ وهم ينصرفون لتعلّم العلوم الشرعية فلا ينخرطون في الجيش ولا في الدورة الاقتصادية للبلاد. وهذه الشريحة من المجتمع الإسرائيلي عقدت اتفاقاً عند قيام «دولة إسرائيل» بإعفائها من الخدمة في الجيش وبالعطلة نهار السبت؛ في البداية كانت نسبة هؤلاء قليلة، وكان الرهان أن يذوبوا في المجتمع الإسرائيلي العلماني. لكن ما حدث هو العكس، حيث زاد عددهم وأصبح تأثيرهم مهماً في الحياة السياسية الإسرائيلية؛ وهم يشكّلون اليوم نسبة 14٪ من نسبة اليهود؛ والتوقعات أن النسبة ستصبح في عام 2055 نحو 27%، وعام 2065 قد تبلغ نسبتهم 31%. والمشكلة أنهم متزمتون جداً ولا يشاركون في الدورة الاقتصادية، ولا يحاربون في الجيش، ولا يدرّسون أولادهم العلوم العصرية في المدارس، بل يعملون فقط على العقيدة. إذاً، الحريديم زادت قوّتهم الديمغرافية كثيراً، وبالتالي زادت قوّتهم السياسية؛ فهم باتوا جزءاً أساسياً من الأزمة السياسية في إسرائيل منذ العام 2019 حتى الآن، حيث لا يستطيع نتنياهو تشكيل حكومة من دونهم، وهم لا يقبلون إلاّ بالحصول على موارد مالية كبيرة. والعلمانيون في الكيان يصفون أنفسهم بأنهم حمير الحريديم، لأن الحريديم لا يعملون (60% منهم)، ولا

يدفعون الضرائب؛ فهم منصرفون لتلقّي العلوم الدينية، ولا يتعلمون العلوم الأساسية، ولا ينصرفون للعمل في السوق؛ وهم أكثر الفئات إنجاباً في المجتمع الإسرائيلي؛ أما العلماني فيُنجب ولداً وولدين.

أيضاً، أحزاب الحريديم عند دخولها في الحكومات تشترط الحصول على موارد مالية لطلاّب المدارس الحريدية؛ العلماني يخدم في الجيش ويعمل ويدفع الضرائب، إضافة إلى دفع رسوم الجامعات والمدارس. من هنا تتأتى خطورة الحريديم على مستقبل إسرائيل.

وكما ذكرنا، فالحريديم والعرب (فلسطينيو 48) لا يخدمون في الجيش، باستثناء الدروز؛ فخدمتهم إلزامية، ولكن نسبتهم قليلة، وبعض البدو يتطوعون للخدمة.

بعد 30 أو 40 سنة سيتشكّل واقع ديمغرافي في إسرائيل، فيه ما يقارب 55 % حريديم وعرب و25% صهيونية دينية و25% علمانيون. وهذا الواقع معطوف على واقع آخر مهم، وهو أن الفلسطينيين اليوم باتوا أكثر من اليهود إذا ما جمعنا سكان الضفة الغربية وغزة والقدس (أرض فلسطين التاريخية).

إن للمؤشرات الديمغرافية خطورتين أساسيتين: الخطورة الأولى تكمن في التحدي الداخلي. ذكرنا أن النظام الإسرائيلي قائم على دعامات أساسية، وهي: يهودية الدولة، ديمقراطية النظام، والأمن. وإذا اهتزّت إحدى هذه الدعامات ستهتزّ كلّ «الدولة».

إسرائيل تأسست لتكون وطناً قومياً لليهود. لذا يجب أن تكون الأغلبية لليهود؛ وكل مبدأ الهجرة قائم على هذا الهدف؛ أغلبية يهودية في الكيان، بحيث لا تتجاوز نسبة غير اليهود20%؛ ويعمل اليهود لتحقيق هذا الهدف بشتّى الطرق؛ وهم يفكّرون بتهجير الفلسطينيين بطريقة ناعمة؛ ومن شروطها أن ينفصل اليهود عن الفلسطينيين، لأن استمرار الصراع العربي– الإسرائيلي يعني أنهم سيذهبون إلى «الدولة الواحدة» شاؤوا أم أبوا. والدولة الواحدة تعني: إما أن يكون نظام ديمقراطي والفلسطينيون سيحكمون لأنهم الأغلبية؛ وإما أن يحكم نظام الفصل العنصري، والذي ستكون له تداعيات كبيرة.

وهنا تتبدّى خطورة اليمين واليسار معاً. الجمهور الإسرائيلي يسير نحو الهاوية، لأن

65% من الإسرائيليين صاروا يمينيين، وهم لن يعطوا الشعب الفلسطيني دولة؛ فما العمل مع هذا الشعب إذاً؟ فالدلالة الأولى للتغيرات الديمغرافية هي التحدي الداخلي اليهودي.

التحدي الثاني هو ديمقراطية النظام. ذكرنا أن نظام الحريديم قائم على نظام الحاخامات؛ ونقدّر أن الدينيين سيصبحون الأغلبية في إسرائيل، وهم على شقّين: التيار الديني القومي، والتيار الحريدي؛ وبالتالي هناك مطالبات متزايدة بتطبيق الشريعة اليهودية. وحصلت معاقبة وإسقاط لحكومة، لأن شركة الكهرباء نقلت موتورات كهرباء نهار السبت، أو لأنها استقبلت طائرات F16 قبل نهاية السبت.

وتبقى الديمقراطية مهمة لإسرائيل، لأنه من دون ديمقراطية لا يمكن لها أن تحتوي المشاكل الموجودة فيها. إسرائيل ليست نظاماً ديمقراطياً بالمفهوم الغربي؛ ولكننا نتكلم عن الديمقراطية لليهود فقط.

التحدي أو المفهوم الثالث هو الأمن؛ وفيه أكثر من دلالة: الدلالة الأولى حين قلنا إن أكثر من نصف الإسرائيليين لن يخدموا في الجيش (العرب والحريديم)، والنصف الآخر لا يخدم كله؛ فتتراجع قوّة الجيش «الحديدية». الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى إمكانيات؛ لكن الحريديم والعرب لا يقدّمون الدعم، فتتراجع القوّة الاقتصادية وتزيد نسبة المتدينين في الجيش الإسرائيلي.

إذاً، إسرائيل أمام تحوّلات ديمغرافية ستكون لها دلالات على مستوى الداخل، وعلى مستوى الصراع العربي – الإسرائيلي وعلى الأمن القومي؛ ونحن لم نتكلم عن التحديات الخارجية أمام الكيان، كتحدي محور المقاومة، وكيف يمكن للكيان والمجتمع الإسرائيلي أن يواجه تحدي محور المقاومة.

ندوات المركز الدورية

حلقة نقاش خاصة حول

الأزمة السياسية في العراق
أبعاد وتداعيات

عقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، بتاريخ 1/9/2022 ، حلقة نقاش خاصة حول «الأزمة السياسية المتصاعدة في العراق وتداعياتها على الأوضاع في المنطقة»، وقد شارك فيها شخصيات عراقية وباحثون ومختصون بقضايا الشرق الأوسط والصراع مع الكيان الإسرائيلي؛ وهم:

- **الشيخ كاظم الفرطوسي: المتحدث الرسمي باسم كتائب سيّد الشهداء (العراق).**
- **الأستاذ محمد خواجه: نائب في البرلمان اللبناني (كتلة التنمية والتحرير)**
- **الدكتور عبد الحليم فضل الله: رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.**
- **الدكتور حسام مطر: أستاذ في العلاقات الدولية.**
- **الأستاذ محمد حجازي: كاتب وباحث.**

وقد افتتح حلقة النقاش مدير مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، الدكتور يوسف نصرالله.

الدكتور يوسف نصر الله:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وحبيب قلوبنا سيّدنا محمد وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

في البداية أتوجّه بالشكر والامتنان لكم على استجابتكم لدعوتنا إلى هذه الحلقة من النقاش، لقراءة ما يحدث في العراق اليوم بشكل هادئ ومعمّق.

لا شك أن الأحداث الدموية العراقية التي حصلت أخيراً قد جاءت في ظل وضع عراقي داخلي بالغ الصعوبة: شلل سياسي كامل، أو انسداد سياسي ودستوري؛ وهي وضعت البلاد أمام منعطف خطر، وعلى عتبة فتنة كبرى كادت أن تؤدّي إلى اقتتال واحتراب خطير داخل البيت الشيعي، لولا مجموعة من العوامل المؤثّرة التي أسهمت في احتوائها من دون أن تؤدّي إلى وأدها: عوامل داخلية تمثّلت بالإجراءات التي اتخذتها القوى الأمنية من الفصل بين الشارعين، حصر المواجهة مع القوى الأمنية، منع التجوّل ، وغيرها من الإجراءات، من جهة؛ والحرص الشديد الذي أبداه قادة وفصائل الحشد الشعبي، من تجاهل أوتجنّب للاستفزازات وعدم الردّ عليها، من جهة أخرى.

وهناك أيضاً عوامل خارجية، منها غياب الظروف الدولية المؤاتية لأي انفجار، وذلك لانشغال الأميركي بالحرب الأوكرانية–الروسية وحرصه على عدم إشعال بؤرة توتّر جديدة، خاصة في بلد ينتج يومياً حوالي 4 مليون برميل نفط، وتحديداً لجهة تأثير ذلك على أسعار الطاقة العالمية إذا حصل أي توتّر، وانعكاساته سلباً على الناخب الأميركي عشيّة الانتخابات النصفية، وحرص الأميركي على تأمين بدائل الطاقة الروسية لأوروبا. وقد شهدنا كيف أن الأحداث جرت بالقرب من السفارة الأميركية ولكن الأميركيين لم يصعّدوا الأوضاع.

وهنا تبرز عدة تساؤلات مهمة، من أبرزها: هل تجاوز العراق مخاطر الفتنة، أم أن ما انتهت إليه الأحداث الدموية هو مجرّد تغيير في طبيعة الصراع وديناميته وأدواته، وأن ما ينتظر العراق هو أخطر وأعقد من الفوضى الأمنية التي مرّت بها البلاد أخيراً ؟ وهل أن اعتزال السيد مقتدى الصدر العمل السياسي، لو صحّ ذلك، من شأنه أن يضيّق الخيارات أمام قوى الإطار التنسيقي ويضعها أمام واقع متأزم آخر؟ وهل يمكن استئناف العملية السياسية بغياب التيار الصدري؟ وهل كان هناك دفع خارجي، إسرائيلي –سعودي، لتفجير العراق في وجه واشنطن وطهران، في ظل الحديث عن إمكانية الوصول إلى اتفاق على خلفية المسار التفاوضي النووي القائم بين الأميركي والإيراني؟

سماحة الشيخ كاظم الفرطوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا محمد وآله الطيّبين الطاهرين.

الحديث عن المواجهات في العراق بات من أطول الأحاديث. وأعتقد أن جذور المشكلة تعود إلى ما قبل الغزو الأميركي للعراق في العام 2003. والعراق حينها كان يمثّل المنتج الأول في المنطقة على مستوى الطاقة. بعد الغزو بدأت سياسات معيّنة في العراق، ومن قِبل قوى مختلفة ومتناقضة التوجهات، وذات أهداف خفية ومعلنة معاً.

أعتقد أن كل الذين دخلوا العملية السياسية في العراق أخطأوا. وكذلك، بدأ حكّام الخليج بعمليات استنزاف كبيرة للعراقيين، بينما سعت تركيا لاقتناص الفرص في الموصل وكركوك.

أما الولايات المتحدة الأميركية، فتعاملت بداية مع القضايا العراقية بمهنيّة، ولكن مع خروقات دفعت الكثيرين لأكل الطعم سريعاً. أوّلاً، كان لا بدّ من وضع برنامج للحكم العراقي. وحينها سلّم الأميركي الملفات الخدمية إلى الأحزاب الإسلامية (الشيعية)؛ لكن الإمكانيات كانت قليلة والحاجات كثيرة.

وهنا بدأت أول عملية إسقاط للأحزاب الإسلامية التي ابتهجت بنفوذها الجديد وأكلت الطعم، حيث فوجئت بعجزها عن إنجاز أي شيء لصالح المجتمع العراقي، وبدأت عملية العدّ التصاعدي لمسار الفشل والفساد في العراق.

ومع الأسف الشديد ، فإن عملية الفساد في العراق باتت ثقافة؛ ومحاسبة الفاسدين ليست جديّة، وهي صارت من باب رفع العتب؛ حتى أننا وصلنا إلى مرحلة ظهور قوّة كبيرة تشكّلت على أساس عقائدي ، وبأنها تمثّل درع الشيعة، ولكنها تورّطت بالفساد، إلى أن وصلنا إلى مرحلة الكرّ والفرّ في إطار مشاركة مختلف القوى السياسية في الحكم. فالسيد مقتدى الصدر كان يمثّل قوة سياسية وشعبية، وهو يلوّح دائماً بالقضية الدينية، إلى أن جاءته الطعنة من السيد الحائري؛ والآن انقطعت العلاقة بين السيد مقتدى وبين السيد

الحائري. وهناك بعض الناس الذين بحثوا عن الأعلم بين الأحياء ليتّبعوه فاتّبعوا السيد مقتدى.

السيد مقتدى الصدر كان متفرّداً بما يمثّله دينياً وشعبياً. وعند دخول جماعة داعش التكفيرية إلى منطقة السيدة زينب في الشام، بدأت الفصائل العراقية بإرسال قوات إلى سوريا للدفاع عن المقام المقدّس. في هذا الوقت اشترط السيد مقتدى استلام الملف السوري لوحده. وعندما جاءه الرفض، اتخذ موقفاً سلبياً من الذهاب إلى سوريا.

ومنذ ذلك الوقت بدأ السيد مقتدى بالتقرّب من الولايات المتحدة الأميركية ومن السعودية؛ وواحد من اللقاءات المثيرة للشك في توجهاته كان مؤتمر المقاومة في طهران، حيث اشترط مقتدى حضور الشيخ قيس الخزعلي؛ لكن الأخير رفض.. وحينها قال السيد مقتدى للشيخ الخزعلي إنه يريد أن يكون الوحيد في سوريا، ثم ذهب إلى الرياض. وقد بدأ الخلاف بينهما يتوسع منذ ذلك الوقت.

كانت لدينا كفصائل مقاومة التزامات منذ عام2015 لكننا فوجئنا بانسحاب قوات الحشد الشعبي) سرايا السلام(من سامراء، والتي تمّ تكليفنا بحمايتها؛ وهي كانت من الجبهات الملتهبة. ونحن نعتقد أن مقتدى سلّم سامراء متعمداً. وبعض أفراد جيش المهدي جاؤونا وكانوا يبكون في تلك المرحلة.

بعد ذلك، بدأ الحشد يتعرّض للانتقاد؛ الكلّ كان يدين الحشد وعلاقته بإيران. وهذا ما أوجد مشكلة كبيرة له. وأعتقد أن هذا الوضع تسبّب بمشكلة نفسية للسيد مقتدى، وخاصة لناحية البعد العربي في الحشد. فهذا الرجل عنده جرأة كبيرة، ولا يتردد في فعل أي شيء، وهو متقلّب المزاج.

وقد بدأت منذ فترة بالبحث عن البعد العروبي لدى الصدر، وكان في أدبياته الخاصة يستعمل كلمة السلام كثيراً ؛ إلى أن وصل الأمر في العام 2018 لمشاركة تيار الصدر في الانتخابات. لكن انتخاب عنصر جديد في الحشد أدّى إلى ترسيخ وجوده على الأرض.

إن كل هذه المعطيات جعلت السيد مقتدى يغرّد خارج السرب، أي خارج المزاج

الشعبي والجماهيري، وخارج إرادة القتال ضد داعش. والمعركة الوحيدة التي شارك فيها كانت معركة تحرير جزيرة سراقب. أما المنطقة الثانية في جنوب شرق سامراء، فلم يشارك مقتدى فيها.

فيما بعد وصلت الأمور إلى حد أن الحشد يهدّد دول الخليج وإسرائيل ، وأنه بات يشكّل قوّة خارجة عن القرار الإيراني؛ وبالتالي لا يمكن ضبط الحشد من الخارج، حيث تحوّل الحشد بعد انتخابات 2018 إلى قوّة رسمية من خلال قانون وتشريع في مجلس النواب.

بالمقابل ، كانت هناك ثلاثة شروط وضعها الخارج للاتفاق مع السيد مقتدى الصدر، وتقديم المبالغ الطائلة له، وهي :

– أولاً ، حلّ الحشد الشعبي أو دمجه؛ ثانياً: قطع العلاقات مع إيران؛ وثالثاً: إنهاء قضية اللاجئين العراقيين في السعودية، لأن التقارير حول وجود معتقلين عراقيين مهدّدين داخل الأراضي السعودية هي بمثابة إهانة للسعوديين. بعدها دخل السيد مقتدى في أزمة نفسية إلى أن وصلنا إلى الانتخابات الأخيرة . أنا كنت عضواً في اللجنة المركزية للماكينات الانتخابية؛ وأول شيء في الانتخابات هو فرض قانون انتخابي. والسيد مقتدى كان يعرف كيفية إدارة الانتخابات؛ فمنهجيته كانت تقتضي بأن يقسم المحافظات قبل الدوائر، ويختار كل مرشح ضمن دائرة معينة.

وبعد فرض هذا القانون، عملنا على تحويل التهديد إلى فرصة.

والمسألة الثانية، أن الصدر دخل في تقسيم الدوائر، إلى حد أنه كان لديه شخص اسمه وليد الكيماوي؛ وعندما سأله مقتدى عن أخبار الانتخابات، قال له إنه بيدنا خمسة، ومن الممكن تحصيل أكثر، لكن باليد خمسة.

ومن ثمّ أعلن مقتدى عدم مشاركته في الانتخابات، ومن دون أي تسوية. وقد اتضح لاحقاً أن تطمينات وصلته، وأنه سيكون هناك خرق كبير للتيار الصدري.

بعد ذلك اتضحت معالم الخطة، وتفاجأنا بأن في ورشة التحضير للانتخابات

شخصيات من السعودية؛ وكان هناك شخص ممثّل للماكينة الصدرية، وحصل تزوير في الانتخابات؛ وقد أسهم الأميركيون بالتزوير لصالح السيد مقتدى ؛ ولكن ما باليد حيلة. كما ارتكِبت جرائم انتخابية والكثير من الممارسات الشاذة؛ وقد حسِمت الأمور وفق هذه المعادلة ، لنصل إلى الانسداد السياسي الحالي.

الإطار التنسيقي هو مجموعة من الأحزاب والفصائل التي جمعها الخوف من الضياع. ليس هناك حتى الآن أي تحالف سياسي أو انتخابي حقيقي فيما بينها؛ ولكن قادتها اجتمعوا لأنهم كانوا خائفين من التزوير في الانتخابات. وقد حصلت الإشكالية الكبيرة بعد الانتخابات على خلفية تفسير سطر واحد فقط من الدستور العراقي، بأن رئيس الجمهورية لا يُنتخب إلاّ بالأغلبية المطلقة؛ أما ما دون ذلك، فيكفي النصف+1 لا أكثر.

لذا ، تصوّر السيد مقتدى نفسه بعد ظهور نتائج الانتخابات وكأنه الفائز الوحيد؛ ولكن الفوز الحقيقي لا يتم بتوقيع من موظف بسيط في سفارة معيّنة.

تفاقمت الأمور مع مقتدى إلى حد أنه لم يعد لديه أي حل دستوري يقدّمه، إلى أن حصل الحدث غير المتوقع بانسحاب التيار الصدري من مجلس النواب؛ وأعتقد أن إخواننا لم يفرحوا لهذا الانسحاب.

وقد أصرّ الصدر على قراره، لدرجة أنه ألحّ على رئيس البرلمان بأن يوقّع على قبول استقالة الكتلة الصدرية أمام الكاميرا في نفس الليلة، وأعلن أنه لن يتدخل في المجال السياسي بعد اليوم وأنه سيتفرّغ للعبادة؛ لكن خطة الصدر المضمرة كانت شيئاً آخر.

أوّلاً ، من المعروف أن المنطقة الخضراء تخضع لإجراءات حماية شديدة؛ وهي أحياناً تُفتح أمام الناس (من ساعة إلى أخرى)، وأحياناً تُفتح لأشخاص معيّنين فقط ؛ وهناك فرقة أمنية خاصة تُشرف على هذا الموضوع.

كان المخطّط الأول على الشكل الآتي : تحصل الفوضى؛ فيما كلّ الضباط وقادة الأجهزة الأمنية كانوا قد خضعوا لمقابلات مع الأميركيين على جهاز كشف الكذب ما عدا ضابط واحد استفزّته هذه الطريقة. وكان المطلوب منهم إظهار الولاء وتنفيذ الأوامر.

يُذكر أن كل هؤلاء الضبّاط لديهم ملفات فساد، وهم أصبحوا تحت رحمة الأميركيين بسبب هذه الملفات، والتي بدأ بعضها بالظهور.

أما المخطّط الثاني، فهو اغتيال السيد مقتدى الصدر واندلاع الفوضى؛ ومن ثمّ يحصل الانقلاب العسكري.

وقد حاول أنصار الصدر من خلال الاعتصامات حول البرلمان وداخله جرّ خصومهم نحو الصدام. وبالمقابل، كان هناك ستة آلاف شخص، ولديهم مهمات واضحة، وهي حماية مراكز الحشد الرئيسية ومنع الانقلاب العسكري ؛ إلى أن وصلنا إلى معادلة: المظاهرة مقابل المظاهرة.

بعد ذلك فاجأ السيد الحائري الجميع باعتزاله، حيث اعتبر السيد مقتدى الصدر أنه هو المقصود، فانسحب واعتزل بدوره . وفي نفس الوقت، انتشرت سرايا السلام، وجيش المهدي، في عدة محافظات بشكل مدروس ومنسّق. والاعتصام الذي كان سلمياً بات مسلّحاً، ليتّجه المسلّحون إلى القصر الجمهوري.

من جهته، السيد مقتدى كان ينتظر أن يحدث «الأمر» سريعاً؛ لكنه خسر الناس الذين خرجوا من المنطقة؛ وبعدما اعتبر أنه فشل، انسحب من الساحات لحفظ ماء وجهه، ولتحويل الهزيمة إلى مكسب له وسط المجتمع العراقي.

الدكتورعبد الحليم فضل الله:

بعد تقديم الشكر لمركز باحث للدراسات ولسماحة الشيخ الفرطوسي، أودّ أن أطرح بعض الأسئلة:

–فيما يخص السؤال الأول، أقول إنه على الرغم من كل أخطاء التيار الصدري (وقائده) ، إلاّ أنه لا يزال حتى الآن يمثّل كتلة جماهيرية صلبة، وهي أكبر كتلة منفردة في البرلمان العراقي؛ ولدى التيار الصدري شكل من أشكال الحضور السياسي المميّز على المستوى الانتخابي. نحن راقبناهم خلال الانتخابات النيابية الأخيرة؛ ومن الواضح أن

لديهم براعة مهنية وتقنية في الإطار الانتخابي وتكتيكاته؛ وهم كانوا يستفيدون من أي عدد من الأصوات بهدف تحقيق أفضل النتائج. وهنا يبرز سؤال حول كيفية إدارة تيار السيد مقتدى العملية الانتخابية لتحقيق هذه النتائج؟ هل هو مجرّد كتلة منسجمة تتجاوز الصعوبات والتحديات والمنعطفات، أم أن المسألة غير ذلك؟

والسؤال الثاني: نشهد دائماً ما يشوب سلوك التيار الصدري وقائده من شوائب؛ لكن هل يعبّر هذا السلوك عن مصالح فعلية لجزء من الشارع العراقي أو للجمهور الشيعي العراقي؟ هل يمكن تفسير السلوك السياسي فقط بالاعوجاج أو بالمبالغات من أجل تفسير التطورات ؟ أم أن التيار الصدري يعبّر عن مصالح فعلية لدى جمهور عراقي واسع، ولديه مصالح تتجاوز الانسجام العاطفي بين أتباعه فقط؟

والسؤال الثالث: حول تيار الصدر الذي يتكلم عن قضايا ذات طابع إيديولوجي، وهي غائبة عن خطاب الإطار التنسيقي، ما عدا الحشد الشعبي. فما هو تفسير هذا الواقع ؟ الصدر يتكلّم عن الفساد وعدم التبعية وعن عروبة العراق. لكن لا نرى لدى الطرف الثاني (غير الحشد) أي أساس سياسي متين لقيام كتلة فيما بين مكوّناته، حيث تتغلب الانتهازية السياسية.

السؤال الرابع: هل فشل شيعة العراق في تحديد الهدف الأساسي لديهم، ألا وهو وحدة الشيعة، كما حصل في لبنان حيث توحّد الشيعة حول هدف جامع؟

وأختم بتساؤل أخير: ما هي توقعاتكم للمستقبل؟

النائب محمد خواجه:

بداية، نشكر سماحة الشيخ لأن المعلومات والمعطيات التي عرضها مفيدة لنا. لكننا، ومع احترامنا الشديد ، ندرك أن في العراق مشكلة كبيرة ترتبط بالعجز عن بلورة فكرة قيام الدولة الوطنية في الشرق الأوسط.

إن العراق اليوم هو دولة أساسية مركزية في المنطقة. الخليج غنيٌ بأمواله؛ وفلسطين ولبنان وسوريا ومصر هي دول فقيرة، إلاّ أنها تمتلك الثروة البشرية. لكن في العراق هناك

الثروتان: البشرية والمادية.

ونحن نعرف أن الجيش العراقي خلال حروب العرب مع الكيان الإسرائيلي (1948،1967،1973) كان الظهير الاستراتيجي للجيوش العربية الأخرى.

العراق حُكم من قِبل أشخاص أو قوى سياسية مختلفة منذ تقاسم دول المنطقة بعدما تركها العثمانيين؛ و لم يتم الحديث في أي مرّة من قِبل الشيعة بأنهم يريدون بناء دولة شيعية أو إسلامية أو عربية. وعندما أتى حزب البعث لم يمارس الحكم باسم السنّة؛ ولكنه قدّم مشروعاً حول وحدة العراق كجزء من وحدة العالم العربي.

واليوم، بعد مرور عشرين سنة على سقوط نظام صدّام، غير المأسوف عليه، هناك تعسف كبير بحقّ الشيعة، والذين تبلغ نسبتهم من الشعب العراقي 59 بالمئة، وربما تصل إلى 71% وأكثر.

أعتقد أن المشاريع الرحبة أو الوطنية هي التي تنجح في النهاية. ومع الأسف، المشهد الشيعي العراقي اليوم هو مشهد بائس، وهذا غير مقبول في العراق تحديدًا، حيث ينتشر الفساد ويترسخ بين الشيعة الذين يعتبرون أنفسهم مدرسة السلوك النموذجي الإسلامي ومدرسة الأئمّة الأطهار.

هذا المشهد البائس والفساد المستشري في العراق لا يشبهنا أبداً ؛ ومن يتابع تفاصيل حياة المرجعيات الأساسية العراقية، وخاصة السيد السيستاني، يتفاجأ بتواضعه في كل شيء؛ فهو لو قصد أن يسكن في أعظم قصر في الدنيا لتحقّق له ذلك.

بالمقابل، نجد أن ولاء الشارع الشيعي في لبنان، وبنسبة 80% ، هو لحركة أمل وحزب الله؛ فشيعة لبنان يفهمون بعمق أبعاد الصراع الاستراتيجي في المنطقة وموقعهم فيه . أما في العراق، فلا يوجد وعي شيعي كافٍ لأبعاد الصراع؛ والسيد مقتدى الصدر لديه طفولية سياسية.

وعليه، فإن العراق يحتاج اليوم إلى مشروع سياسي متقدّم؛ ولبنان سيكون أول المستفيدين من العراق المستقر، لأن العراقيين يحبّون لبنان ويأتون إليه في كل الظروف،

وهو بلد صغير ويعاني أوضاعاً صعبة.

إذاً، من مصلحتنا أن يتعافى العراق والواقع الشيعي، حتى ونحن نتكلم عن عروبة فلسطين والمقاومة، لأن تشظّي الوضع الشيعي سيؤدّي إلى تشظّي العراق، والعكس صحيح. والأمر الأهم الآن أن يتم وأد الفتنة.

ويبقى السؤال: هل تمّ إخماد الفتنة في العراق، أم أنها لا تزال جمراً تحت الرماد؟

وأختم لأقول إن المشروع الوطني الجامع هو الحل الأفضل لحماية بلداننا: لبنان وسوريا والعراق وغيرها. كما يجب العمل على الفرز الداخلي، حيث لا يستوي الفاسدون مع الذين يسيرون على الصراط المستقيم.

سماحة الشيخ الفرطوسي:

حول سؤال : كيف يُقاد التيار الصدري، أقول : بالطبع، السيد مقتدى الصدر هو القائد؛ لكن تبيّن لنا أن السيد جعفر محمد باقر الصدر تحوّل إلى التنسيق مع بريطانيا؛ وابن السيد لديه علاقات مع أكثر من شخصية في الحشد الشعبي . وهذه القيادة للتيار الصدري غير مسؤولة، وهي قيادة خطرة في البصرة. أما القيادة الثانية، أي قيادة السيد مقتدى، فهي قيادة منفردة، لكنها تخضع لبعض الأمور التي تُدرس، ونحن نأخذها وندرسها.

أيضاً، هناك صراع بين الشيعة البعثيين وبين السيد مقتدى الصدر.

وأعتقد فيما يخص الاعتقاد بالإمام المهدي لدى السيد مقتدى أنه صحيح. فمثلاً، في الموسوعة التي ألّفها الصدر عن الإمام المهدي أن المهدي يعتكف في مسجد الكوفة عشرة أيام.

أما بالنسبة لموضوع الفساد فأعتقد أنه بات ثقافة وليس سلوكاً. إن الفساد لا يمكن أن يقتصر على شخص؛ لكن السيد مقتدى استعمل ورقة رابحة وهي مكافحة الفساد.

ومن جهتنا، نحن حذرون من المالكي والشيخ قيس، ونعتبر أن العاملي هو صمّام أمان لحقن الدماء الشيعية.

إن مصلحة الإطار التنسيقي هي في التزام الدستور. ورغم ارتكاب جرائم وانتهاكات

خلال الانتخابات ، ظلّ البعض يأملون من القضاء خيراً ويثقون به، ونحن لسنا منهم.

حول وحدة الشيعة، أقول: نحن لا نحتاجها، بل نحتاج إلى صوت الشيعة، أي لتوحيد مواقفهم . اليوم نحن لدينا 17 حركة منحرفة، وأتباعها لا يحترمون المرجعية، بل ويسبّونها.

ما هي التوقعات؟ حسب المعطيات الأخيرة أعتقد أن أنصار الصدر وخصومه لا يمتلكون الشجاعة لإكمال المواجهة. فالمالكي انسحب من العملية السياسية، فيما عاش السيد مقتدى مسألة إيران والعروبة إلى أقصى الدرجات، فهو أصفهاني الأصل. والسيدة رباب الصدر يمكن أن تؤثّر من الناحية المعنوية والعاطفة تجاه آل الصدر.

بالنسبة للمشروع الوطني الجامع، فهو طُرح مراراً. ونحن الشيعة أصبحنا اليوم الأكثر فساداً والأكثر تضحية معاً ؛ فالسنيّ والكرديّ يستفيدان على حساب الشيعة في العراق. وهناك إرادة دولية بتفتيت النسيج العراقي وتفكيك البلد.

أما إيران، فمشروعها في العراق فشل عام 2019 عندما أحرِقت سفارتها ودماء شهدائها لم تجفّ حتى الآن.

وبرأيي، فإن أول خطأ ارتكبه الإيرانيون في الثمانينات وما بعدها، هو ضرب العراقيين بالسلاح؛ والآن هم يكرّرون نفس السيناريو. وكوني رجل قانون، عملت في سوريا وفي لبنان، أقول إنه ليس بالضرورة أن يكون كل رجل دين ناجحاً عسكرياً. لكن كل الناس تعترف، وحتى أعداؤنا يقولون إن ايران أنقذت العراق. وتبقى المفارقة في أن القنصلية الإيرانية في البصرة تُحرق والسيد مقتدى يأكل ويشرب في إيران. وكذلك، أعتقد أنه إذا عاد المالكي إلى الحكم فإن التيار الصدري سيملأ العراق.

لذا، أعتقد أن المشروع الوطني الجامع موجود، لكن الانتماءات الضيقة داخل العراق لا تدفعه إلى الأمام . إن العدو الحقيقي اليوم للشعب العراقي وللعراق كله هو العدو الصهيوني.

وأيضاً أقول حول تساؤلات الإخوة : اليوم أسوا وزارة في العراق هي وزارة التربية،

وأسوأ علم هو اليوم في العراق؛ العراق مليء بالعقول، ولكن الأسئلة في الامتحانات تأتي مليئة بالأخطاء. موظف صغير يمكن أن يسيطر على الوزارة، لكن الوزير عندنا لا يسيطر على وزارته . كان وزير الزراعة يعيث في الوزارة فساداً، إلى أن أتى شخص من رحم هذا الشخص وقال إن هذه الوزارة هي من ثمرات دماء الشهداء.

وختاماً ، أعتقد أن العراقيين يحتاجون حالياً لمعرفة من هو عدوّهم الحقيقي.

الدكتور حسام مطر:

بعد شكركم جميعاً، سأطرح بعض الأسئلة المهمة على سماحة الشيخ :

السؤال الأول: هل تعتقد أن السيد مقتدى الصدر لديه طموح في أن يكون مرجعاً خلال السنوات القادمة؟

أنا أعتقد، ومن خلال قراءة التحركات الأخيرة للسيد مقتدى، أنه يحاول أن يبني صورة شبيهة له بصدّام حسين، ولكن معمّم وشيعي، في ظل فرصة سانحة: المراجع النجفية التقليدية باتت أضعف؛ فالمرجع الأساسي الشيعي في العراق يتقدم في العمر، والمناخ الشعبي يميل بعيداً عن إيران؛ والأميركي أقام نوعاً من التوازن بعد استشهاد الحاج قاسم، بينما تحسّن وضع الأكراد والسنّة نتيجة علاقاتهم الوثيقة مع تركيا والسعودية. إذاً، هناك متغيّرات في التوجهات الشعبية في العراق، وفي التأثيرات الإقليمية (تفعيل الدور السعودي) ، كما في التوازنات الدولية، والتوازنات الداخلية العراقية.

والآن، هناك فرصة مؤاتية جداً كي يتبوّأ السيد مقتدى دوراً ما فوق سياسي، بناءً على نظرية الجمع بين رجل الدين المرجع والهوية العراقية مع إرث آل الصدر؛ فالسيد مقتدى أمام فرصة ذهبية.

وبالتالي هو يعتقد أن العائق الأساسي أمام إمكانية أن يتحوّل إلى أقوى رجل دين شيعي عربي، وإلى قيادة تاريخية عربية، هي إيران، عبر تأثيرها المباشر في العراق ومن خلال حلفائها. لذا يقوم الصدر بإعادة تشكيل دوره ويعمل على اليأس في الشارع العراقي ليصور نفسه أنه رجل دين ثوري إصلاحي.

ثانياً، في العراق ما هي القضية الحقيقية؟ متى يقول الحشد الشعبي إنه نجح؟ ما هي رسالة الحشد؟ ما هي مؤشرات النجاح؟ هل هو مشروع الدولة والعروبة؟ إذا لم يكن هناك نقاش بهذا العمق فسنشهد ولادة أحزاب غير حقيقية. لكن يجب إنتاج أحزاب سياسية تعمل على استنهاض المجتمع عبر إيجاد قضية مركزية له، والعمل على دمج المجتمع بالنقاش والنضال السياسي، كما دمج العدالة الاجتماعية مع القضية السياسية ومع دور العراق. هذا النقاش مهم جداً، ويجب القيام به مع تقديم الكثير من التنازلات.

في الخلاصة، وبعدما تبيّن أن السيد مقتدى لديه فيتو قوي، يجب على الآخرين التواصل معه والتفاهم معه بطريقة أو بأخرى؛ ويجب احتواؤه مع إفهامه أنه عليه أن يجد قضية جديّة له في العراق.

الأستاذ محمد حجازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا الموضوع عميق، ولذا لا يجدر الاكتفاء بالشعارات؛ بل العمل على إيجاد إرادة جدية لتحقيق المصالح المشتركة للفئات المختلفة .

إن جذور المشكلة، باعتقادي، تعود إلى حبّ الأنا : الأنا الفئوية والأنا الحزبية وغيرها. وعموماً، فإن السعي بأن يكون الحزب هو المسيطِر على مفاصل الوضع السياسي والاقتصادي هو أساس المشاكل السياسية والأمنية في دول المنطقة.

وعن طرح وحدة المشروع السياسي والدولة العربية الموحّدة، أقول إنها عناوين رنّانة؛ ولكن لا يوجد لدى أحد القدرة على تطبيقها. فحتى الآن، ما يحتاجه إصلاح الوضع في لبنان هو الإرادة؛ الأفكار موجودة، لكن التطبيق يحتاج إلى الإرادة الجدية لتحقيق نتيجة.

هل هناك عدو مشخّص بالنسبة للجميع؟ إذا كان الجواب نعم، فهل هناك إرادة جديّة لمواجهة هذا العدو؟

وإذا كان الجواب أنه لا يوجد عدو للجميع ، فهل هناك مصالح مشتركة ؟ وهل هناك إرادة جديّة لتحقيق هذه المصالح؟

إذا بقي كل حزب في دائرة تحقيق مصالحه الفئوية، فلن يتحقق أي شيء. فما حدث في العراق، بعد سقوط صدّام، أن كل حزب كان يسعى إلى تثبيت مراكز نفوذ له في مفاصل الدولة، وأن يكون الحزب هو المسيطر على مراكز صنع القرار. إذا كان الحزب هذا مشروعه، فأين مصلحة الدولة والشعب؟ أين المصلحة الوطنية؟

وعندما نتطرق للإسلام السنيّ السياسي، نقول إن أهم أسباب الفشل لدى القوى السنيّة أنها لم تستطع تحقيق المبادئ والشعارات التي رفعتها طوال مرحلة النضال. وعلى مستوى الشيعة ، لدينا تجارب في البحرين والكويت، حيث تتحرك أحزاب فئوية تعمل لتأمين مصالحها فقط .

حول ما جرى ذكره عن التيار الصدري، أقول إنه عند حضورنا في قم المقدّسة، كان لدينا هذا السؤال عن سر التفاف الجمهور العراقي حول التيار الصدري؟ وكان أحد الأجوبة : تقديمه للخدمات الاجتماعية للجمهور، وتقديمه المعونات للشباب الذي يرغب بتأسيس عائلة. وبرأيي، إن أحد عوامل قوّة التيار الصدري هو نزوله إلى الشارع وقربه من الناس في معاناتهم ومساعدتهم.

طبعاً، هناك العوامل الأخرى، مثل الاختراق الأمني، واستغلال البساطة لدى أنصار التيار الصدري. في عهد صدّام، كنّا نفتخر بالتيار الصدري لمواجهته للأميركيين، إلى أن حصل اختراقه وتغيّرت وجهته.

مداخلة النائب محمد خواجه

لديّ سؤال : هل أن تقديم التيار الصدري الخدمات كونه تمكّن من التحكم بمفاصل الدولة أكثر من غيره؟

الأستاذ محمد حجازي

نعم، لدى التيار الصدري حضور قوي داخل المؤسسات الرسمية. لكن العنصر الآخر الذي يجب توافره للنجاح هو وحدة الحالة: إيجاد العدو، إدراك المصلحة الوطنية، ووحدة القيادة ، وهي من أهم الأمور التي يفتقدها العراقيون. عندما تفقد وحدة القيادة

من الصعب عليك أن تجمع التيارات السياسية المختلفة، سواء الفكرية أو الدينية.

وحتى بالنسبة للمرجعيات في العراق أو في إيران، إذا لم يكن هناك توجيه قيادي مع اختلاف المرجعيات ستُصاب بالضعف؛ وما يقوّي الحالة الشيعية هي وحدة القيادة. إذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة في العراق، أو في أي ساحة أخرى، فستنجح العملية السياسية. أما إن فقِدت، فإن مجرّد الإيمان بها لا يغيّر في الواقع شيئاً.

الأستاذ محمد فقيه

بسم الله الرحمن الرحيم.

إن عقليات المرجعيات في العراق، وخاصة في النجف الأشرف، هي التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه اليوم. فلو أن في العراق من يفكّر مثل الإمام الخميني (قده) ، والذي جمع تسع فئات قبل 40 سنة، لما حصل هذا الانقسام المريع بين فئات الشيعة.

بالنسبة للفصائل العراقية بعد صدّام ، نحن لم نر حتى الآن وثيقة مشتركة لديها لبناء الدولة. حين كنت في قم، ولدى النقاش مع أحد الفقهاء عن لبنان والعراق، قال لنا: بعد صدّام لا أحد يكتب عن الدولة العراقية الموحّدة.

إن الطاغي على تيار الحشد الشعبي هو التصرف بطريقة انعكاسية لعقلية القبيلة. وحتى عقلية القيادات في الحشد لديها نسق عقلية العشيرة.

أعتقد أن هناك ذهنية دين إجرائي في العقل الإسلامي العربي، أما الإيرانيون فتخطّوها منذ زمن. ونحن لم نسمع منذ سنوات أن الحشد لديه ما يقدّمه عن بناء الدولة.

وأعتقد أنه لا يمكن التهرب من عملية بناء الدولة. لا يمكن لأي حزب أن يكون بديلاً عن الدولة، وآن الأوان لكل الأحزاب الشيعية العربية أن تفتح ملف النقد لأنه لا بديل لديها عن الدولة.

إخواننا في العراق، وعند ممارسة سلوكياتهم العبادية كانوا يقتصرون على الصلاة والصوم وعشرة أيام عاشوراء والإمام الحسين؛ أما باقي السلوكيات لديهم فهي سلوكيات فساد.

سماحة الشيخ كاظم الفرطوسي:

أعتقد أن السيد مقتدى لا يمتلك مقوّمات المرجعية الدينية مثل السيد السيستاني أو غيره. وأكثر ما لدينا الآن هو انتماء ديني فقط . وبالتالي، فإن ادّعاء مقتدى بالمرجعية مقدّس عند فئة محددة فحسب، وهي لا تزيد ولا تنقص.

والسيد مقتدى مرّة يكتب وريث السيد صادق الصدر، وعندما يتكلم بصفته العسكرية يكتب السيد مقتدى الصدر. لذا فطموحه بالمرجعية لا يخيف أحداً.

أيضاً، أقول إن جمهور الحشد الشعبي يشبه قاعدة التيار الصدري، وبعض القيادات الموجودة كانت تحتاج إلى تدريبات عسكرية. والأخوة في حزب الله تعبوا في مسألة التدريب.

لقد بدأ الحشد الشعبي بعملية التحرير ثم تحوّل إلى جزء من الدولة وجزء من المنظومة العسكرية. أما الآن، فهو قائد القوات المسلّحة .

من جهة أخرى، أعتقد أن الأميركي جديّ جداً في تحديد نقاط القوة والضعف لدينا واستهدافها، واغتيال الحاج قاسم كسر ظهرنا. فالحاج قاسم لديه مركز كبير، ولا أحد يستطيع أن يحمل ما كان يحمله الحاج قاسم.

عن مساعدات التيار الصدري، أجيب بأنه لا يقدّم مساعدات بل يأخذها. وعند تنظيمه لتظاهرة، التيار الصدري يستدين لتمويلها؛ التيار الصدري فيه جزءان: ناس يعتقدون بأفكار خاطئة، بسبب بساطتهم الفكرية؛ والجزء الثاني هو الجزء الأكبر، والذي يستفيد من التيار الصدري لمجرّد أنه ليس مع الآخرين؛ وقوّة هذا الجزء تكمن في عدم الخوف وليس بشجاعته. والجزء الثالث هم الخائفون ويحتاجون إلى سدٍ يقفون وراءه.

إن أخطر سؤال يُطرح هو حول غياب دور المرجعيات. وعن وثيقة بناء الدولة أقول : نعم؛ هي مفقودة، لأن صدّام حسين رسّخ في الأذهان بأن الدولة له وعائلته؛ فهذا شعور نفسي. إن الدولة الفعلية هي شعب وإقليم وبنى تحتية؛ لكن الشعب ليس شريكاً في هذه الدولة عند صدّام .

وأخيراً، أقول: نحن في العراق اليوم ليس لدينا فقراء. في أيام صدّام، كانت هناك في كل محافظة جامعة منقوصة، وفقط كانت ثلاث جامعات معترف بها. 95% من الإنفاق كان يذهب للعسكر و5% فقط للناس بزمن صدّام. واليوم الخطأ الذي ارتكِب في العراق هو أن لدينا ثاني أكبر عدد موظفين في الدولة عالمياً . وإذا قسناه بالنسبة والتناسب، نكون في المركز الأول.

نحن اليوم لدينا البطاقة التموينية، الموازنة للإنسان الواحد. لكن أين هي معالجة القضايا الحقيقية، مثل التعداد السكاني الذي سيحدد الاستحقاقات للمحافظات والدولة. بالنسبة الكهرباء مثلاً، شركة سيمنز أعلنت للملأ بأن الأمريكيين هم من وضعوا الفيتو عليها للعمل في العراق.

وهكذا فيما يخص تجميد الاتفاقية مع الصين، ومكافحة الفساد.

أما بالنسبة لزيارة السيد عمار الحكيم للسعودية، فقد قال له سلمان عبد العزيز إن مشروع السعودية جديد، وإنه لا يتدخل بموضوع الحشد في العراق. أعتقد أن جزءً من أهداف هذه الزيارة يرتبط بالمساعي العراقية لبناء الدولة.

حلقة نقاش خاصة حول

تحوّلات الفعل المقاوم في الضفة والداخل الفلسطيني المحتل

عُقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 29/11/2022، حلقة نقاش خاصة حول تحوّلات الفعل المقاوم في الضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل عموماً، وتأثيراتها الاستراتيجية على كيان العدو الصهيوني.

وقد شارك في حلقة النقاش التي أدارها رئيس المركز الدكتور يوسف نصر الله، كلٌّ من:

- **الدكتور عباس إسماعيل، خبير في الشؤون الإسرائيلية.**
- **العميد المتقاعد في الجيش اللبناني، الباحث الاستراتيجي الياس فرحات.**
- **العميد عمر معربوني، الباحث في الشؤون العسكرية.**
- **الأستاذ إحسان عطايا، ممثّل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.**
- **الأستاذ مروان عبد العال، مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان.**
- **الأستاذ صالح أبو عزّة، باحث وكاتب فلسطيني.**

الدكتور يوسف نصر الله: في البداية أتوجّه بعظيم الشكر والامتنان للأساتذة الكرام على حُسن تلبيتهم للدعوة إلى هذه الحلقة من النقاش حول قراءة تحولات الفعل المقاوم في الداخل الفلسطيني.

تشي التطورات في الداخل الفلسطيني المحتل بأن قواعد اللعبة تغيّرت، وأنه لم يعد

أمام الإسرائيلي إلاّ الإقرار بالمعادلة الجديدة التي ستحكم قواعد الصراع والمواجهة بينه وبين المقاومة الفلسطينية؛ خاصة بعد أن تكشّفت التطورات عن تآكل شعور المستوطنين بالأمان الشخصي، وتراجع ثقتهم بمؤسساتهم وبجيشهم، وعجز الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية عن مواجهة الفلسطينيين، وافتقارها إلى الأدوات التي تردعهم.

كما تكشفت التطورات في المقابل عن أن فلسطينيي الداخل هم الحلقة الأشد قوّة في المقاومة، وأن خطرهم أصبح خطراً حقيقياً ودائماً. وتُظهر الأحداث المتتالية أن المشهد الراهن ليس وليد لحظته، بل هو نتاج مسار طويل من التجهيز والتخطيط والإعداد والتدريب والتسليح وغيره؛ وقد قيّد للشباب الفلسطيني، في بيئة عمل شديدة التعقيد، بناء الحاضنة الصلبة للمقاومة؛ وبناء المجموعات المقاومة يعني تجهيزها، إعدادها، تدريبها وتسليحها، وإعادة الاعتبار للخيار المقاوم في ذهن الشعب في الداخل الفلسطيني وتثبيته كخيار في مواجهة خيار التنسيق الأمني والخيارات المذلّة الأخرى. كما قيّد لهذا الشباب المقاوم كسر الحواجز والحوائل النفسية والمعنوية التي تراكمت على مرّ السنين الماضية؛ وهذا الأمر يتطلب صناعة القدوة والنموذج للشباب الفلسطيني؛ وهو ما تكفّل به الشهداء الأبطال، مثل إبراهيم النابلسي وعدي التميمي وباسل الأعرج وغيرهم، والذين تحوّلوا إلى أيقونات ومنارات.

إن التطورات الأخيرة كشفت عن حدود قوّة الكيان الإسرائيلي وبدّدت كل رهاناته حول إضعاف أوتطويع الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته. لكن مع ذلك، تبقى أسئلة معلّقة سنحاول ضمن هذه الحلقة النقاشية الإضاءة عليها، وخاصة حول التحول الاستراتيجي الذي تحقّق بسبب انخراط فلسطينيي الداخل في المواجهة، وكيفية تفعيل هذا الانخراط وتوسيع مساحات الاشتباك مع الاحتلال، والقدرة على تحويل الحركات الشعبية إلى حركة منظّمة وإدخالها كعنصر حاسم في معادلات الصراع، وتفعيل مساعي تطويق محاولات العدو لإجهاض العمليات البطولية للشعب الفلسطيني؛ وأخيراً، تحليل انعكاس هذه التطورات على مسارات التطبيع الإسرائيلي – العربي ومستقبلها.

سوف تحاول هذه الحلقة النقاشية الخاصة تقديم إجابات على هذه الأسئلة وغيرها.

العميد المتقاعد الياس فرحات:

برأيي، إن المدخل إلى مناقشة هذا الموضوع هو الوضع الدولي. فلا شك بأن حرب أوكرانيا قد طغت على الوضع الدولي منذ أشهر، كونها ذات أبعاد عسكرية، أمنية، اقتصادية، مالية، دبلوماسية؛ والأخطر فيها هو البعد الجغرافي. وأعتقد أننا سنشهد بعد سنوات تغييرات واصطفافات واستقطابات عالمية جديدة. لذا يجب الاستفادة من هذه التطورات لمصلحة قضيتنا المركزية، أي القضية الفلسطينية. إن المواجهة الدولية الحالية غير مسبوقة، وهي من نوع جديد، ومداها يبدو طويلاً.

أما بالنسبة للوضع الإقليمي، فإن صعود اليمين العنصري في إسرائيل هو ما سيُفجّر الأوضاع، حيث الجمود السياسي في سوريا في ظل استمرار الغارات الإسرائيلية التي تستهدف أسلحة للمقاومة في سوريا حسب مزاعم العدو؛ وهناك الراهنة الغربية المستجدّة على الأوضاع الداخلية في إيران؛ فالإعلام الغربي والخليجي منبهر بما يحصل؛ ولكن أعتقد أن الاحتجاجات تحوّلت إلى حركات انفصالية كما في العام 1949.

وفي السياق، فقد فشلت موجة التطبيع الأخيرة في الخليج على مستوى شعوب الخليج والمنطقة؛ ولسنا بحاجة لعرض شهادات حول ذلك، حيث تكفي شهادات مونديال قطر الحالي.

أما عن الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلّة، فهو يتجلّى في تصاعد الأساليب القمعية للعدو، والتي ينجم عنها شهداء بشكل يومي؛ وأي تسويات في الضفة الغربية ستفشل، وحتى التسويات الإدارية: مثل قضايا الكهرباء والماء؛ مع انتهاء تاريخ صلاحية الحكومة الفلسطينية، والتي لم تعد تملك سوى التنسيق الأمني مع الاحتلال. إن الصيغة الحالية لا تستطيع التعامل بنجاح مع الأوضاع الحالية المتدهورة، والشباب الفلسطيني سوف يتفلت منها.

ولذا، فإن معظم المراقبين، وخاصة الإسرائيليين منهم، يتكلمون عن قرب اندلاع الانتفاضة الثالثة. لكن هناك مجموعة أسئلة يمكن طرحها حول هذه الانتفاضة؛ فجهوزية الشعب للانتفاضة موجودة، أما جهوزية القيادة فحولها عدة أسئلة: من سيقود هذه الانتفاضة؟ ما مدى جهوزية التحالفات الإقليمية والدولية؟ فهل سيكون الروس معنا؟ وبالطبع، فإن إيران، الجزائر، وسوريا سيكونون معنا؛ لكن هل يمكن أن تتغير بعض المواقف من الضدّ إلى الحياد في بعض دول الخليج؟ هل سيكون هناك مزج بين الانتفاضة في الضفة والحرب في غزة؟

لقد اندلعت في فلسطين انتفاضة1987، والتي انتهت بعد أن خرجت منظمة التحرير من لبنان إلى تونس وثبّتت وجودها هناك خلال تلك الانتفاضة. ولكن كانت النهاية دراماتيكية؛ فقد باتت الضفة تتعامل بالشيكل بدل الدينار؛ وذهب مفعول انتفاضة 87 بسبب الاحتلال العراقي للكويت، و لم نعد نسمع بفلسطين وقضيتها حينها.

وبالنسبة للانتفاضة الثانية عام 2000 ، التي انطلقت بسبب اقتحام المجرم أرييل شارون للمسجد الأقصى، وسمّيت بانتفاضة الأقصى، فهي هزّت اتفاقية أوسلو من أساسها وأعادت قضية فلسطين للصدارة، وأصبح الرئيس الراحل ياسر عرفات هو المحور في نظر العالم.

ماذا تحتاج الانتفاضة الموعودة أو المرتقبة؟

إنها تحتاج إلى قيادة وسيطرة، وتنظيم الارتباطات بطريقة تراتبية أو بنائية أو مكانية؛ كما تحتاج إلى إعلام حي وشعارات جديدة، بديناميكية يفهمها الغرب: فكلمة عنصرية لها تأثير مهم في الغرب؛ وهناك أيضاً مصطلح أو كلمة مهمة جداً، وهي حرب الاستقلال، والتي تؤثّر جداً في الغرب كشعار وكهدف.

ومهمة كذلك للانتفاضة المرتقبة مسائل الإدارة واللوجستية المالية، وكذلك التموين،لأن الجوع من شأنه أن يُفشل الانتفاضة؛ فضلاً عن العناية الطبيّة.

الأستاذ إحسان عطايا:

بشكل عام، فإن التحوّل الذي حصل في فلسطين خلال الأسابيع الماضية هو نتيجة تراكم نضالي طويل ومعقّد. والأهم بالنسبة إلينا هو متابعة مسار المقاومة، ولو بحجر أو مسيرة وصولاً إلى نمط العمليات الأخيرة التي حصلت. وقد بذلنا الكثير من الجهود والتضحيات لتنفيذها.

الآن، نحن نعمل مع مجموعات الشباب المندفع، ومن بينها كتائب شهداء الأقصى، وهي مجموعات داخل حركة فتح. ونحن نميّز بين فتح والسلطة المتورّطة بخيار التفاوض مع العدو إلى أبعد الحدود. بينما بعض الشباب داخل «فتح» يعيش في حالة ضياع.

في هذا الإطار واجهنا في جنين مسألة احتكار العمل المقاوم من قِبل الفصائل؛ ونحن تجنّبنا دائماً هذا الأمر، واعتبرنا أننا نتشارك العمل المقاوم مع الجميع، وأن أي سلاح أو مال في أيدينا هو ملك لأي جهة تقاوم العدو الإسرائيلي.

بعد احتلال فلسطين بات الشباب الفلسطيني يسعى إلى تحصيل أعلى الدرجات العلمية، وفي مختلف المجالات؛ ولذا هؤلاء الشباب قادرون اليوم على ابتكار أساليب وطرق من أجل تصعيد الصراع مع العدو؛ ودورنا كقيادة مركزية في الحركة هو المساعدة فقط، فلا نتدخل في التفاصيل، لأن شبابنا أدرى بالواقع الموجود وبالجغرافيا. وحتى ما حصل أخيراً، فيما يخص جثّة إسرائيلي كان قد تعرّض لحادث سير عادي، فأخذته مجموعة شباب من جنين، لم نتدخل كحركة؛ لكن من الواضح أن المجموعة كانت تريد أن تبادله بجثامين شهداء، لاعتقاد الشباب بأنها جثّة جندي إسرائيلي. ونحن طلبنا التحقيق، لأنه إن كان درزياً فلا مصلحة لنا بذلك؛ وكان لدينا قرار واضح بأن هذا الشخص إن كان ضمن مجموعاتنا سنسلّمه، وإن كان ضمن مجموعات أخرى فإننا سنسعى للعمل على إقناعها بتسليمه. وما حصل أنه تمّ تسليمه إلى الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في الساعة الثالثة فجراً.

إذاً، هؤلاء الشباب تنقصهم الخبرة التي نقدّمها لهم، لكننا لا نسعى للوقوف في

وجههم، بل نترك لهم هامشاً كبيراً للعمل العفوي أو غير المقيّد بقيود تنظيمية؛ ونحن لدينا هامش العمل المنظّم. فإن استطعنا الجمع بين العمل المنظّم من قِبل القيادة والعمل العفوي للأشخاص نكون قد حقّقنا نجاحاً مميزاً.

وفي السياق نشهد بعض الأساليب الجديدة لتصنيع الأسلحة المحلية. خلال اجتياح 1982 للبنان، شكّل عدم وجود السلاح الكافي والفعّال حسرة للجميع؛ ونحن اليوم أتحنا المجال لابتكار أساليب مختلفة للمقاومة وتصنيع الأسلحة.

إن العمل على تعزيز ودعم المقاومة على كل المستويات هو التزام ثابت لدينا، ونحن حريصون على استمرار الحوار بين حركة الجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتحديد حول توسيع العمل المقاوم إلى أبعد الحدود؛ ويبقى السؤال: كيف ندير المقاومة الناجحة ضد الاحتلال؟ نحن نعمل على هذه النقطة يومياً وبشكل حثيث.

العميد عمر معربوني:

لا شك أن الحرب الأوكرانية هي الساحة الرئيسة للمواجهة الدولية حالياً، خاصة أنها تشتمل على مسألتين مهمتين جداً؛ المسألة الأولى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اعتبر ما يجري في أوكرانيا مواجهة للهيمنة الأميركية؛ وهذا بالطبع طرح جريء؛ لقد ترجمتُ مقالة بعنوان إنشاء إسرائيل جديدة في أوكرانيا، وكتبتُ مقالة حول الموضوع. إن متابعة هذه الخطة مهمة جداً في الإطار الفلسطيني، لأنها بُنيت على عدد من المؤشّرات التي تشكّل مخاطر وجودية على الكيان؛ لذا، كان طرح إنشاء «إسرائيل جديدة» ضمن ست مقاطعات أوكرانية. وهناك مؤشّر آخر، وهو ضم المقاطعات الأربع والتوجّه إلى ميكولايف وأوديسا؛ وهذا الأمر من شأنه أن يُجهض مشروع إنشاء إسرائيل جديدة على أرض أوكرانيا، خاصة أن هذه المنطقة (زاباروجيا ونيبرو) فيها نسبة الخطر عالية، وفيها نشأت دولة اليهود التاريخية، وكان الاتحاد السوفياتي يطمح أن يقيم في داخله دولة يهودية؛ لكن تمّ صرف النظر لاحقاً عن الموضوع.

هناك مؤشر آخر، وهو: وقف عمل ونشاطات الوكالة اليهودية في روسيا، فيما الكثير

من اليهود يهاجرون منها. كما برز تشكيل للرتباء القدامى في روسيا (من رتبة عميد وما فوق) كقوّة رديفة إلى جانب القوة السياسية، والتي يمكن أن تشكّل قوّة ضغط في مرحلة من المراحل؛ وأغلب هؤلاء الضبّاط يتكلمون من جديد عن الاشتراكية؛ وهناك حوار بينهم وبين بوتين حول كيفية توظيف الاشتراكية في الاقتصاد.

كذلك توجد هواجس لدى الروس حول دور لليهود الروس في سقوط وانهيار الاتحاد السوفياتي.

إذاً، هاتان المسألتان مهمّتان؛ أولاً أن بوتين أجهض مشروع إسرائيل الجديدة، عبر إغلاق مكاتب الوكالة اليهودية ووقف نشاطها؛ وهذه مسألة يجب الإضاءة عليها بما يعنينا كعرب وكفلسطينيين.

أما في الإطار الإقليمي، فالوضع المقاوم جيّد. وبالتماهي بين ما يحصل في أوكرانيا وبين ما يحصل في الإقليم، نحن أمام حالتين: أولاً، هناك الانقسام الشعبي والرسمي، وهو عامل سلبي؛ لكنه أصبح عاملاً إيجابياً لأنه يحسم التوجهات؛ والعامل الثاني هو انتقال الردع إلى محور المقاومة مثلما هي الحال في اليمن؛ فاليمن انتقل من الصبر الاستراتيجي إلى توجيه ضربات استراتيجية؛ واستطاع أن يفرض هدنة على المعتدي. أيضاً، العراق يشبه لبنان؛ وقوى المقاومة في العراق ولبنان ثابتة وقادرة على إحداث تغييرات في مرحلة من المراحل؛ أما الوضع في سوريا فجيّد، بعد سلسلة الضربات الروسية والسورية للإرهابيين، على الرغم من استمرار الغارات الصهيونية.

وتبقى المقاومة في فلسطين هي الأساس. إن الحالة العسكرية المستجدة في الضفة هي ظاهرة جديدة ويجب تعريفها بدقّة، خاصة في هذه المرحلة، للوصول إلى تعريف موحّد يُستخدم في ساحات العمل الإعلامي أو في الدراسات أو في مختلف نشاطاتنا؛ لأنه من دون هذا التعريف الصحيح سوف نبقى قاصرين عن فهم ما يجري؛ علماً أن ما يحصل من تزايد التسلّح على مستوى الشباب الفلسطيني مفيد جداً على المستوى العسكري والنفسي، ويجب التحريض عليه أكثر، لأنه يسبّب قلقاً شديداً للعدو. ومن هنا يأتي دور

الإعلام والباحثين الذين يتعاطون مع هذا الموضوع.

فيما يخص التحالفات الإقليمية، من الواضح أن الصينيين والإيرانيين ذاهبون إلى تحالفات جديدة خارجة عن المعايير الأميركية والأوروبية. وتدلّ المؤشرات على أن أوروبا ستكون في وضع مختلف تماماً، على الأقل خلال السنوات العشر القادمة، نتيجة الصراع المحتدم في أوكرانيا، والذي يبدو طويلاً؛ أضف إلى ذلك البؤرة الجديدة، وهي بؤرة الصين.

وفيما يرتبط بلبنان وفلسطين، فالهوامش الكبيرة متوافرة للأخوة الفلسطينيين للعمل وللنشاط السياسي، ما يفرض علينا التواصل الدائم ووضع كل الخبرات بتصرف المناضلين؛ لكنني أؤكد في موضوع زوال الكيان أن الأمر بات محسوماً. فالبدء بالكلام عن زوال الكيان بات ضرورة في مواجهة التطبيع، كما في وضع قطر التي هي على رأس المطبّعين؛ فالطفل القطري يرفض الحديث مع قناة إسرائيلية، وأيضاً الشباب المغاربة؛ وهناك الكثير من الأمثلة على رفض شعوبنا العربية للتطبيع.

من هنا يجب إيجاد نوع من التناغم والانسجام بين كل ساحات الجهاد ضد الأعداء وترجمتها إلى عناوين؛ الضفة وغزة والقدس، لما لذلك من أبعاد إيجابية.

في معركة سيف القدس سقطت المقولة الشهيرة القائلة بالرهان على موت الكبار ونسيان الصغار. فاليوم، ما يُصطلح على تسميتها بأراضي الـ48 كانت سبّاقة بالحركات والمظاهرات ضد الاحتلال، كما جرى في حيفا وبئر السبع. إذاً، التركيز على مسألة الوعي هو أمر أساسي؛ فالافتقار إلى إعلام موجّه حقيقي هو مشكلة بالنسبة لنا. هناك منصّات محدودة، لكن نستطيع رغم الهجوم علينا أن نبتدع طرق تواصل مع جماهيرنا لرفع مستوى الوعي لديها.

الأستاذ مروان عبد العال:

سأتكلم عن الموضوع المطروح بشكل عام، ولا شك أن هناك أسئلة ستبقى معلّقة.

هذه التجربة الجديدة في الضفة ليست يتيمة. وهناك تجارب معاصرة عديدة للشعب

الفلسطيني المقاوم؛ ولكن السؤال: لماذا لم يستفد الشعب الفلسطيني من إنجازاته التاريخية ويحقّق انتصارات واضحة على العدو حتى الآن، رغم حصول انتفاضات وهبّات وحروب ومعارك عديدة مع الاحتلال؟

أشير هنا إلى أمر مهم جداً، وهو أن الهيئة العربية العليا فشلت بأن تقود ثورة 1936. وكان أهم استنتاج في الدراسات حولها أن هزيمة الثورة هي التي قادت إلى قيام ما يسمّى دولة إسرائيل.

منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً افتقدت إلى قيادات ثورية حقيقية. في البدايات كان لدى قادتها مفهوم استغلال الثورة للوصول إلى السلطة؛ ولكن بعد الانتفاضة دخلنا في مفهوم السلطة تماماً. وهذا أمر يجب التوقف عنده وتحليله.

في السابق كانت إمكانيات الدعم اللوجستي للمقاومة الفلسطينية متوفرة من سوريا ومن لبنان. أما اليوم، فغزة والضفة تُحاصران وتُخنقان لأن فيهما مقاومة.

وبالنسبة إلينا، نحن لدينا خلط بالمعنى التكتيكي والاستراتيجي والحزبي والوطني، بين الهدف والغاية؛ دائماً نعتبر أن هذا الأسلوب هو الأسلوب الوحيد للمقاومة؛ وأهم شيء هو ممارسة العمل المقاوم بشكل دقيق ومدروس، في ظل بعض الأعمال الفردية؛ لكن عملياً القائد هو الأساس. ففي بعض الأحيان هناك بعض الأشخاص يموتون هباءً، بكلّ صراحة. الانتفاضة الثانية كانت انتفاضة مسلّحة تحت الاحتلال؛ لكن فكرة الموت ليست هي الأساس عندنا.

والمسألة الثانية التي يجب الاستفادة منها، وهي كيفية استخدام المقاومة في السجالات والانقسامات الداخلية؛ فهناك نقاش واسع حول هذا الموضوع.

والمسألة الأخرى تتعلق بكيفية الاستفادة من المقاومة في غزة بأقل كلفة، بموازاة مقاومة فاعلة ومؤثّرة في الضفة، مع علمنا بوجود اختلالات في البيئة الملائمة للمقاومة نتيجة وجود سلطتين؛ كما أن حاضنة المقاومة في الضفة ليست عاطفية بل لها ثمن؛ وهناك ما يجب فعله لتأمين بيئة حاضنة بقوّة للمقاومة؛ كانت الضفة لا تتفاعل عاطفياً بشكل كامل

مع غزة نتيجة تأثير السلطة. وهذا الموضوع يجب أن يُفتح نقاش حوله.

واليوم تنتشر التقارير حول كتيبة جنين، عرين الأسود، وكتيبة أو فرسان نابلس؛ وهذا التحوّل الكفاحي يخيف الاحتلال؛ لكن طبعاً مع بقاء الحماية أو الحاضنة الشعبية؛ فإسرائيل تخاف من بداية مرحلة كفاحية جديدة للشعب الفلسطيني، مع ظهور قيادات جديدة. فقادة الانتفاضة الثانية في السجون حالياً؛ ويجب أن تبرز قيادات أخرى على الأرض لتفعيل وتطوير هذه الحالة المقاومة.

إن أهم مسألة في التحوّل الجديد في الضفة هي التنظيم، كونه أكثر ما يخيف كيان العدو.

الدكتور عباس إسماعيل:

الحكومة الإسرائيلية الجديدة هي حكومة يمينية بالكامل؛ وهي ترافقت مع كلام كثير عن ثورة اليمين أو موجة اليمين العنصري داخل الكيان.

إن الانتخابات الأخيرة لم تعكس اصطفافاً يمينياً مقابل الآخرين، أو تحوّلاً في اتجاهات اليمين. هناك خلط بين معسكر نتنياهو وبين معسكر اليمين؛ فكل من هو معارض لنتنياهو يُشطب من معسكر اليمين. وما حصل أخيراً ليس تحوّلاً نحو اليمين، ولكن التحوّل داخل اليمين حصل باتجاه نتنياهو. وبالأرقام، ما ناله بنيامين نتنياهو في الانتخابات هو مليون وثلاثمئة وستون ألفاً من الأصوات؛ أما الأصوات التي نالها المعسكر المناهض لنتنياهو من اليهود فبلغت مليون وثمانمئة وتسعة عشر ألفاً؛ والأصوات العربية المناهضة لنتنياهو بلغت 233 ألف صوت. فالعدد الذي حصل عليه نتنياهو يساوي ما نالته الأحزاب المناهضة له على اختلافها. إذاً، بلغة الأرقام، هناك تعادل بين المعسكرين(بين يهود وعرب):المعسكر المناهض لنتنياهو ومعسكر نتنياهو. وهذا التساوي في الأرقام اعتمد عليه من يقول إن التقدم الذي حصل هو تقدم تقني وليس جوهرياً في معسكر نتنياهو؛ ولكن لو قمنا بإلغاء الأصوات العربية من المعادلة، يظهر فارق ب 540 ألف صوت بين اليهود الذين أيّدوا نتنياهو والذين عارضوه.

إن نصف هؤلاء كانوا قد صوّتوا لحزب «يمينا» في المرّة الماضية؛ أي أنه ضمن معسكر الصهيونية الدينية، انتقل هؤلاء من حزب أيّد نتنياهو باليمين إلى حزب عارض نتنياهو باليمين. وعليه، لا يوجد تحوّل على مستوى الميول؛ لكن هناك حزب كانت لديه سبعة مقاعد، وهناك حزب يميني لم يتجاوز نسبة الحسم؛ ولكن المقاعد لا تعكس الفارق في أعداد المصوّتين، بدليل النتائج: هناك 64 مقعداً لصالح نتنياهو، ولكن عدد الناخبين له كان مليوناً ونيّف، وعدد الأصوات لدى المعسكر الثاني بلغ أيضاً مليوناً ونيّف.

لكن هذا لا يعني أننا لسنا أمام حكومة يمينية بكلّ معنى الكلمة؛ فهي سوف تتشكّل من تركيبة دينية يمينية، وتأثير الانتخابات الأخيرة سيكون كبيراً على الواقع الفلسطيني.

فالأحزاب اليمينية المتطرفة تأتي إلى الحكم بعقلية الإمساك بمفاصل القرار في إسرائيل: المحكمة العليا والقضاء، الأجهزة الأمنية، ومشاريع الاستيطان. ولذلك، كان تيار الصهيونية الدينية كتلة واحدة، والآن بات ثلاث كتل؛ والمفاوضات الائتلافية باتت منفصلة. فالبعض من المتطرفين الفائزين في الانتخابات يطالبون بتسلّم الإدارة المدنية في الضفة الغربية، والتي تعني الحكومة الإسرائيلية مباشرة؛ فهم يريدون نقلها من وزارة الأمن إلى سلطة وزارة المالية، وذلك بهدف التحكم بكلّ ما له علاقة بالاستيطان والمستوطنات والبنى التحتية؛ وحتى الجيش الإسرائيلي لن تكون له أي علاقة بهذا الملف؛ وقد حصل اليمين الديني على هدفه نتيجة الاتفاق مع نتنياهو، بتحويله وزارة الأمن الداخلي إلى وزارة الأمن القومي.

فوزارة الأمن القومي هي وزارة الأمن الداخلي؛ بالإضافة إلى كل الهيئات التي لها نفوذ وذات علاقة بالقانون، سواء كانت وزارة الزراعة وغيرها؛ حتى أنه تمّ أخذ صلاحية الثورة الخضراء التي كانت تابعة لوزارة البيئة، والتي توقف أعمال بناء البدو في مناطق النقب.

وبما أننا أمام حكومة إسرائيلية لديها نظرة صهيونية عنصرية، سنكون إذاً أمام ارتقاء نوعي في المواجهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث نسمع صراخ الإسرائيليين بأنهم

ذاهبون إلى الهاوية.

أيضاً، فيما يخص المواجهة مع المجتمع الدولي، كلّ الدلائل تشير إلى أن صعود اليمين الصهيوني سيؤدّي إلى تصعيد في المواجهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتبقى السلطة الفلسطينية صمّام أمان للعدو، لأنها تقوم بعبء كبير بالنيابة عن الجيش الإسرائيلي في مواجهة المقاومة والانتفاضة.

وليس من قبيل الصدفة أن تصدر تقديرات المؤسسة الأمنية والعسكرية عن الوضع المتردّي في الضفة الغربية، في ضوء الحديث عن تشكيل حكومة إسرائيلية متطرفة. فالمؤسسة العسكرية كشفت أن عدد العمليات الفلسطينية وعدد الشهداء وعدد القتلى الإسرائيليين يتضاعف. في المقابل، هناك ضعف لدى السلطة الفلسطينية، وأبو مازن في آخر أيامه، ما يعني الذهاب إلى فراغ سيرتّب أعباء أكثر، في ظل تواصل التحذيرات من تزايد اعتداءات المستوطنين.

إن الوضع في الضفة الغربية يستنزف الجيش الإسرائيلي، وهناك أكثر من كتيبة من الجيش الإسرائيلي اليوم في الضفة.

أما النقطة الأخيرة، فعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة سوف تكون متطرفة، لكن فيما يخص العلاقة بالقضايا الاستراتيجية هي مضبوطة. ويبقى الهامش المعطى في الداخل: في القدس، دخول اليهود إلى المسجد الأقصى قد يسبّب انفجاراً في الضفة وربما في غزة؛ وإذا لم تنعكس الأوضاع الفلسطينية تفجراً في الساحات الأخرى، فهي سوف تؤدّي إلى انشغال الساحات الأخرى، الأمر الذي ستكون له دلالات عديدة.

لذلك أختم بالقول إنه بالنسبة لمحور المقاومة، فإن حكومة نتنياهو الجديدة هي فرصة بالنسبة لفصائل المقاومة، حيث سيكون هناك هدم للأمن الإسرائيلي؛ وأيضاً فرصة لأنصار المقاومة في الإعلام لتقويض طموحات العدو وإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة مجدداً.

الأستاذ صالح أبو عزة:

في القانون الدولي هناك مصطلحان: التكييف وضابط الإسناد. يجب التكييف بشكل صحيح لوضع ضابط إسناد صحيح. هناك تقارير كثيرة اليوم في الإعلام حول مسائل الوعي النفسي: رفع نفسية الفرد الفلسطيني والعربي لإدخال الشباب في جو(موود) المقاومة، ونقل الحالة في الضفة من حالة ساكنة إلى حالة أكثر توتّراً مع الاحتلال. لكن في الدوائر البحثية يجب تغييب لغة الإعلام والبحث عن جذور المشكلة.

أنا قادم من جنين، والتي هي من أشعل الأوضاع في الضفة المحتلة. وسأحاول الإجابة على ما تمّ طرحه من قِبل الأخوة حول الواقع الراهن في الضفة لتكييفه بشكل صحيح بالنسبة للانتفاضة؛ وأوّل ما يتبادر إلى ذهننا هي انتفاضة 1987 وانتفاضة 2000. لكن انتفاضة 87 كانت انتفاضة حجارة؛ أما مستوى الانتفاضة الحالية فأكبر منها، وهي مختلفة؛ لكنها لم تصل بعد إلى شمولية انتفاضة 2000، حيث كانت للفصائل أدوار أكبر في العمل النضالي المقاوم في الضفة.

الآن، المشكلة تتمثّل في وجود ثلاثة توجهات في الضفة: الأول يقول إن المشاغبة على العدو يجب أن تكون دائمة؛ والفصيلان الأبرز في الحديث عن هذه المشاغبة هما: حركة الجهاد والجبهة الشعبية. ولكن في المقابل، هناك فصيلان كبيران، أحدهما محسوب على محور المقاومة، والآخر على مشروع التسوية؛ وإذا كان تصاعد مسار الانتفاضة لا يزال ضمن حدود معيّنة، فلأن هذين الفصيلين يلتزمان طرحهما حول الدعم العسكري للانتفاضة.

أولاً، هناك حركة فتح. الأستاذ إحسان تحدّث عن فتح المقاومة وفتح السلطة. والأخيرة تكاد تكون الفصيل الأكبر في الساحة الفلسطينية؛ ولو أردت الدخول في عالم الأرقام والانتخابات، لقلت إن وحدة حركة فتح تؤمّن لها نسبة 40%؛ ولكن انقسامها بين تيار أبو مازن وتيار البرغوثي وتيار دحلان هو ما جعل الأخوة في حماس في موقع التيار الأول.

أما حركة الجهاد في جنين، فهي تُدعم وتُموّل عملياً من قِبل حركة فتح؛ ولواء الشهداء فيها يدعم حركة الجهاد. لذا، فإن عدم وجود قيادة في حركة فتح تتبنّى المقاومة لن يسمح بتطور الانتفاضة؛ والسبب أن أغلبية قيادة فتح كانت مع التوجه إلى عسكرة الانتفاضة، وفي طليعتها الراحل أبو عمّار.

ولذا، نشهد حالياً قيام بعض عناصر السلطة بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال. ونحن نقول إن المشكلة مع الاحتلال هي مشكلة وطنية وشخصية وتعنينا جميعاً. الآن الفصيل الأكثر تأثيراً هو حماس، وهي حركة مقاومة؛ ولكن لديها بعض الحسابات السياسية التي تُدخل المقاومة في دوّامة «الآن وليس الآن»، وهل هناك مصلحة؟ وهذا الوضع يذكّرنا بما جرى في أواخر السبعينات، مع نشأة حركة الجهاد الإسلامي، حيث حصلت نقاشات حول أولوية التربية في المسجد أو العمل العسكري، كما يقول الدكتور فتحي الشقاقي.

كذلك، هناك مجموعات حافظت على وجودها رغم الضربات الكبيرة التي تلقّتها. لماذا لا تزال كتيبة جنين موجودة رغم الضربات الكبيرة التي تعرّضت لها؟

إن التعامل الخاطئ مع الإعلام يؤدّي إلى تغييب الكثير من المعلومات الواقعية، وبالتالي فقدان المصداقية؛ فمثلاً، إن نشأة مجموعات عرين الأسود كانت من حركة فتح؛ لكن السلطة وفتح ضغطتا باتجاه عدم وجود شدّ عصب حولها، فتلقّفت هذا التطور ثلاث فصائل أساسية: الجبهة الشعبية، حركة الجهاد وحركة حماس؛ ومن هنا كانت هذه التسمية: عرين الأسود.

وهنا لديّ ملاحظة مهمة؛ كلّ حامل للحجر في الضفة هو حامل مقتدر للسلاح، لكنه لا يحمله لغياب السلاح. هنا، في لبنان أفضل سلاح شخصي سعره 16 ألف دولار؛ لكن في فلسطين سعره 30 ألف دولار. لكن الفلسطيني، وخاصة في مخيّمي بلاطة وجنين، أصبح قادراً على تصنيع السلاح.

كان اعتماد شعبنا منذ عام 2015 على السكّين والسيارة بمثابة تعويض عن غياب السلاح لديه. وما يجري حالياً هو التكييف الصحيح والواقع الحقيقي للمقاومة. وسنلاحظ المزيد

من المشاركات الفلسطينية الواسعة من ناحية العدد والنوع. لقد لاحظنا مشاركات من فلسطينيين صغار في السن، كما رأينا رجلاً عمره 64 سنة و49 سنة؛ إذاً، كل الأجيال الفلسطينية مشاركة في الانتفاضة؛ والإسرائيلي يتكلم الآن عن تطور الانتفاضة منذ عام 2015. وفي آذار 2022، عندما أعلن العدو عن عملية «كاسر الأمواج»، لم يكن يريد الوصول إلى تفجير الوضع لأنه يحسب حساب المقاومة.

إن معارك: سيف القدس، وحدة الساحات، ونفق الحريّة، أدّت إلى شعور الفلسطينيين بأن المقاومة باتت قادرة. لكن حتى الآن، إعلام محور المقاومة يركّز على العمل الفردي؛ وهذا ما يريده الاسرائيلي من ناحية ترويج مصطلح الأسد المنفرد؛ أي أن هذه المجموعة ينتهي أثر عمليتها باستشهاد المنفّذ؛ أما العمل المنظّم، فهو ما يُقلق الإسرائيلي حقاً لأنه لا يدري مدى امتداده وعمقه.

لقد تم الربط بين تفجير سيارة في جنين، والتي وجِد بجانبها عَلَمٌ للجبهة الشعبية، وبين تفجير القدس؛ لكن هل هناك ربط بينهما؟ هذا مثال من الإشكاليات الموجودة في الضفة، والتي يُطرح بناءً عليها السؤال حول احتمالات تصاعد أو انخفاض العمل المقاوم بكافة أشكاله؛ وهذا القرار هو قرار الفصائل في النهاية.

المداخلات

الدكتور عباس إسماعيل

في قضية تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ما يهم نتنياهو الآن هو أن يثبت براءته من الفساد، وهو مستعد ليدفع أي ثمن ليحصل على البراءة. هناك موضوع التهويد وغيرها من المواضيع المطروحة. والمؤسسة الأمنية والعسكرية تضغط في موضوع السلم والحرب؛ لكن موضوع الاستيطان يمكن أن يمر. وقد يستطيع نتنياهو أن يستعيد بعض الصلاحيات من المتطرفين في داخل الحكومة المرتقبة؛ فهو من سنّ قانون المتدينين وعاد وسحبه عند تروئسه الحكومة. ومن الممكن أن يعمل مجدداً على ضبط الإيقاع في الحكومة القادمة.

أما المؤسسة الأمنية فوضعها مختلف لأن لصلاحياتها علاقة بالأمن القومي؛ نعم، هناك مستوى سياسي يأخذ القرارات؛ لكن في موضوع الحرب، الجيش الإسرائيلي يطرح ثلاثة خيارات دائماً: إبقاء الحال على ما هو عليه؛ الذهاب إلى خيار تكلفته عالية، وهو الخيار الذي لا يريده؛ أو الذهاب إلى الخيار الذي يريده.

الأستاذ صالح أبو عزة:

التسميات المختلفة للمجموعات هي فقط للإعلام؛ أما على الأرض فالجميع مع بعضهم. إن مخيّم جنين أوّله مستشفى وآخره مقبرة، ولا يوجد تنظيم فيه. لكن مستشفى جنين موجود قرب المخيم، وكل المستشفيات تتركّز حول المخيم.

لم يكن هناك رصد للدرزي الإسرائيلي الذي تعرّض لحادث السيارة. ومع دخوله إلى مستشفى ابن سينا عرف الشباب في المخيم به، ولكن لم تكن لديهم المقدرة على إخفائه، حتى لو كان جندياً إسرائيلياً، نتيجة وجود السلطة وطبيعة المكان وجغرافيا المنطقة.

بالنسبة للانتفاضة، أقول إن السلطة في الضفة ليست ضعيفة كما يخيّل، بل هي ما زالت ضابطة للأوضاع، حتى في جنين. ودور السلطة في جنين يختلف عن أي منطقة أخرى.

الشباب المقاوم في مخيم جنين حاضرون، ولكنهم لا يتنقلون في شوارع جنين، وأجواء المخيم مختلفة عن أجواء جنين. إن السلطة في جنين تضبط الأمور، لكن هناك خوف من الفراغ بعد عباس؛ والإسرائيلي والأميركي يمكن أن يحسما وضع هذه السلطة.

الأستاذ إحسان عطايا

أولاً، بالنسبة للانتفاضة الحالية، هي بدأت قوية ولكنها لم تصل إلى مستوى الانتفاضتين السابقين، خاصة أنها أخذت الطابع العسكري المسلّح.

في موضوع حماس، لا يوجد توجّه لعمل عسكري في الضفة بمواجهة الإسرائيلي؛ وأصحاب هذا الرأي هم قيادات حماس في الضفة، لأن المصالح الاقتصادية والفكرة

التاريخية عند حماس تقتضيان السير في طرح التراكم والوصول إلى السلطة عبر المحاصصة مع حركة فتح.

والمحاولات الجارية لتصحيح هذا الخيار من قِبل صالح العاروري وغيره، توصلنا إلى حركة الجهاد التي استدرجت جماعة الإخوان الفلسطينية إلى تأسيس حماس والدخول في الانتفاضة بعمل عسكري، بعد انطلاق حركة الجهاد وشعور جماعة الإخوان بأن البساط سيُسحب من تحتهم، وأن جمهورهم سيذهب إلى تنظيم الجهاد في إطار عمل مسلّح منظّم ضد الاحتلال.

وهذا ما حصل في معركة سيف القدس، حيث استطاعت حركة الجهاد استدراج حماس إلى المعركة ضد الاحتلال. وقد عملت حماس على هذا الأمر، للوصول إلى عدم الاستدراج في عملية وحدة الساحات. ولكن في الضفة، استطاعت حركة الجهاد استدراج حماس مجدّداً. حماس بدأت بعرين الأسود، ودفعت أموالاً طائلة لتأخذ حيّزاً في المقاومة؛ وقد تنبّهت حركة فتح لهذا الأمر فتقلّص دور عرين الأسود. وفي داخل فتح يقولون إن السلطة ستغضّ النظر عمّا يجري، لكن مع عدم السماح لحماس بالدخول على الخط. وفي النتيجة، ستُستدرج حماس إلى العمل المقاوم في الضفة أو ستكون خارج العمل المقاوم؛ وهذا ما انتبه له صالح العاروري؛ وهو ما يحاول العمل عليه داخل الضفة الآن.

أما في موضوع حركة فتح، فالصراعات والانقسامات الداخلية مستمرة، وفتح لن تقوم لها قائمة طالما أبو مازن موجود؛ وبعده سيكون الوضع أسوأ. واليوم، هناك التنسيق المستجد بين الجهاد والجبهة الشعبية لتصويب مسار العمل المقاوم، كتوجّه أوّل للانتفاضة، من خلال استمرار الاشتباك مع الاحتلال والمشاغبة ضدّه، لأنه يرفع مستوى الوعي لدى شبابنا؛ والتنافس على مستوى المقاومة هو تنافس نوعي.

مراجعة كتاب:

الكونفدراليّة المشرقيّة
صراع الهويّات والسياسات

أ. حسن صعب*

المؤلّف : أنيس النقّاش.

الناشر: مكتبة بيسان للنشر والتوزيع.

الطبعة الأولى : كانون الأول (ديسمبر) 2015.

في هذا الكتاب، يبحث المفكّر والخبير الاستراتيجي أنيس النقاش في مسألة الهوية باعتبارها من أهم عوائق التقدم في المنطقة، ومن أخطر الموروثات السلبية التي تقود شعوب المنطقة إلى صراعات لا حدود ولا آفاق لها؛ بل هي هدرٌ للطاقات وسيرٌ بعكس تطوّر حركة التاريخ.

ويوضح المؤلّف في «التمهيد» أن الكونفدرالية المشرقية ليست مشروعاً للاجتماع على هوية؛ بل هي مشروع للاجتماع على المبادئ والأهداف المستقبلية التي تصب في مصلحة المجتمعات العربية والإسلامية في كل المجالات.

والكونفدرالية في الأساس هي تمرّد على مسألة الهوية وتعريفاتها القديمة والمستحدثة.

إن الصراعات في هذه المنطقة، وخصوصاً بعدما عُرف زيفاً بالربيع العربي، هي صراعات أدواتها تحريض الهويات بعضها على بعض، مع تغييب للسياسات عن عمد من

* باحث لبناني.

أجل تمرير سياسات الآخرين فينا. وكذلك تحوّلت الإيديولوجيات والديانات في منطقتنا، وفي العالم، إلى هويات، في حين أنها في جوهرها وحركتها التاريخية، كانت سياسات وبرامج ، وأفكاراً تناطح أفكاراً، و لم تكن صراعاً على الهويات.

وعليه، فإن الكونفدرالية المشرقية هي مشروع سياسي اجتماعي اقتصادي إنساني بامتياز، كما يراها النقاش. وهي كذلك عملية تمرّد، على كلّ ما هو موروث وغير معقول في الفكر المتأصل في المنطقة ، خارج أي عملية تقدمية موضوعية ، وغير متلائم مع حركة البشرية في معارجها في هذه الدنيا.

الكونفدرالية المشرقية متمرّدة على الأديان الموروثة، لأن الصراع يجري بين هويات دينية موروثة، تؤطّرها العصبية أكثر من كونها مؤطّرة بالجوهر التوحيدي في الرسالات السماوية الثلاث التي تشكّل مجموع ما في هذه المنطقة من أديان ومذاهب، إلاّ من رحم ربّي من الملتزمين حقاً برسالة دينهم، من غير المتعصّبين لهوية من هنا أو هناك.

وفي السياق، فإن الحدود الجغرافية ليست فقط من صنع الاستعمار، بل هي أيضاً من صنع الجهل وعدم فهم تطورات السياسة الدولية والجغرافيا السياسية. وعندما تُضاف إلى الوعي الجمعي المنغمس بالهويات الجامعة، الموروثة عن غير وعي، تصبح الحدود الجغرافية، إضافة للهويات الموروثة، عاملاً دافعاً للصراع والتمايز السلبي والاقتتال أحياناً، عوض أن تكون حركة هذه المجتمعات هدفها التعاون والتكامل.

إن الكونفدرالية المشرقية تجمع بين ما هو غير عربي مع ما هو عربي. وفي إطارها تبدأ عملية إعادة تثقيف العرب لوعي مفهوم الهويات وماهيّة أدوارهم ضمن المشروع الإنساني العالمي؛ كما هي كذلك للكردي وللتركي وللإيراني وغيرهم.

وبعد كشفه لبعض أبعاد استراتيجية الفوضى الخلّاقة، التي تبنّتها وبدأت بتنفيذها إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن (2005/2006) في المنطقة، يقول أنيس النقاش إن كتابه يحاول استخراج استراتيجية بناء معاكسة لها، من خلال دراسة تشكّل الهويات وتشكّل الجغرافيا السياسية ومعرفة طبيعة الصراعات والبدائل المطلوبة لنجاة المنطقة من منطقها المنحرف.

في الباب الأوّل (صراع الاستراتيجيات)، وفي ضوء حالة التفكّك المريعة التي عاشتها دول المنطقة بفعل الغزو الأميركي للعراق (2003) وتداعياته، يعرض النقاش لملامح من رؤيته أو مشروعه الجامع (الكونفدرالية المشرقية)، والذي يجب أن ينطلق من خلال (استراتيجية بلاد الشام) ، باعتبار أن مهمة التصدي للمشروع الصهيوني، الاستيطاني والتوسعي، تقع على عاتق شعوب الجوار أوّلاً، وبما يتيح تجاوز التعبيرات الفئوية والاختراقات السياسية التي تهدف إلى ضرب المكوّنات والقوى الشعبية في بلاد الشام تحديدًا.

ويرى المؤلّف أن استراتيجية بلاد الشام، التي عمادها مشروع المقاومة والتصدي للمشروع الصهيوني، هي محور الحركة المصوّبة لطبيعة الصراعات في المنطقة ، وهي محرّرة الشعوب العربية من هيمنة القوى الخارجية. كما أن الكونفدرالية المشرقية هي طوق النجاة وسُلّم الارتقاء بأمم وشعوب المنطقة نحو مستقبل واعدٍ ومشرق.

تحت عنوان (المنطقة وتركيا : بين «الساع « و«الساعت») ، يشير المؤلّف إلى أهمية منظومة «الساع» التي ستتضاعف بعد الانسحاب الأميركي من العراق (أواخر العام 2011)، والتي تضم إيران ولبنان وسوريا والعراق؛ فهي ستكون محور التفاهم الإقليمي الستراتيجي الذي سيرسم سياسة المنطقة على كافة الصعد ، وخصوصاً أن مجموع ما وقّع من اتفاقيات ثنائية وتكاملية بين هذه البلدان يجعل من هذا الهدف أمراً واقعياً.

وفي حال تخلّي تركيا عن لعب دور الشريك والغريم في الوقت عينه ، فإن انضمامها إلى المنظومة المذكورة ، التي ستصبح منظومة «الساعت»، سيُقوّي كل الدول المنخرطة فيها، داخل الإقليم وخارجه.

وفي هذا الإطار يتحدث النقاش عن (العمق الاستراتيجي التركي) الذي سيدمّر الأعماق (العربية والإسلامية) الأخرى، لأن الاستراتيجية التركية التي بلورتها نظرية وزير الخارجية التركي السابق داوود أوغلو، كانت ترتكز على قراءة أحادية للعمق الاستراتيجي التركي، متغاضية عن الأعماق الاستراتيجية الأخرى في المنطقة.

من هنا جاءت نظرية أوغلو في صفر–أو تصفير– المشاكل مع الجيران، من أجل إقامة أفضل العلاقات، والتمدّد من خلال القوّة الناعمة، الاقتصادية والثقافية، لتحقيق مكاسب

استراتيجية لمصلحة تركيا حصراً؛ مع الإشارة هنا إلى خطورة توسيع الأتراك لعلاقاتهم السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية مع حلف الأطلسي، والذي لا تخفى أهدافه التوسعية في الإقليم، ومقابل روسيا والصين على الصعيد الدولي. وهذه السياسة لا تتّفق مع هدف تصفير الأزمات مع دول الجوار، والذي التزمت تركيا به علناً قبل سنوات (منذ بداية عهد الرئيس إردوغان).

في الباب الثاني (الإقليم وصراعاته)، يعرض المؤلّف لجذور الصراعات في المنطقة ، والتي تعود إلى ظروف وغايات الدول الغربية المستعمرة (بريطانيا وفرنسا آنذاك) في إيجاد كيانات سياسية مختلفة لخلق صراعات فيما بينها لاحقاً. وهذا ما جرى بالنسبة للبنان وسوريا والعراق وإيران.. وفلسطين، التي أُنشئ فيها الكيان الإسرائيلي، بعد إحاطته بكيانات عربية ضعيفة، كانت تعاني من طبيعتها السياسية والاجتماعية المدجّنة، والمقسّمة والعاجزة عن خوض الصراع مع الكيان العنصري الجديد، مع ارتهانها بالكامل لإرادات الدول التي أنشأتها، من دون مراعاة للوحدات الاجتماعية والتكوين الإنساني لمجتمعاتها، وإمكانيات التكامل فيما بينها.

لذا، فإن أي نظرة فاحصة على الواقع الذي تعيشه المنطقة في ما يُعرف ببلاد الشام، أو الهلال الخصيب، أو الشرق الأوسط ، أو العالم العربي، تكشف أن مسألة التحرّر الوطني لم تكتمل حتى اليوم بسبب التقسيمات الاستعمارية لهذه الدول، وانخراط بعض الكيانات العربية الجديدة في تنفيذ أهداف الدول المستعمرة، على الرغم من التضحيات التي قدّمتها شعوب المنطقة في هذا السبيل منذ الثورة العربية الكبرى وحتى اليوم.

إن الأمن الإقليمي لم يتعرّض للتهديد من قِبل العدو الصهيوني والقوى الخارجية فقط؛ بل هو تعرّض لأكبر عملية تدمير ذاتي نتيجة سياسات بقايا الجغرافيا السياسية التي رسمها الاستعمار القديم في المنطقة ، والتي تمثّلت بدول وحكومات لا تعرف أو لا تعترف بمنظومة أمن قومي أو إقليمي..

وتبرز في هذا المجال دول الخليج النفطية، التي مارست أكبر عملية تدمير ممنهج للمقدّرات والثروات الإقليمية منذ عقود ولا تزال. وفيما بعد استكملت بعض الأنظمة

العربية وجماعات ومنظمات غير حكومية عملية التدمير الذاتي للأمّة ، مثل جماعات الجهاد الأفغاني أو القاعدة التي تزعّمها أسامة بن لادن ، وصولاً إلى تنظيم داعش التكفيري ؛ مع الإلفات هنا إلى الدور الأميركي الذي استغل حالات التشتّت والتعصب الفكرية والمذهبية التي ظهرت في العراق وسوريا، وذلك بعد التأسيس الممنهج لهذه الحالات في أفغانستان وباكستان.

وهذه الكيانات والجماعات تابعت أدوارها التدميرية للأمن القومي والإقليمي في مرحلة ما سمّي الربيع العربي أو الحراك العربي المرقّط ، كما سمّاه المؤلّف. وقد برزت في هذا المجال قطر، بإمكانياتها المادية والإعلامية الضخمة (قناة الجزيرة كمثال) والمملكة السعودية وتركيا؛ بموازاة الدور الأميركي بالطبع؛ ووثائق ويكيليكس تحفل بالكثير من الوثائق والأدلّة حول خطط حرف مسارات الربيع العربي المرقّط، والذي موّه الحقيقة لأنه حمل ألواناً متعددة؛ فكان حراكاً للجميع ولكنه ضد الجميع، حيث انتهى إلى عشرات المجازر والحروب والجبهات المفتوحة، مقابل هدوء شبه تام على جبهة الصراع مع الولايات المتحدة وربيبتها «إسرائيل» في المنطقة.

ومن ثمّ يجدر بحث الإشكاليات الفكرية التي تفاعلت في مرحلة الربيع العربي وبعده، وخاصة ما بين مفهومي العَلمانية والدين وبين الديموقراطية والشريعة، ليؤكد أن المشكلة الحقيقية تكمن في فهمنا للدين؛ مشكلتنا هي في الاستلاب أوّلاً، وفي وراثة غير نقدية ومفهومية خالصة ثانياً.

وهكذا إذاً، يرمي لنا الغرب بمفاهيمه، وتعاريفه، لكي نخوض بها، بين مؤيّد ومعارض، من دون أي محاولات من جانبنا للبحث بشكل مستقل عن الطريقة الأسلم لإدارة شؤون بلادنا ومجتمعاتنا، على هدْي مشاكلنا الحقيقية فقط.

لكن هذه الصورة السوداوية للمنطقة قابلها دخول إيران الثورة على خط الصراع مع الهيمنة الأميركية والإسرائيلية، وبعدها ظهور المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين.. والعراق، في ظل دعم سوري كامل؛ وقد نجحت الاستراتيجية الإيرانية – السورية المنسّقة مع قوى المقاومة ، في إعادة التوازن للإقليم، تمهيداً لإفشال المشروع الأميركي برمّته.

وفي السياق يطرح المؤلّف «المشرقية» كفكرة أو كمشروع توحيدي بديل، باعتبار أنها فعل وموقف وطريقة تفكّر قبل أن تكون هوية جغرافيا افتراضية أو موروثة أو هوية جماعة إثنية أو لغوية.

في الباب الثالث (الطريق إلى الكونفدرالية المشرقية)، يعرض أنيس النقاش لاستراتيجية بلاد الشام التي تعدّ ممراً إجبارياً لهذه الكونفدرالية، لأن شرط استكمال الكونفدرالية واستكمال التحرّر الوطني في الإقليم، وعملية البناء الفكري الذهني للمفاهيم المؤسسة لوحدة الشعوب، قوميات كانت أو طوائف ومذاهب، قبائل وعشائر، لا يمكن إنجاحها إلاّ بإعادة صياغة الوعي الجمعي في الإقليم لمفهوم الهوية الجامعة ، ولمفهوم التعاون والتضامن بين الشعوب في العالم، وعلى إعادة صياغة التوازن بين قوة السيطرة الخارجية والدولية على مقدّرات الإقليم، أي استكمال عملية التحرّر الوطني .

واستراتيجية بلاد الشام التي يقصدها المؤلّف هي استراتيجية الدول والحركات المقاومة، والتي يتطلب استكمالها أطراً جبهوية جامعة ، تتجاوز الهويات القطرية والمذهبية والطائفية لتشكّل ضمانة التنسيق والتناغم والتماسك بين أطراف جبهة المقاومة؛ والهدف الأول يبقى تحرير فلسطين، والتي يجب أن تشكّل عامل توحيد لكل الفصائل المقاومة في فلسطين ولبنان وسوريا، وهي تمثّل الأبعاد القطرية والإقليمية والقومية والدينية والمذهبية لشعوب المنطقة.

لكن هذا الطرح يستوجب البحث في الهوية والوعي الجمعي لدى تلك الشعوب، وفي التجارب الوحدوية التي خاضتها، من أجل الاستفادة منها في رسم الأهداف والسياسات المستقبلية بعد تحقيق التوافق الفكري والسياسي المفترض حول قضايا الهوية والدولة والنظام السياسي وموقع الإسلام والحركات القومية في توحيد الشعوب.بمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية.

ولا يمكن الوصول إلى صورة موضوعية، متأصلة ومتحركة بآنٍ واحد، بين الواقع والمستقبل، بين الثابت والمتحرك، بين ما هو موروث ويحمل إيجابيات في مضامينه وما هو موروث ويحمل الضحالة في تقاسيمه ومقوّماته وقوّته، الدافع نحو التخلّف أو نحو

التقدم، إلّا من خلال دراسة العولمة بالشكل العلمي والموضوعي والشامل؛ والعولمة هنا تعني النظام الاجتماعي الجامع للكتلة البشرية؛ وهي تشمل الاقتصاد والسياسة وتبادل الأفكار وتشكّلها؛ وتالياً الوعي الإنساني لحركة التاريخ وحركة المصالح بين الدول.

ويحلّل المؤلّف بعض الأحداث التاريخية ذات الصلة، حيث شارك الخارج (الغرب) في رسم الخارطة السياسية الحالية لبلادنا. كما شارك، وبقوّة، في صياغة نظامنا التعليمي، من خلال الإرساليات والجامعات التي أنشئت من قِبله في بلادنا ، ومروراً بكل المنظومة التعليمية الحالية التي تتمّ عبر شبكات المدارس العابرة للدول، والتي تحمل المقرّرات الأجنبية كمعيار أساسي للتدريس.

كما يعرض لنموذجين يكشفان طريقة الغرب للمؤسسات التعليمية التي فتحتها الإرساليات الأجنبية في المنطقة، وخاصة في لبنان، والذي كان يعدّ يومها كجزء من بلاد الشام.

النموذج الأوّل كان مدارس الأخوة الكاثوليكية، أو ما يُعرف بالفرير، وجامعة القديس يوسف التابعة للآباء اليسوعيين . وهذه المؤسسات كانت تلقى الدعم والتشجيع من قِبل قوّة الانتداب الفرنسي، في حين أنها كانت تحارب في بلادها تحت شعارات العلمانية.

وفي النتيجة، تحوّل الإقليم إلى نقطة تصريف للإنتاج الأوروبي والأميركي، ومنبع لقوّته في إبقاء هيمنته العالمية. وضعفنا كان سبباً لضعف الدول الأخرى من خلال الخضوع للإرادة الغربية. وهذا ما ترجمته التحولات الاقتصادية والمالية في سبعينات القرن الماضي، بقيادة الولايات المتحدة وتواطؤ المملكة السعودية فيما يتعلق بأسعار النفط وفكّ ارتباط الدولار بالذهب، وما تلاها من سياسات اقتصادية ومالية استحواذية ألغت سيادة كل دول المنطقة، في ظلّ ما يسمّى العولمة.

وبنظر المؤلّف، فإن التمييز بين الدول في سياق البحث في أنواع النظم السياسية وطرائق تشكّلها ، هو أهم من التمييز بينها من منطلق الناتج القومي أو المقارنة الديموغرافية أو المساحة الجغرافية. فطبيعة النظام تحدّد واقعه السياسي الموحّد أو المنقسم، كما تحدّد العلاقة الجدلية ما بين علاقته بالداخل المكوّن لوجوده، مع الخارج المكوّن لتفاعلاته العالمية.

ومعلومٌ أن الدور الوظيفي الذي تؤدّيه الدولة تجاه مواطنيها أصبح مكوّناً أساسياً لاستقرار البلدان واستمرارها من عدمه. فيما يحدّد دورها الوظيفي في العالم والإقليم الذي تنتمي إليه، موقعها التفاعلي عموماً.

ويعرض النقاش لتجارب عدة دول نجحت في الجمع بين نظامها السياسي غير المركزي وبين تحدّيها للظروف الطبيعية أو السياسية من أجل التقدم في كافة المجالات العلمية والصناعية والاقتصادية، مثل اليابان وسويسرا وهولندا. وفي السياق ، يتحدث المؤلّف عن ظروف تأسيس وتأثير منظمات التعاون الدولية والاتحادات الإقليمية، ذات الطابع السياسي والاقتصادي والأمني، كونها تؤدّي دوراً أساسياً في تحديد مسار ومصير الشعوب، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

في الباب الرابع والأخير (حكم مشرقية)، وفيه عدّة فصول ، يحلّل المؤلّف الجوانب السلبية الخطيرة لمسألة تعدّد الهويات لدى شعوب المنطقة، حيث ثبت بالمراقبة السياسية والفكرية لمحتوى الخطاب الإسلامي، وبخاصة للإسلام السياسي، أن المسلمين هم أكثر الناس جهلاً بمصيبة انقسامهم لمذاهب وطوائف وشيع ممّا يظنّون، وأن أعداءهم هم أكثر الناس دراية بطبيعة حركتهم وردود أفعالهم، بناءً لهذا الانقسام المذهبي والطائفي.

ولذا يحذّر النقاش من تأصّل وتجذّر الهويات الفرعية في الدين، مع فراغها من السياسات كما من أي مضمون اجتهادي يحاكي الواقع ويقدّم حلولاً له. وهنا تبدو الدعوة إلى تبنّي طرح الكونفدرالية المشرقية منطقية وضرورية، كي تتحوّل هذه المنطقة من منطقة اقتتال بين أتباع الديانات والقوميات والإثنيات، إلى واحة سلام وتنمية ومحاربة للفقر والجوع، وحلّ المشكلات بالحوار وإبرام الاتفاقيات السياسية والاقتصادية ، وتشبيك المصالح ، القائمة أساساً على الوحدة الجغرافية المتينة والوحدة الاجتماعية الجامعة للتنوّع المثمر.

أما عن الدولة الإسلامية التي تبنّت إقامتها العديد من الجماعات الإسلامية، من دون أن تتمكن من تحقيق هذا الهدف لأسباب بنيوية وسياسية كثيرة، فيتوقف المؤلّف عند تجربة إيران الإسلامية الثورية الناجحة (ولاية الفقيه وحكم الشعب) مقابل تجربة السودان الفاشلة، لناحية تحكيم الإسلام في حياة الناس، وفق قواعد وأسس فكرية وسياسية

واجتماعية وأخلاقية واضحة، لا ترتبط بالغرب بأي شكل من الأشكال، وتبتعد عن مفاهيم التعصب والظلامية تماماً.

وأخيراً، يقدّم أنيس النقاش سيناريو متفائلاً ومشرقاً، على كل الصعد، لما سيحدث في المنطقة بعد مرور عشرة أعوام على قيام الكونفدرالية المشرقية (المفترض)، خاصة في الدول المؤسّسة لها، أي إيران والعراق وسوريا ، والتي ستنضم تركيا إليها لاحقاً، وكذلك الأردن ولبنان، وحتى فلسطين بعد تحريرها من الكيان الإسرائيلي بالقوّة العسكرية المتفوّقة لدول الكونفدرالية المشرقية.